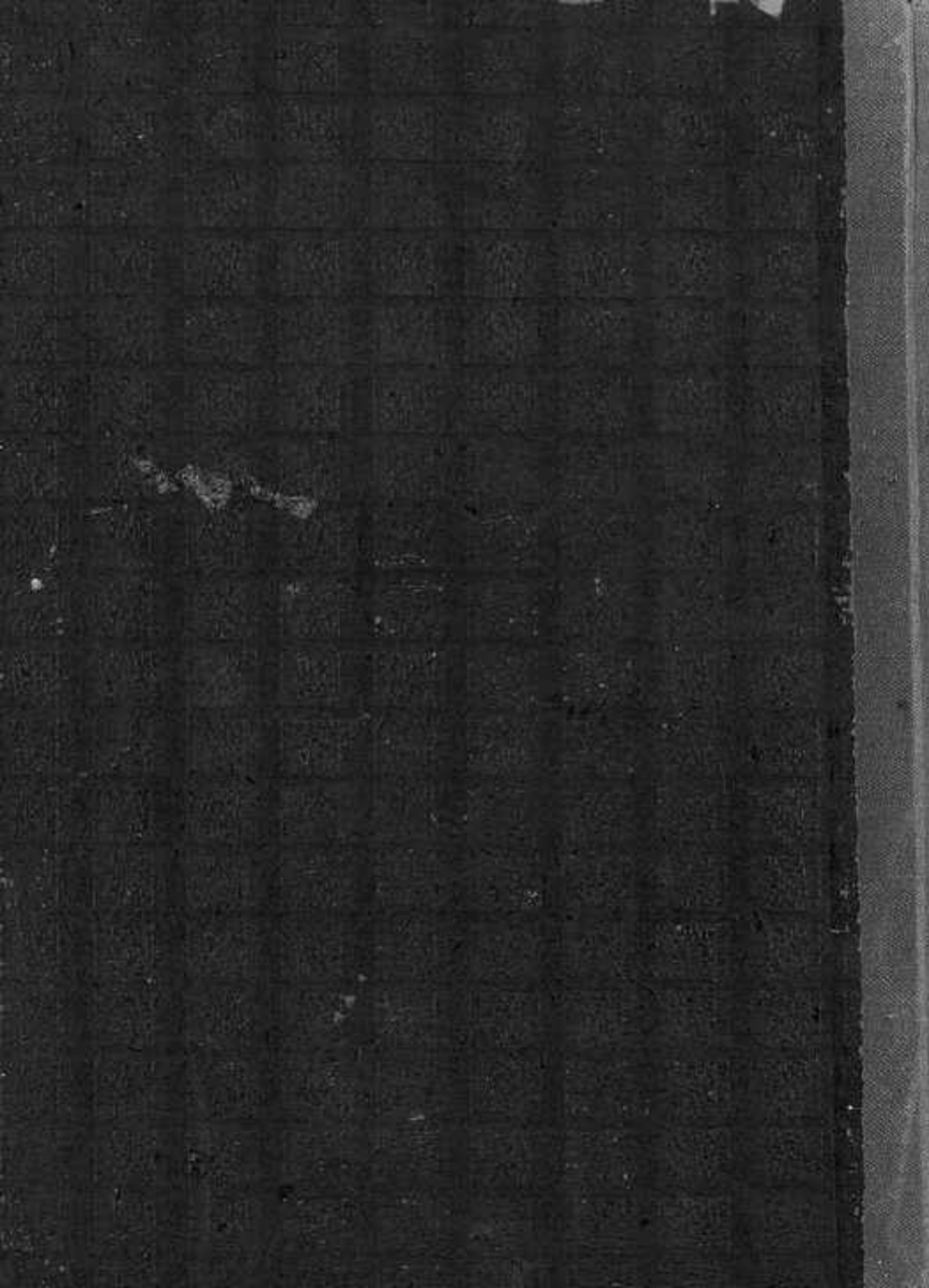






PC120

Princeton University Library



32101 075918183

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

JUN 15 2009



محمد الكفوي بن الحاج
حميد

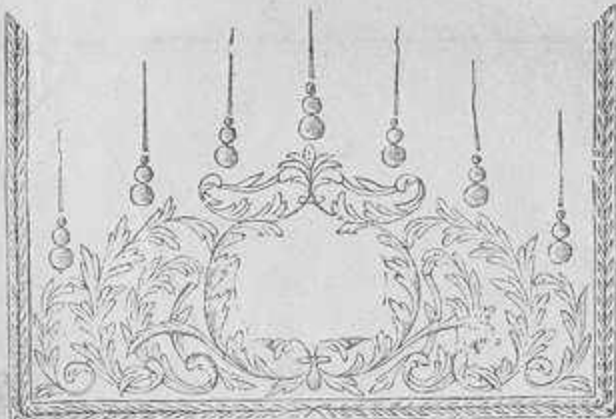
رقم ملك الفقير عبد القادر
ابن حسي مطهر شهر رجب عام ١٢٧٢
هـ



شرم رسالة النشاء
روح الروح

ملك الفقير عبد القادر
بالمرأة السعيدة من
هلم البني





✽ شرح البناء لمحمد الكفوي ✽

✽ ✽ ✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽ ✽ ✽

الحمد لله الذي صرف مصادر افعالنا نحو رضائه ✽ ووجه موارد
عرفاننا الى جانب قدسه وتلقائه ✽ وصان مشارد كلماتنا عن
حروف العلة الناقصة لاهتدائه ✽ والصلوة والسلام على سيد انبيائه
وسند اصفياه ✽ محمد المشتق من مصدر المحامد لتبلغ اكل الاديان
واعلانه ✽ المؤيد بصحيح الحجج وسالم البراهين على ادعائه ✽ وعلى
اصحابه الذين كانوا القيفا مقرونا له في النصرة على اعدائه
✽ والهداية على احبائه ✽ صلاة مضاعفة بتضاعف الكلام
في ابوابه ✽ (وبعد) فيقول افقر الوري واضعف العبيد السيد محمد
الكفوي ابن الحاج حيد ✽ لقد كنت امطت عن قريحتي القريحة
✽ اعطيت الغباوة الصريحة ✽ وبسطت بطيعة الجريحة ✽
الوية الفطانة القريحة ✽ بطلايع الافتشاء من فرائد العلوم
وذرايع الاجتناء من عوائد القروم ✽ سودت بعض السخائف
والالواح ✽ وكتبت شئنا من الصور والاشباح ✽ بصدد
شرح الرسالة الموسومة بالبناء ✽ اعلى الله درجته مؤلفها في دار
البقاء ولم يتيسر اعادة النظر فيه الى هذا الان ✽ بل تسبحت

عليه عناكب النسيان * في زوايا الهجران * وصار كأن لم يكن
شياً مذكوراً باللسان * فاردت ان ابني في خلال السطور * بلا زيادة
عليه ولا قصور تخليصه عن التلف والضياح بظن انه مالا يخلو
عن الانتفاع * نسئل الله ان يعفو عنا الخطايا والذلل ويهدينا الى
الحق ويصبتنا عن الخلل * قال المصنف الفريد بعد التسمية والتحميد
امثالاً بالحدب الشريف (اعلم ان ابواب التصريف) بخطاب
عام لكل من يتأني منه العلم على سبيل البذل مجازاً اول كل من
يطلب معرفة ابواب التصريف كذلك اوهو خطاب لنفسه
بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصاً فخطبه وانما صدر
الكتاب به تنبيهها على ان ما يدكر فيه مما يعتنى بشانه ويهتم بتحصيله
وذلك لان العاقل لا يأمر بعلم شيء غيره يعتنى بشانه وان كان قد يخبر
عنه في الامر به تنبيهه على ذلك ولذلك كان عادة القوم تصدير
الكلام المهتم به وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التسليم والحفظ
والضبط (والتصريف في اللغة التغير وفي الاصطلاح حده يمي
لمعنيين الاول تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة
والثاني اسم لفن الصرف وهو علم باصول يعرف بها احوال ابني الكلام
التي ليست باعراب فالمراد به ههنا احد المعنيين الاصطلاحيين
فعلى الاول يكون المعنى ان انواع الكلمات المتصرفية وعلى الثاني
ان انواع الكلمات المبنيّة في علم الصرف (خمس وثلاثون باباً) اعلم ان
هذا مبني على كون المراد بالابواب ابواب المشتقات والافعال خاصة
والافا بواب مطلق الكلمات كثيرة جداً بل ابواب المشتقات
والافعال ايضا ترتقي الى احد واربعين باباً كما صرح به الفا ضل
البر كوي ومنذ كره ان شاء الله تعالى ثم ان لك الابواب الخمس
والثلاثين ضربان مجرد ومزبد فيه والاول قسمان ثلاثي ورباعي
والثاني ايقنا قسمان مزبد على الثلاثي ومزبد على الرباعي ومزبد

الثلاثي نومان ملحق وغير ملحق والملحق ثلاثة أنواع ملحق بدخرج
 وملحق بتدخرج وملحق باحرجهم فاشار المصنف رحمه الله تعالى
 الى الكل فقال (ستة منها) اي من تلك الابواب (لثلاثي المجرد)
 قدمه لاصلا لسه وهو ما كان ما ضيه المفرد المذكر الغائب على
 ثلاثة احرف * واعلم ان الثلاثي بضم الثاء الاولى شاذ لانه منسوب
 الى الثلاثة فالقياس فتح الثاء وقد يقال انه منسوب الى الثالث
 بضم الثاء الاولى ومد اللام الذي لا تكرار فيه على ما هو مذهب
 سيبويه ولو بنى الامر على مذهب غيره فهي مجاز من قبيل الاستعمال
 في جزء المعنى لانه تكلف واقول يمكن ان يقال انه منسوب الى الثالث
 الذي فيه تكرر فانه اسم لكلمات معدودة ركبت من الحروف
 الثلاثة لا لكل واحدة منها فلا يجوز اصلا او يقول انه مجرد
 اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وهكذا الكلام في الرباعي
 والخماسي والسداسي فان قلت مقتضى العقل كون ابواب الثلاثي
 ستة وتسعين واربعة آلاف باعتبار الحركات والسكنات في الماضي
 والمضارع فواجه كونها ستة (قلت اعتبار الفاء واللام ساقط
 اما الفاء فلانه مفتوح ابدا في الماضي لتعذر الابتداء بالساكن
 واستثنى الضم والكسر وساكن في المضارع ثلثا يلزم توالي
 اربع حركات في كلمة واحدة وتعين الفاء لقرينه من سببه وهو حرف
 المضارعة واما اللام فلانه مفتوح في الاول ومرفوع في الثاني
 وسكون العين ايضا ساقط اما في الماضي فلدفع الالتباس بالمصدر
 عند الوقف واتصال الضمير اذا اصل الغالب في مصدر الثلاثي
 هو الفعل لكثرة والرجوع اليه اذا اريد المرة واما في المضارع فلدفع
 التباس الساكنين فان الفاء فيه ساكن فلم يبق الا حركة
 العين والحركة ثلاثة فاعتبرت كل واحدة منها في الماضي فحصل
 ثلاثة ابنية ولما كان التبع اخف استعمل في معان كثيرة واشير اليها

بتحريك عين المضارع بالحركات الثلاثة ابضا ولمسلم يكثر المعنى
 في التكسر كثرته في الفتح وثقل الصعود من التكسرة الى الضمة
 سقط ضم المضارع عند كسر الماضي واما الضم فلما كان وضعها
 للصفات اللازمة وافعال الطبايع المسلوب عنها اختيار صاحبها
 لمناسبة بينهما في الازم التزم الضمة في عين المضارع ابضا لتحقيقا
 لمقتضى تلك المناسبة فلم يوجد من الابواب الثلاثة الاستة (الباب الاول)
 اى من النسبة اصله او ل على وزن افعل مهموز العين قلبت
 الهمزة واوا على غير القياس واد غمت او * اول من اول قلبت
 همزة واوا واد غمت او * واول على وزن فو عل قلبت الواو الاولى
 همزة واد غمت او * وول بالواو بن اد غمت الاولى في الثانية بعد سلب
 حركتها ثم زيدة الهمزة لتعذر الابتداء بالساكن فصار اول والباب
 اصله بوب قلبت واوه الفايديل عليه جمعه على ابواب وتصغيره
 على بوب وهو ههنا بمعنى النوع كما في قوله عليه السلام من خرج
 ليطلب بابا من العلم اى نوعا (فعل يفعل) بفتح العين في الماضي
 وضمها في الغابر فقدم هذا الباب على الباب الثاني لكثرة لغاته ومعانيه
 ولان عين مضارعه مضوم وعين مضارع الثاني مكسور والضم
 اقوى الحركات والتكسر اضعفها فقدم الاقوى على الاضعف
 ولان الضم علوى والتكسر سفلى والعلوى لشرفه فقدم على
 السفلى قبل ولان يفعل من فعل سماعى ويفعل بالتكسر قياسى
 والسماعى مقدم على القياسى وفيه نظروا وخص الماضي والمضارع
 بالذكر واكتفى بهما لان امتياز الابواب بعضها عن بعض انما
 يكون بهما والافال باب يطلق عليهما وعلى ما تصرف منهما
 جميعا ويمكن ان يقال ان الباب عبارة عنهما فقط واما ما تصرف
 فن الملحقات حيث لا ثبات فيه بعضها عن بعض كما في الماضي
 والمضارع ويدل عليه قولهم الباب الاول فعل يفعل مثلا
 ويمكن ان يقال ابضا ان المصنف اراد تعدد ابواب الافعال

خاصة ولذا لم يتعرض للاسماء وما ذكر المصادر في المزيادات
 فاستطردى وتنبه على قياسية مصادرها قليل ابواب الثلاثي
 قد يطلق على الاوزان الماضية فقط * ثم اعلم بانهم لما احتاجوا
 الى الوزن وضعوا له الفاء والعين واللام واختاروا هذه الحروف
 ليكون فيه من الشفة والوسط والخلق التي هو المخارج الكلية ولان
 فعل اعم الافعال وكثير الاستعمال ثم انهم يعبرون بهذه الثلاثة
 معنى الاصول فاذا زادت على الثلاثة فيلام ثالثة وثالثة واذا كان
 في الموزون زائد فان كان مكررا وقصد تكراره فغير بلفظة فكذا
 اذا لم يكن مكررا ولم يكن مبدلة من تاء الافتعال وان كان مبدلة فممنها
 في غير البناء وان كان مكررا ولم يقصد التكرار فغير بما تقدم وان كان
 من حروف الزيادة ثم ان كان في الموزون قلب الزنة مثله وكذلك
 الخذف والتقديم والتأخير فوزن الباب الاول فعل يفعل (موزونه)
 اي موزون فعل يفعل او موزون الباب الاول والثاني اقرب وان كان
 ابعداى ما يوازنه في الحركات والسكنات (نصر ينصر) مثلا
 واختار هذا ليكون من النصر الذي فيه الين فان معناه اعان قال
 في القاموس نصر المظلوم نصر اعانه واعلم ان المصنف رحمه الله
 تعالى لم يتعرض للمصدر في هذه الابواب الثلاثية لكونه سماعيا غير
 مندرج تحت ضابط الان الغالب في فعل يفتح العين فعل يسكونه
 وفي فعل يكسر العين فعل يفتحين وفي فعل يضم العين فعالة
 يفتح الفاء كذا ذكره الفاضل البركوي في كفايته (ثم اعلم انه لا يبيح)
 من هذا الباب المثال واللفيف مطلفا والاجوف والناقص اليائين
 والمهموز العين واللام بل يلزم الاجوف والناقص الواويين
 والمضاعف المتعدى والصحيح (وعلامته) اي علامة الباب الاول
 يعني ما يعلم به هذا الباب (ان يكون عين فعله) الاصطلاحى والمراد
 من العين ما يقابل العين الوزنى ويحتمل ان يكون المراد من الفعل

الفاء والعين واللام المركب منها يعني الوزن ويمكن ان يقال لفظ
 فعل اسم لما يقابل عين الوزن كما قيل في لفظ عين الفعل والظاهر
 ان يكون العين (مفتوحا في الماضي ومضموما في المضارع وبنائوه)
 اي ما يبنى من هذا الباب وقيل وضع ذلك الباب **ك**اثن (للتعدية)
 وقوله (غالبا) مصروف الى قوله وبنائوه لا الى قوله للتعدية
 لئلا يشعر بجواز كون الامثلة التي تكون متعدية لازمة في بعض
 الاوقات والتي تكون لازمة متعدية في غالب الاوقات وان كان ظاهر
 قوله (وقد يكون لازما) يشعر بذلك بناء على ما نقل عن القطب
 في المحاكات معترضاً على الامام ان قد انما يدل على تبعض الاوقات
 لاعلى تبعض الاحكام (مثال المتعدي) المثال هو الجزئي الذي يذكر
 لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيدين واما الشاهد
 فهو الجزئي الذي يستشهد به في اثبات القواعد ليكونها من القرآن
 والحديث او من كلام من يوثق به فهو اخص من المثال ثمان التمثيل
 انما بصار اليه لرفع الحجاب عن معنى المثل له وابرار في صورة المشاهد
 لمساعد فيه الوهم العقل لان معنى الصرف انما يدركه العقل مع
 منازعة من الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المحسوسات وحب
 المحاكاة ولذلك شاعت الامثال في المعقولات (نحو نصر زيد
 عمرا) ايراد لفظ نحو بعد لفظ مثال اشارة الى كثرة الامثلة فان مثل
 ذلك لتلك الاشارة اسلوب شائع فسقط ما قبل الظاهر ان ايراده
 بعد ذكر لفظ المثال زائد كما لا يخفى (ومثال اللازم نحو خرج زيد)
 فان قلت قد مر آتفا مثل هذه العبارة لتكثير الامثلة وقد سبق
 ان امثلة الموازن من هذا الباب قليلة فاهذا التناقض قلت قلتها
 بالنسبة الى امثلة التعدية وكثرتها في نفسها فلا تنافض ثم لما انجر
 البحث الى المتعدي واللازم عرفهم بقوله (والمتعدي هو ما) كناية
 عن الفعل الاصطلاحي بقدرته المقام (يتجاوز) فيه (فعل الفاعل)
 او المضاف اليه محذوف تقدير الكلام فعل فاعله محذوف

وعوض عنه اللام والمراد بالفعل ههنا هو الفعل اللغوي (الى
المفعول به) الضمير فيه راجع الى الالف واللام لانه موصول بمعنى
الذى والمراد بالفعل والمفعول به ههنا لبس ما هو المصطلح
في علم النحو بل المراد بالفعل ذات يقوم به الفعل وبالمفعول به ذات
يقع عليه الفعل ثم في هذا التعريف نظر اما اولافلانه لا يصدق
على ضرب في قولنا ما ضرب زيد عمرا اذ الضرب ههنا لم يتجاوز
الى المفعول به بل لا يصدق على فرد من افراد المعرفة او الضرب
مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا لم يتجاوز الى عمرو والالكان عمرو
ضاربا وزيد غير ضارب اذ التجاوز هو الانفصال عن شئ
والانفصال الى شئ آخر والجواب ان معناه ان المتعدى ما يدل
على معنى يتجاوز الذهن عن تصويره وعن تصور محل صدوره
اعني الفاعل الى المفعول به والحاصل ان المضاف محذوف والتقدير
يتجاوز تصور فعل الفاعل وقديقال مجيبا عن الاول ان كون
ضرب يتجاوزا في بعض المواضع كاف في كونه متعديا وفيه انه يستلزم
ان يكون الفعل المستعمل لازما ومتعديا دائما وايضا لو كفي
بهذا في جانب اللازم ايضا لانتقض به تعريف اللازم وعن الثاني
ان الضرب وان لم يتجاوز ولم ينتقل من زيد الى عمر وفي الحقيقة الا
انه بعد انتقال الاثر انتقال الضرب في العرف ويفهم منه هذا
المعنى وامانا فلانه يصدق على ذهب في قولنا ذهب به اذ الباء
بغير معنى الفعل فعنه جعلته ذاهبا وصيرته ذاهبا مع انه لبس
من الافراد ويمكن ان يقال ان التجاوز بسبب العارض غير متغير
(لا يقال هذا التعريف تعريف الشئ عمرا فله وهو غير جائز لنا
نقول لامانع لجوازه اذا كان احد المترادفين اجلي من الاخر
فلا يحتاج الى ما قبل ان المراد من المحدود الاصطلاحى ومما في الحد
اللغوي ولا الى ما يقال ان المتعدى علم فلا يكون المعنى ملحقا اليه

نعم لو قال المتعدي ما شئى كما قال الزنجاني لا احتياج (و اللازم
 هو ما) اى الفعل الذى اوفعل (لم يتجاوز) فيه تصور (فعل
 الفاعل) اوفعل فاعله بلا اعتبار امر عارض (الى المفعول به)
 ووجد تسميته باللازم للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه كما
 اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله (بل وقع في نفسه) اى في نفس
 الفاعل * واعلم ان كلام المتعدي واللازم شخصي ونوعي والاول
 لا يتوقف على غير الوضع بخلاف الثاني فانه يحتاج الى الاسباب
 الوجودية والعدمية فاسباب التعدي ترتب الى احد عشر
 التضعيف والهمزة وحرف الجر وسين استفعل والفاء المفاعلة
 ونضمين معنى المتعدي والصوغ على فعل بالقح لافادة الغلبة والبناء
 على افعول مراد به المساعدة وتكرير اللام واسقاط الهمزة من
 افعول واسقاط الجار توسعا واسباب الزوم رفع اسباب التعدي
 والرد الى باب انفعول واقتعل وافتعل والرد الى تفعل وتفعّل ان كان
 رباعيا ثم انه قد تنقل في معرفة المتعدي واللازم ضابط وهو ان ما
 يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب وما يفعل بعضه واحد
 او قلب او حس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق (الباب الثاني في فعل
 يفعل) يفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع قدم على الباب
 الثالث لكونه من دعائم الابواب ولكثرة لغاته واستعماله حتى نقل
 عن الثعلبي انه اذا شكك عليك فعل ولم تدرك من اى باب هو فاحمله
 على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب (قال السيد الشريف
 في شرحه للزنجاني ان هذه الابواب الثلاثة على القياس
 لانه بين الماضي والمضارع مغايرة في المعنى اذ الماضي للزمان السابق
 والمضارع لاحق فارادوا ان يكون بينهما مغايرة في اللفظ ايضا
 ليكون اللفظ مطابقا للمعنى ثم قال وفيه نظر لان المغايرة تحصل
 بحرف المضارعة فلم يكن الحركة فيها مدخل والا لانفتت مخالفة

المعنى عند مخالفة اللفظ وان سلم انها قياسية فالخصوصية سماعية
 بدليل عدم جواز الكسر في ينصر والضم في يضرب مع حصولها
 وقال صاحب المطلوب ان الباب الاول سماعي والثاني قياسي
 اقول لعل المراد من القياسي في قولهم ان هذه الابواب على القياس
 ما هو مقابل للشذوذ لا ما هو مقابل للسماعي انظر هور توقف
 الكسر والضم في مضارع فعل يفتح العين مثلا على السماعي وهو
 الملايم للتعليل المذكور وفي كلام السيد الشريف ايضا ما يدل عليه
 حيث قال في بيان الخامس فان قيل يلزم من ضمها شذوذية
 يحسن ليكون القياس هو المخالفة قلنا جبر ما نقص قياس ايضا
 انتهى (موزونه ضرب بضرب) يقال ضرب بالسوط وغيره
 وضرب في الارض اى سار وضرب مثلا كذا اى بين (وعلامته
 ان يكون عين فعله مفتوحا في الماضي ومكسورا في المضارع وبتأوه
 ايضا) اى كبناء الباب الاول وكلمة ايضا لا تستعمل الا مع الشبهتين
 بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ثم انه مفعول مطلق
 حذف عامله وجوب اسماعا او حال حذف عاملها وصاحبها
 (للتعدي غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي) من هذا الباب
 (نحو ضرب زيد عمرا ومثال اللازم) منه (نحو جلس زيد) الباب
 الثالث فعل يفعل (يفتح العين فيها قدمه على الزايع لفتح عين
 ماضيه والفتح اخف الحركات وايضا هو علوى والكسر سفلى
 وايضا هو اصل والكسر فرع) (موزونه فتح بفتح وعلامته ان يكون
 عين فعله مفتوحا في الماضي والمضارع بشرط ان يكون عين
 فعله اولاه احد من حروف الخلق) وانما اشترط ذلك لان
 القياس ان يكون بين الماضي والمضارع مغايرة كما مر فالعدول
 عن ذلك لا يكون الا عند تعذر فان كان عين فعله اولاه احدا
 من هذه الحروف تعذر ذلك فان هذه الحروف ثقيلة لخروجها

من اقصى الخلق والضم والكسر ايضا ثقلان فلو جعلا لاجتماع
 الثقلان فجى بالفتح في الماضي والمضارع ليكون خفة الفتح
 في مقابلة ثقل هذه الحروف ويحصل الاعتدال وقد يقال ان الباب
 بالفتح فيها يكون في كمال الخفة ولا يكون معادلا لاختوانه
 فاشترط حرف ثقل في عينه ولامه ليحصل التعادل وانما لم يعتبر
 الفاء لانه يسكن في المضارع فيدفع الثقل ايضا الساكن كالميت فلم
 يعدل عن الاصل ولان المتكلم قوى في الابتداء فلم يعتد بنقله فكل
 ما يأتي من هذا الباب لا يكون الا ما فيه حرف من هذه الحروف وابي
 يابى شاذ وقليل يلقى غير فصيح والفصح بالكسر وركن يركن من
 تداخل اللغتين وبقى ببق لغة طي والاصل كسر العين في الماضي
 لكنهم قلبوه فتحه تخفيفا وهذا قياس عندهم (وهي) اي حروف
 الخلق (سنة الهمة) يجوز فيها رفع والنصب اما الرفع فبالبدلية
 او الخبرية لمبدأ مخدوف اي اولها الهمة واما النصب فيتقدير
 اعني الا ان الراجح هو الاول (الهاء والعين والحاء) المهمتان
 (والعين والحاء) المهمتان وانما اتى بهذا الترتيب لان الهمة
 من اول مخارج حروف مما يلي الصدر ثم بعده مخرج الهاء ثم العين
 ثم الحاء ثم الغين ثم الخاء فالحاء اقربها الى الفم وابعدها الى الصدر كذا
 قال السيد الشريف في شرح الزنجاني وانما سميت هذه الحروف
 حلقية لان مخرجها الخلق ومخرج الحرف هو المكان الذي يخرج
 منه الحرف ويعلم ذلك بان يؤتى بالحرف المطلوب مخرجها ساكنة
 ويدخل عليها همزة وصل مفتوحة وتلفظ به بحيث ينقطع
 الحرفان وينتهي الصوت فتم مخرجها نحو اب اح (و بناؤه
 ايضا للتعدي فاما قد يكون لازما مثال المتعدي فتح زيد الباب ومثال
 اللازم ذهب زيد * الباب الرابع فعل يفعل (بكسر العلى في الماضي
 وفتحها في المضارع قدمها على الخامس لكونه من الدعاء ولاكثره

ولحقته ولحيته لازما ومتعددا بخلاف الخامس (موزونه علم يعلم
وعلامته ان يكون عين فعلة مكسورا في الماضي ومفتوحا
في المضارع) وفي ماضى هذا الباب ثلث لغات كسر الفاء مع سكون
العين وفتحها مع سكون العين او كسرها فاذا كان عين فعلة حرفا
من حروف الخلق يجري فيها لغة اخرى وهو كسر الفاء والعين ذكران
هذه القاعدة جارية في كل اسم وفعل على وزن فعل مكسور العين
(وبناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو علم
زيد المسئلة ومثال اللازم نحو وجل زيد كما علم ان في مضارع وجل
اربع لغات الاولى اثبات الواو نحو بوجل وهو الاصل والثاني قلب
الواو ياء لحقة الباء من الواو نحو يجل والثالث قلبها الفاء لحقة
الالف ايضا نحو ياجل والرابع كسر حرف المضارعة وقلب
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (الباب الخامس فعل يفعل)
بضم العين فيهما قدمه على السادس ليكون الضم اقوى وفوقيا
ولكثرته وان يكونه على القياس فان قلت قد سبق ان القياس هو
المخالفة بينهما وهى قد انتفت ههنا فلا يكون على القياس بل
يكون على الشذوذ كالسادس (قلت الضم فيه جبر لما نقص عنه
من معنى التعدية وجبر ما نقص قياسا للمخالفة فيكون على القياس
وايضالما كان هذا الباب لازما دائما للزم الضم فيهما وعدم تجاوز
حركة على الماضي عن حركة المضارع ليدل اللزوم اللفظي على
اللزوم المعنوي فيكون اللفظ مطابقا للمعنى فهو قياس من هذه
الجهة ايضا (موزونه حسن يحسن) المراد بالحسن كون الاعضاء
متناسبة على ما ينبغي لا ما يمكن اكثسابه بالزينة من صفاء اللون ولين
المس ونحو ذلك لان هذا الباب موضوع للاصفات اللازمة
والغريزية الثابتة وذلك المكتسب لابس منها (وعلامته ان يكون
عين فعلة مضموما في الماضي والمضارع وبنائه لا يكون الا لازما)

لانه لا يبيح الا من الطبايع والنوع فيختص بعلقه بالغاسل (نحو
 حسن زيد) واما قولهم رحبتك الدار فقبل انه شاذ وقبل انه
 من قبل الحذف والابصال والاصل رحبتك الدار وقبل
 تعديته لتضمنه معنى وسع وهذا في الصحيح واما المعتل فقد قبل
 انهم اخلوا فيه فقبل جاء منه المتعدي ومنه نحو قلته وقيل لم يبيح
 واما نحو قلته فالصحيح ان ضمنه لبس بمنقولة عن العين بل هي
 لبيان انه واوى كما ان الكسرة في نحو بعته لبيان انه يائي (الباب
 السادس فعل بفعل) بالكسر فيهما قال التفزازي في شرح
 الزنجاني قل ذلك في الصحيح وكرر في المعتل نحو ورث يرث
 وورع يرع واخواتهما انتهى قبل لا يبيح من هذا الباب
 المضاعف والاجوف الواوى والناقص الواوى واللفيف
 المقرون والمهموز (موزونه حسب يحسب وعلامته ان يكون
 عين فعله مسكورا في الماضي والمضارع وبناء ملة مدية غائبا وقد
 يكون لازما مثل المتعدي نحو حسب زيد عمرا فاضلا ومثال
 اللازم نحو ورث زيد * واثنى عشر بابا) من الابواب الخمسة والثلاثين
 (لما زاد) فيه (على الثلاثي وهو) اي ما زاد فيه على الثلاثي على ضربين
 ملحق وغير ملحق وكل واحد منهما (ثلاثة انواع) لان الزائد فيه اما
 واحد او اثنان او ثلاثة لا غير والا يخرج عن الاعتدال ويظن
 انه كلمتا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني والثالث هو الثالث
 النوع الاول من الضرب الاول ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي
 ليكون ملحقا بخرج وهو ستة ابواب كما سيبيح والنوع الثاني منه
 ما زيد فيه حرفان على الثلاثي ليكون ملحقا بخرج وهو خمسة
 ابواب كما سيبيح والنوع الثالث منه ما زيد فيه ثلاثة احرف
 على الثلاثي ليكون ملحقا بخرج وهو بيان ولما كان الضرب
 الثاني احق بالتقديم لكثرة استعماله لا وافراده واصالته بالنسبة

الى الضرب الاول وعدم توقف بيانه على بيان الرباعي قد مر
المصنف وذكر انواع الضرب الاول كلا في مقام يناسبه فقال
(النوع الاول هو ما) موصولة او موصوفة اى فعل او الفعل الذى
(زيد فيه) اى ذلك الفعل (حرف واحد على الثلاثى) بلا
الحاق شئ (وهو) اى النوع الاول او ما زيد فيه حرف واحد
(ثلثة ابواب) لان الزائد فيه اما من جنس الاصول ولا يكون الا
من جنس العين ليدغم ان فى الفاء لا يدغم اصلا وفى اللام عند
اتصال الضمير المرفوع المتحرك او الالف لحقتها فهى اما فى الاول
فيصير همزة مفتوحة فيكون الفاء ساكنا والعين مفتوحا او بين
الفاء والعين اذ ما بعد العين محل زيادة الف المصدر وما بعد اللام
موضع زيادة الف التانيث فالاول هو الثانى والثانى هو الاول والثالث
هو الثالث كما قال المصنف (الباب الاول افعال يفعل) وانما كان
هذا اول لكون زائده فى اوله وليكثر معانيه (افعالا) بكسر الهمزة
وزيادة الف قبل الآخر * واعلم ان المصدر المؤكد غير الميمى
فى غير الثلاثى قياس ولذا اتى به المصنف فى كل باب منه والضابط
فيه ان كان كل ما فى اول ماضيه همزة زائدة بزاى قبل آخره اما
الزيادة قبل الآخر فليكونه اقرب الى الآخر الذى هو محل الزيادة
والنقصان واما تخصيص الالف فلحقيقته وبكسر ما تحرك كله
غير ما قبل الالف فانه مفتوح ابدا لاجل الالف نحو الكرام وانكسار
واستخراج وكل ما فى اول ماضيه تاء زائدة بضم ما قبل لام فقط
نحو تكسر وتساعد وتدحرج لانه لو فتح لحقة القصة لانس
بالفعل وفى الرباعي المجرد ولحقيقته بزاى فى آخر ماضيه تاء نحو
د حرجة وحوقلة وفى فعل تنعيل وفاعل مفاعلة وهذا هو القياس
المطرود وقد ييجئ فى بعضها على غيره ايضا وسنذكره ان شاء الله
فعالى فبئى مصدر هذا الباب على الافعال الا فى انى فان مصدره

اذى واذاثة واذية ولا يجر ابناء كما في القاموس وقيل قد جاء
 في مصنفات الثقات لفظ الاذاء واعتذر بانه من قبيل اطلاق
 المصنفين ومساختاتهم ورد بان استعمال الثغاة بمنزلة النقل
 والرواية على ما ذكرنا فتأمل وقيل يجر مصدر هذا الباب على
 فعال ومفعول نحو ابنته نباتا * وادخلني مدخل صدق * ثم اعلم بانه
 سمي الابواب غير الثلاثي والرابعي المجردين بالمصدر ان يكونه اصلا
 ومطردا فهو اولي بالتسمية واما الثلاثي المجرد فالمصدر غير مطرد
 وفي الرابعي المجرد اتقل (موزونه) اي موزون افعال يفعل افعالا
 او موزون باب الافعال (اكرم يكرم اكراما وعلا متهان يكون ماضيه)
 المفرد المذكر الغائب مبني (على اربعة احرف بزيادة الههزة) حال
 كون تلك الههزة (في اوله) اي في محل اول ماضيه بتقدير المضاف
 او على اول مجرده واصلوله بتقدير المضاف اليه وجعل في معنى على
 فيرجح الاخير ما في المعنى وهو انه اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف
 في احد الموضوعين فالثاني اولي بالتقدير (وبناءؤه لتعدية غالباً)
 وقد يكون لازماً مثال المتعدي نحو اكرم زيد عمرا ومثال اللازم
 نحو اصبح الرجل واعلم ان هذا الباب يجر المعان للصيرورة نحو
 امشي الرجل اي صار ذا ماشية وللدخول نحو اصبحنا واطلمنا اي
 دخلنا في الصباح والظلام والحينونة نحو احصد الزرع اي حان
 وقت حصاده ولوجود الشيء على صفة نحو انخلته واجدته اي
 وجدته بخلا ونحو ذلك والازالة نحو اشكته اي ازلت الشكايه
 عنه واعجمت الكتاب اي ازلت عجمته قبل هذا سماعي وللكثره
 نحو البقي الرجل اذا كثر عنده اللبن ومنه اشعلته ولتعر يض
 نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع وهبها له وللممكن نحو اقبرته
 اي جعلت له قبرا وللممكن من الشيء نحو احفرت البئر اي مكنت
 من حفرة ولا تمان الفاعل الى مكان اصله نحو امن اتى الى اليمن

ونحو اجبل والحمل نحو اكدته اي حملته على الكذب وللدعاء
 له نحو اشفته اي دعوت له بالشفاء ولحصول السؤال نحو استجدني
 فانجدته اي سأل مني الامانة فاعطاه وللإعانة كاحلبت فلانا اي
 اعنته على الحلب وللطأوع فعل كقطرته فاقطر وبشرته فابشر
 وهو قليل كالنقل عن الرضى في شرح الشافيه ولطباوع
 فعل كظأرت الناقة علاطوار غيره فاظأرت ولا تيان الفاعل
 بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اي اتى باولاد كرام ولمعنى فعل
 بالتخفيف نحو ابكر وبكر وللإغناء عن الثلاثي كارقل واعنق
 واقسم وافلح وبمعنى استعمل نحو اعطسته واستعظمته وبمعنى
 الدخول في مكان نحو انجدوا غاراي دخل في النجد والغور وللوصول
 الاعد دهو اصله نحو اعشرت الدراهم اذا بلغت عشرة وكذا
 اثلث واربع وانحست واسدست واسبعث واثممت واتسعت
 وامأت والفت ولجعل اللازم متعديا نحو اذهبته وجعل المتعدي
 لازما نحو اكب واعرض قال التفتازاني وقال الزوزني ولا ثالث لهما
 فيما سمعنا وقال دده خليفة بل له امثلة ترتق الى ثلثة عشر وعد
 انقص والام واظأرت الناقة واتسعت السحاب واقشع الغيم وانسل
 الطائر وانزفت البئر وابرأت الناقة واسبق البعير وقلمه الله فاقلم
 وحجمه فاجهم (الباب الثاني) من الابواب الثلاثة (فعل يفعل)
 قدمه على الثالث ليكون زايدا من جنس الاصول (تفعيلا) وبمعنى
 مصدر هذا الباب على فعال ايضا ككلم كلاما وكذب كذا بابا وعلى
 تفعال نحو كررت ارا وعلى تفعال نحو بين تبيان اولي تلقاء وعلى
 تفعلة كذكرندكرة وبصر نبصرة وعلى مفعول مثل ومزفناهم
 كل ممزق (موزونه فرح يفرح تفرح) قبل اصل تفرح تفرحا
 باسكان اراء الثانية استثقل المجانسات فابدلت الثانية بياء انتهى
 وامثال هذا كثيرة في الكلام نحو امليت في امالت ونقضى البازي
 في نقضض وحسبت بالخبر في حسست به وتلفتت في تلففت

ودهدت في دهدت وصهصت في صهصت وامثال ذلك
 (وعلمته ان يكون ماضية) المفرد المذكور الغائب (على اربعة
 احرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) اى من مثله
 في الصورة فاختلغوا في زائده ففعل هو الاول لان الحكم بزيادة
 الساكن اولى وقبل هو الثانية لان لزيادة بالآخر اولى وهذا المذهب
 البه الاكثرون واختار المصنف الاول وقال (بين الفاء والعين)
 لكونه اظهر واسهل لان في الثاني كلفة فانه يستلزم الاسكان بخلاف
 الاول واجاز سبويه الوجهين لتعارض الدليلين فافهم (وبناؤه
 للتكثير غالبا وهو) اى ذلك التكثير (قديكون في الفعل) بالذات
 (نحو طرف زيد الكعبة) وقطعت الثوب وجرات (وقديكون
 في الفاعل) كذلك (نحو موت الابل) بكسر الباء جمع لا واحده
 من لفظه كأول * واعلم ان الفاعل فيما يكون التكثير فيه في الفاعل
 يجب ان لا يكون واحدا فلا يقال موت الشاة لشاة واحدة كذا ذكر
 الجار يردى وكذا الكلام فيما يكون التكثير في المفعول ايضا ولذا قال
 المصنف (وقديكون في المفعول) بالذات (نحو غلق زيد الابواب)
 بصيغة الجمع اى غلق ابو ابا كثيرة فسقط ما قاله بعض الشارحين
 من ان التكثير انما يكون في الفعل الا انه قد يستلزم تكثير الفاعل
 والمفعول كما في المثالين المذكورين ولذا جاز غلقت الباب اى
 مرارا مع وحدة المفعول انتهى فتأمل (واعلم ان هذا الباب يحى
 ايضا لنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقته اى نسبه الى
 الفسق والتعدية نحو فرحته اى صيرته فرحا واحدث فيه فرحا
 وللسلب نحو فرحته اى اذلت الفرع عنمو للاعتقاد نحو وحدت الله
 وقدسته اى اعتقدت انه واحد وظاهر عن كل نقص وللعنى القبول
 نحو شفعت في كذا اى قبلت شفعتى فيه وللعنى الحضور
 في شئ نحو جمع اى حضر الجمعة وللصيرورة كجهرته اى صيرته

عاجز اولدغا، له كبر كنه اى دعوت له بالبركة اولدغا عليه كنه قرة
 اى دعوت عليه بالعقراى الهلالة ولاتيان الفاعل الى مكان اصله
 كين اى اتى الى المن والنبوة الشئ الى اصله نحو نمته اى نسبتها الى
 تيم واصبرورة فاعله كاصله كقوس اى صار ذاقوس واصبرورة فاعله
 الى اصله كورق الشجر اى صار ذاورق والمخينة كظهر اى حان
 وقت الظهر والمحمل كحفظ الكتاب اى حمله على الحفظ والعمل
 المكرر فى مهلة لوجوده شبهة فشيئا كد حرجته اى كذا ولعنى فعل نحو
 قلص وقلص وقصر وقصر وذل وذل وبعنى صبرورة فاعله
 اصله نحو عجزت المرأة وشيت اى صارت عجوزا وشيا وبعنى فعل
 نحو ولى عنه وتولى اذا عرض عنه وبين الشئ بمعنى تبين وذكر
 فى الامر اى تفكر ولاغناء عن فعل كجرب وودع القتال اذا تركه وعيره
 بالشئ اذا عابه وعول عليه اذا اعتمد عليه ولتوجه كشرق وغرب
 ولجل الشئ بمعنى ماصنع منه كعد لته وامرته اذا جعلته عدلا
 وامير او لاختصار الحكاية كقولهم امن واه واقف وسوف وسبح
 وحده وهلى اذا قال آمين وبالله واه وسوف وسبحان الله
 والمجد لله ولا اله الا الله (الباب الثالث فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا
 وفعبالا) قال التفتازانى وروى مار أيتهمراء وقاله قنابالا انشد يد
 (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) واعلم ان فعبالا بالياء لغة
 اهل اليمن وفعالا بالياء لغة غيرهم واختلفوا فى قيل الاول هو الاصل
 لان حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها الا ان الالف قلبت ياء لانكسار
 ما قبلها والى هذا ذهب سيبويه حيث قال فى قتال كانهم حذفوا
 الياء التى جاء بها اهل اليمن وذهب صاحب الكشاف الا ان الاصل
 هو الثانى حيث جعل الياء لاشباع كسرة الفاء ولعل وجهه ان
 حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة الا ان الالف قلبت مكانها والظ
 ان المصنف اختار هذا الثانى حيث قدمه على الاول فى الذكر

(وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب (على اربعة
احرف بزيادة الالف بين الفاء والعين) وقد عرفت وجه تخصيص
الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركتين الاثنتين) او
لمشاركتة امرين في اصلها بالصدور والوقوع بشرط ان يكون
احدهما غالبا والاخر مغلوبا فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا
لكن الغالب يكون فاعلا والمغلوب مفعولا لفظا وبالعكس معنى
هكذا قال السيد الشريف في شرحه للربيعي فاذا قلت ضارب
زيد عمرا دل صريحا على صدور الضرب على وجه الغالبية من
زيد ووقوعه على عمرو وضمننا على صدور من عمرو على وجه المغلوبية
ووقوعه على زيد فلهذا الشأن يصير اللازم اذا نقل الى هذا الباب
متعديا نحو كارتبه والمتعدى الى مفعول واحد متعديا الى مفعولين
ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل نحو جاذبه الثوب
فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لا يصلح لان يكون مشاركا
للمتكلم في الجذب فاحتاج الى مفعول آخر يكون مشاركا له
فيه كعمرو مثلا فينعدي الى اثنين واما اذا صلح مفعوله للمشاركة
فبكتفي به كافي شامت زيدا قبل وذكر الكشف في بعض
شروحه ان في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون
من احد الطرفين صدور اصل الفعل ومن الطرف الاخر ما يقابله
بناء على جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الصادر
عن احدهما البيع ومن الاخر الشراء ومنه المضاربة وغير ذلك
وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما يبلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى
ان يقال باب المتفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم
والقسم المشهور قال النفاذاني تأسيه على ان يكون بين اثنين
فصاعدا انتهى فكلام المصنف مبنى على التمثيل او من قبيل
الاخذ بالاول ويحتمل ان يكون قوله (غالبا) ناظرا الى قوله بين
الاثنين اي يكون المشاركة بين الاثنين غالبا وان كانت بين الزيادة

ايضا في بعض الاوقات وقوله (وقد يكون للواحد) ناظر الى قوله
 للمشاركة اي قد يكون بناء هذا الباب لنسبة اصله الى الفاعل فقط
 من غير ان يشاركه في تلك النسبة امر آخر قيل هذا مطرد في افعال
 نسبت الى الله تعالى (مثال المشاركة بين الاثنين نحو قاتل زيد
 عمرا ومثال الواحد نحو قاتلهم الله تعالى) وسافر زيد * واعلم ان بناء هذا
 الباب يبيح لمعان آخر كالصيرورة نحو طافك الله اي صيرك ذا عافية
 والتكثير نحو ضاعفته ولا تبيان الفاعل الى مكان اصله نحو يامن اي اتى
 اليمن وللإغناء عن افعال نحو وارثته بمعنى اخفيته والاعناء عن فعل
 نحو بارك الله فيك ويبيح بمعنى تفاعل نحو سارع وجاوز اي تسارع
 وتجاوز ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من النوع الاول
 من الانواع الثلاثة شرع في (النوع الثاني) الذي هو (ما زيد
 فيه حرفان على الثلاثي المجرد) فيكون خماسيا (وهو خمسة ابواب)
 يحكم الاستقراء لان اوله اما همزة وصل او تاء والاول زائدة والثاني
 اما متصلة به وهو التون او بين الفاء والعين وهو التاء او تنكرير اللام
 مع الادغام والفاء ساكنة في هذه الثلاثة والثاني زائدة والثاني اما تنكرير
 العين مع الادغام او الف بين الفاء والعين (الباب الاول) منها
 (انفعل ينفعل انفعالا) بكسر الفاء وزيادة الالف قبل الآخر
 (موزونه انكسر ينكسر انكسارا) قدمه ليكون زائداً في الاول
 (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد الغائب (على خمسة احرف
 بزيادة الهمزة والتون) على الثلاثي المجرد (في) محل (اوله)
 واعلم ان الهمزات الزائدة في اوائل الماضى والمصادر من كل باب
 سوا باب الافعال همزة وصل وضعت للوصول الى النطق بالساكن
 فنثبت في حال الابتداء وتسقط في الدرج واثباتها في الوصل لمن
 (وبناؤه المطاوعة) اي للدلالة على كون فاعله مطاوعا (ومعنى
 المطاوعة) في اللغة الموافقة وفي الاصطلاح (هي حصول اثر

الشئ) اى اثر فعل متعد (عن تعلق الفعل المتعدى) بمفعوله
 والاولى ان يقول عن تعلقه بالضمير الراجع الى الشئ فانه عبارة
 عن المتعدى (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) لا يخفى
 انه لا حاجة الى اظهار الفاعل وهذا المثال مطابق للمثل له
 (فان) انكسر فيه يدل على حصول (انكسار الزجاج) الذى هو
 (اثر) للفعل المتعدى الذى هو الكسر وعلى انه قد حصل
 عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى بمفعوله الذى
 هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة فيكون الزجاج مطاوعا
 اسم فاعل لقوله الفعل وتكون انت مطاوعا اسم مفعول
 لان الزجاج طاع وعك لكن الشايع في كلامهم اطلاق
 المطاوع على الفعل المتعدى قال السيد الشريف في شرحه
 للزنجاني وهى تسمية للشئ باسم متعلقه * واعلم ان هذا الباب
 لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون الا لازما ولا يبنى الا مما فيه
 علاج وتأثير ولذا قيل انكرم وانعدم خطأ وذلك لانهم لما خصوه
 بالمطاوعة التزموا ان يكون امره مما يظهر اثره وهو علاج تقوية
 للمعنى الذى وضع له هذا الا انه قد يجرى لمطاوعة فعل كما مر
 وقد يجرى لمطاوعة افعال نحو ازعجه اى ابعده فازعج والتفتازانى
 والسيد الشريف نقلا عن المفضل انه شاذ وقد يجرى لمطاوعة
 فعل نحو عدته فانعدل ذكره صاحب المطلب وفي روح
 الشروح وقد يجرى لمعان اخر لمشاركة المجرى كانه فئات النار
 وطفات والاغناء عن المجرى كانه تعلق بمعنى ذهب والاغناء عن افعال
 كانه يجرى اذا اتى الحجاز (الباب الثانى) من تلك الابواب الخمسة
 (افعل بفعل افعلالا) بزيادة الف قبل آخره وكسر التاء
 قدمه على باب الافعال ليكون زائدا قبل الآخر ولانه يشترك
 بين اللازم والمتعدى بخلاف باب الافعال ولانه لما كان يجرى

لبطا و عة ناسب ان يذكر بعد باب الانفعال (موزونه اجتمع
 يجتمع اجتماعا و علامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة
 الهزة في اوله) للوصل (و) بزيادة (الناء بين الفاء والعين
 و بناؤه ايضا) اى كبناء باب الانفعال (لبطا و عة نحو
 جعت الابل) بكسر الباء (فاجتمع ذلك الابل) هكذا في اكثر
 النسخ لكن الاولى اضممار الفاعل وتأنيث الفعل * واعلم ان هذا
 الباب قد يعنى لمان اخر للاتخاذ نحو اختير اى اخذ الخبر و بزيادة
 المبالغة في المعنى نحو اكذب اى بالغ و اضطرب في الكذب
 او لمعنى فعل نحو جذب واجتذب ولمعنى تفاعل للشار كذا نحو
 اختصموا اى تفاصموا ذكره التفتتانى والازالة نحو اتصر منه
 اى ازال التصرة عنه ومنه انتقم ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذر
 اى اظهر عذره ذكره في روح الشروح ولطأ و عة افعال كحفظته
 فاحفظ ولما تقول نحو انتصح اى قبل النصيحة ولمعنى تفعل نحو
 تجمع الغوم فاجتمعوا ولمعنى استعمل كارتاح واستراح ولمعنى المجرد
 كقدر واقتدر وقرب واقترب والاعتناء عنه كاستسلم الحجر والفعل
 الفاعل بنفسه نحو ارتعش واستاك واضطط واكتحل وللخبر
 كاتجب ذكره دده خليفه (البا الثالث افعال يفعل افعل لا)
 بزيادة الالف قبل الآخر وكسر العين فمد لاشتراكه مع الاولين
 في زيادة الهزة التى هى للوصل تسقط في الوصل فكانها
 من الرباعيات وبهذا علم وجه تقديم هذه الثلاثة على الاخيرين
 (موزونه اجتمع) اصله اجر فادغمت الزاء في الزاء بعد سلب
 حركة الاولى وبذل عطية ارعوى فانه من هذا الباب واصله
 ارعوى قلبت الواو الساكنة اء او فوقها خامسة وذلك لان
 الاعلال مقدم على الادغام فلما اعمل لم يبق سبب الادغام فدل هذا
 على ان اصل الباب بالغت لا بالادغام كذا في مراخ الارواح

(يحمرا حارارا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة
 الهيرة في اوله) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله) اى
 من مثله * واعلم انهم اختلفوا في ان الزائدة هل هى اللام الاولى
 او الثانية واختار المصنف الثانية فقال (في آخره) والامر ان
 جائز ان عند سبويه لتعارض الأدلة فتدبر (وبناءؤه لمبالغة اللازم)
 اى للمبالغة ولا يكون الا لازما (وقيل) ببناءؤه (للالوان والعيوب)
 اى غالبا والافههذا الباب قد يكون لغير لون ولا عيب كما تقتض
 الحائط ذكره دده خليفه (مثال) ما يكون ل (الالوان نحو احمر
 زيد) فان الاحرار لون من الالوان (ومثال) ما يكون ل (العيوب
 نحو اعور زيد) اى عدم رؤية احدى عينيه مبالغة وهو عيب
 من العيوب * واعلم انه شرط في هذا الباب ان لا يكون مضاعف
 العين ولا معتل اللام فقولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته
 شاذ من وجوه منها انه معتل اللام ومنها انه لغير لون ولا عيب
 والثالث انه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة كذا نقل عن
 كمال الدين ومنها انه لم يرد غم للثقل وان تقدم الاعلال على الادغام
 فانه لما اعل بقلب الواو الثانية باء لوقوعها خاءسة مع ان عدم
 انضمام ما قبلها وقلب الباء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فالت
 اجتماع المثلين اوللا حتر اذن لزوم ضم الواو في المضارع فانه
 مرفوض كذا قيل ويمكن ان يقال انه ترك الادغام لبيان الاصل
 كافي قولهم قطط شعره اذا اشدت جعوده وضرب البلد اذا
 كثرت ضبا بهما بفتح الادغام لبيان الاصل (الباب الرابع تفعل بتفعل
 تفعل) بضم ما قبل اللام فانه القياس فيما اول ماضيه تاء فرقا
 بين المصدر وبين فعله الماضى وقد كسروه في الناقص ليحانس
 الباء نحو تعدى تعديا وقد يحى مصدر وهذا الباب تفعل باليكسر التاء
 والفاء وتشديد العين نحو تخلاق وهو قياس لغة اهل اليمن وقد يحى

على فعلة كطيرة مصدر تطير وخبرة مصدر تخير ولائاث لهسا
 ذكره في شرح المشارق وقدمه لكون احدا الزائدتين من جنس
 الاصول * واعلم انهم اختلفوا في هذا الباب وكذا باب التفاعل
 هل هما من ملحقات تدخرج اولا واختار المصنف الثاني حيث
 نظمهما في سلك غير الملحقات ووجه ذلك على ما قبل ان التاء
 فيها لا يصلح لان يكون للحاق اذا الحاق لا يكون في اول
 الكلمة كما سيجي وكذا تضعيف والالف لان الزائد في الحاق
 لا يكون له معنى غير جعل المثل الانقص على المثال الازيد وليس
 تضعيف الفعل والاف الفاعل كذلك لافادة كل منهما معنى آخر
 وفيه انه يجوز ان يكون ذلك المعنى الآخر مستفادا من التاء كما في
 تجلب وسيجي (موزونه تكلم بتكلم وكلما وعلا مته ان يكون ماضيه
 على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله و) بزيادة (حرف آخر)
 ايضا (من جنس عين فعلة) اي من نوعه ومثله (بين الغاء والعين)
 تذكر (وبناؤه لا يتكلف) اي للدلالة عليه (ومعنى التكلف تحصيل)
 تمام (المطلوب) وكما (شبهنا بعد شي) اي تحصيل الشيء من
 اجزائه او من افراده بعد تحصيل شيء آخر من اجزائه او من افراده
 كما في تعلمت العلم فان العلم انما يكون بتحصيل مسئلة منه بعد تحصيل
 مسئلة اخرى منه وكما في ثمر عته فان معناه شربته جرعة بعد
 جرعة قال السيد الشريف غالب هذا الباب ان يكون للمطوعة
 وقد يجي التكلف فتخصيص المصنف كونه لا يتكلف بالذكر
 مع ان دأبه تخصيص المعاني الغالبة لبس على ما ينبغي (نحو تعلمت
 العلم مسئلة) بالنصب بدل من العلم بدل البعض من الكل وقوله
 (بعد مسئلة) طرق لتعلمت اي تعلمت مسئلة بعد تعلمي مسئلة اخرى
 فيدخل المسائل كلها في التعميم * واعلم ان بناء هذا الباب قد يكون
 الاتخاذ نحو توسدت التراب اي اتخذته وسادة والتجنب ليدل

على ان الفا عل جانب اصل الفعل نحواً ثم اى جانب الائم وللطلب
نحو تكبر اى طلب ان يكون كبيراً وللاعتقاد نحو تعظم اى اعتقد
انه عظيم ذكره الشريف وللنسيب نحو تهجر اى تشبه بالمهاجرين
وفي الحديث هاجروا ولا تهجروا واللداء نحو ترجم اى دعاه بالرحمة
والانقلاب الى اصله كتهجر الطين اى انقلب حجر اول السؤال
نحو تعطى اى سأل العطاء وللصبر نحو تمول اى صار ذاملاً
ولطأ وعذ افعال كافتته فتعذ وطأ وعذ فعل نحو صاد وتصيد
ولمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ولمعنى فعل نحو تقسم بمعنى
قسم وللتلبس نحو تقبص وتأزر اذا لبس قبصاً وازارا
وللعمل فيما اشتق منه كنضج ونسحر وللإغناء عن المجرد
كتكلم وتصدى ذكره دده خليفة ولافاة الكمال نحو
تقدس وتوحّد وللحصول الشئ بلا عمل نحو تولد وتكون ذكره
في روح الشروح (الباب الخامس تفاعل يتفاعل تفاعلاً) بضم
ما قبل الهمزة للفرق بينه وبين فعله الماضى وقد كسر وه من
الناقض نحو تجافا تجافيا (موزونه يتاعد يتواعد او علامته
ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله والالف
بين الفاء والعين وبتأوّه للمشاركة بين الاثنين فصاعداً) اى لما
يصدر من الاثنين فصاعداً قيل صدر ور الفعل من الجانبين
لا يتحقق في بعض المواضع كقوله تعالى ﴿وواعدنا موسى﴾
وفي قولهم عالج الطبيب المريض واجيب بان قبول الفعل ينزل
منزلة نفس الفعل اقول يمكن ان يقال كون هذا الباب للمشاركة
غالبى فانه قد يكون للواحد كإب المفاعلة فلا ينافيه ما ذكره الا
ان المصنف لم يصرح بذلك لقلته (مثال المشاركة بين الاثنين
نحو تباعد زيد عمر او مثال المشاركة فصاعداً نحو تصالح القوم)
واعلم ان تفاعل اذا كان من فاعل متعدى الى المفعولين يكون
متعدى الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعناه واذا كان

من المتعدي الى المفعول واحد صار لازما نحو صار بتزيدا
 وتضاربا وذلك لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل والتعلق
 بغيره مع ان الغير ايضا فعل ذلك ووضع تفاعل لنسبة المشتريين فيه
 من غير قصد الى تعلقه بشيء وان كان التعلق من ضرورة هذا
 الباب فبين الفرق بينهما لفظا ومعنى وقد يقال في الفرق المعنوي
 ان المبادى بالفاعل او الغالب فيه معلوم في المفاعلة بخلاف التفاعل
 فان المبادى او الغالب غير معلوم فيه * واعلم ان هذا الباب ايضا
 يحتمل معان اخر لمطابقة فاعل نحو باعدته فتباعد ولاظهار
 ما ليس في الواقع نحو تجاهل وتعاقل اى اظهر الجهل والغفلة
 من نفسه والحال انه متف عنه ذكره التفتازاني ولمعنى فعل
 بالكسر نحو نوليت ووليت ذكره السيد الشريف ولمطابقة
 فعل بالشد يد نحو نفقت الدراهم فتافقت وفعل بالفتح نحو
 كشف الشيء فتكاشف ولمعنى تفعل نحو تعاهد اى تعهد ولمعنى افعال
 نحو تخاطا واخطأ وتساقط واسقط وللإغناء عن المجرد كشاءب
 وتمازى ذكره دده خليفه (النوع الثالث) من الانواع الثلاثة
 المذكورة (هوما) اى فعل او الفعل الذى (زيد فيه) اى فى ماضيه
 المفرد الغائب (ثلاثة احرف على الثلاثى المجرد وهو) اى النوع
 الثالث او ما زيد فيه ثلاثة احرف على الثلاثى (اربعة ابواب)
 لان احدى الزادات همزة وصل فى الاول والباقيان امام متصلتان
 بها وهو السين والياء او تكرر العين والواو بينهما او الالف قبل
 اللام وتكريرها مع الادغام او الواو المشددة قبل اللام والحرف
 الثانى والرابع ساكنان فى هذه الاربعة (الباب الاول استفعال)
 (استفعال) بفتح العين فى الاول وكسر هاءى الثانى (استفعالا)
 بزيادة الالف قبل الآخر وكسر سرائه قومه ليكون الزائد كلها
 فى الاول ويحذف فى الآخر ويض التاء نحو استقامه ويجوز

التكلم عن الاصل ذكره الجوهري (موزونه استخراج استخراج استخراج
وعلايته ان يكون ماضيه) المفرد المذكور الغائب (على ستة احرف
زيادة الهمة والسين والتاء في اوله) وقد يحدف تاؤه للتخفيف
نحو استطاع يستطع اصلهما استطاع يستطع واما اذا قلنا
استطاع يستطع بفتح الهمة فيكون من باب الافعال والسين زائدة
واختلفوا في استكان ففيل هو استفعل لانه من كان فالمدقياس وقيل هو
افعل من السكون فالمد شاذ ذكره في الشافية (وبناؤه للتعدي غالباً)
وقد يكون لازماً مثلاً المتعدي نحو استخراج زيد المال ومثال اللازم نحو
استحجر الطين وقيل (بناؤه اطلب الفعل) اي بعد كونه مشتركاً بين
المتعدي واللازم يكون لطلب الفعل فلا يرد ان كونه اطلب الفعل
لا ينافي كونه للتعدي فلا تقابل قبل كثيراً ما يتعلق هذا الباب
بغير ذوي العقول نحو استخراج التوت فكيف يتصور الطلب
واجب بان التخيل لقصد الاخراج ينزل منزلة الطلب فتأمل
واما ما قيل من انه ان اريد الدائم فلا قائل به للاجماع على انه يبيح
لغير الطلب ايضاً وان اريد الغالب فهو ليس مقول البعض
بل مقول الجمهور ففيه ان كونه مقول الجمهور لا ينافي كونه مقولاً
للـبعض بل يستلزمه على ان لفظ قبل لا يوجب كون ما بعده مقولاً
للـبعض بل هو قد يورد للاشارة الى الضعف وايضاً يجوز ان يراد
الدائم ويؤول ما جاء لغير الطلب بالطلب قال العصامي في تعليقه
على الشافية وجعل صاحب المفتاح الاستفعال كله للطلب فقال
استحجر الطين معناه طلب نفسه ان يصير حجراً واستقر معناه
سأل نفسه القرار * واعلم ان هذا الباب يبيح لمعان اخر للسؤال
نحو استخراج اي سأل الخبر والتحول نحو استحل الخمر اي انقلب
الخمر خلا والاعتقاد نحو استكر منه اي اعتقدت انه كـريم
والوجدان نحو استجدت شيئاً اي وجدته جيداً وللنسيان نحو

استرجع القوم اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون ذكره صاحب
المقصود ولعنى فعل نحو قر واستقر والحينونة كاستخفر النهر اى
حان له ان يخفر وللسلم نحو استعقبه اى ازلت عقابه وللنسبة
كاستسمر البغاث اى انسب الى النسر والعمل المكرر فى مهلة
كاستدرجته وللو جود على الحالة السابقة كاستهزله
اى وجدته مهزولا ولطأ وعة فعل نحو وسعته فاستوسع
ولطأ وعة افعال نحو احكمته فاستحكم ولعنى افعال نحو استيقن
وايقن ولعنى تفعل كاستكبر وتكبر ولعنى افتعل كاستعذر واعتذر
والاغناء عن المجرد كاستحبى واستأثر وعن فعل كاستعان فالاصل
فيه عون والاستسلام نحو استقل اى اسلم للقتل ولعدا الشئ
متصفا باصل الفعل كاستصعبه واستعظمه واستحسنه واستقبحه
وغير ذلك ومنه استقصره اى عده مقصرا ذكره دده خليفة (الباب
الثانى افعو على ففعو على افعبالا) قدمه ليكون احدا من واو من
جنس الاصول (موزونه اعشوشب بعشوشب اعشيشابا) بقلب
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فان حرف العلة الساكنة
تعمل من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن مع انه
حرف علة ضعيفة واستدعاء حركة ما قبلها قلبها الى جنسها
(وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمة فى
اوله والواو وحرف آخر من جنس عين فعله بين العين واللام)
قبل هذا الاتفاق لانعدام سكون الاول فان قلت الشين فى اعشوشب
لبست من حروف اليوم تنسأ وكيف يحكم عليها بانها زائدة
وقد قالوا ان الحروف التى زادت فى الاسماء والافعال عشرة مجموعها
اليوم تنسأ (قلت هذا ليس على اطلاقه بل اذا كانت الزيادة من
جنس الاصول او اللحاق جازت زيادة اية حرف كانت صريحة
الفتازانى وابن الخاحب) وبناءه لمبالغة اللازم (قل هذا

هو الغالب وقد يجيء متعديا نحو أحلوه إى جاعته حلوا على وجه
 ابلغ وأعرور به إى ركبته عربا جدا وقيل لأنك إلهائم إلهاما كان
 كون بنائه بالمبالغة نظرا باستدل المصنف رحمه الله تعالى عليه
 بقوله (لأنه) إى الشأن (يقال) فى اللغة (عشب الأرض) إى صارت
 ذات نبات والعشب وكذا الكلا بهمزة مقصورة على وزن
 الجبل وكذا الخلا والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش يختص
 باليابس والعشب والخلا بالرطب والكلا أعم وقيل يختص هو
 أيضا بالرطب لأنه ما يتأخر نباته ويقل والعشب ما تقدم نباته
 ويكثر يعنى أنه يقال عشب الأرض من الثلاثى المجرد (أذا نبات
 وجه الأرض فى الجملة) إى قلب لا فان لفظة فى الجملة تستعمل
 فى القلة كما ان لفظة بالجملة تستعمل فى الكسرة (ويقال اعشوشب
 الأرض إذا كثرت نبات وجه الأرض) فعلم ان هذا الباب يفيد
 المبالغة فى الزيادة فى أصل الفعل ولان زيادة اللفظ تدل على زيادة
 المعنى فان قلت المزيادات كلها تشترك فى هذا المعنى فما وجه
 تخصيص هذا الباب بالمبالغة قبل لعل وجهه ان هذه الابواب
 لاتفيد معنى سوى هذه المبالغة وأما سائر المزيادات فتفيد معان
 كثيرة فلها خصت هذه الابواب بها وفيه ان هذا الباب
 أيضا يجيء لمعان آخر كالصيرورة نحو أحلوه الشئ إذا صار
 حلوا وأخفوف الجسم إذا صار أخف ولطأ وعه كقولهم
 شئيه فاشنوى ومجبعه بمعنى استفعل كقولهم وأحلوه دما إى
 وجدها حلوا بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا وأحلوه
 إذا كان حقيقا بذلك ذكره دده خليفه (الباب الثالث أفعول
 بفعل أفعوالا) قدمه ليكون الزائد كلها قبل الآخر (موزونه
 أجلوذ) بالجيم والذال المعجمتين يقال أجلوذ الأبل إى دامت
 فى السير السريع وفى الحديث أجلوذ المطرا إى امتد وقت تأخير

(يجلوز اجلواذا) قيل وقد جاء في مصدره اجلواذا بقلب
الواو الاولى ياء لانكسار ما قبلها لتقدم الاعلال على الادغام
وقبل جاز قلب الواو ين ياء في الكل نحو اجلذ يجليذ اجلواذا
(وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهيرة في
اوله والواو بين العين واللام وبنائه ايضا لمبالغة اللازم لانه)
اي الشان (يقال جليذ الابل اذا سار) الصواب سارت (سير
بسرعة) فيه اشارة الى ان في اصل الكلمة مبالغة فاذا بني من
هذا الباب تفيد زيادة في تلك المبالغة والى هذا اشار بقوله (و يقال
اجلوز الابل اذا سار سيرا بزيادة سرعة) واعلم انه قد جاء من
هذا الباب اعلوط متعديا في الصحاح اعلوطني اي لزمني ذكره
في روح الشروح (الباب الرابع افعال يفعال افعلا لا) بقلب
الالف ياء لانكسار ما قبلها فانه تقلب يجنس حركة ما قبلها
كأمر (موزونة اجمار يحمار اجمارا وعلامته ان يكون ماضيه
على ستة احرف بزيادة الهيرة في اوله والالف بين العين واللام
وحرف آخر من جنس لام فعلة في آخره) قيل هذا اتفاق
كما في اعر قد كر (وبنائه ايضا لمبالغة اللازم لكن
هذا الباب ابلغ) اي اكثر مبالغة لكثره حروفه الدالة على
زيادة المعنى (من باب الافعال) لما تقرر ان زيادة اللفظ
تدل على زيادة المعنى واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ان
هذا الباب لمبالغة وعلى انه ابلغ من باب الافعال بل اني فقال
(لانه يقال حمر زيد اذا كان له حمر في الجملة) واما ذكر هذا
ليتضح المبالغة في حمر (ويقال اعر زيد اذا كان له حمر مبالغة
ويقال اجمار زيد) من هذا الباب (اذا كان له حمر زيادة مبالغة)
فدل ذلك على ان هذا الباب ابلغ من باب الافعال واعلم ان
هذا الباب يحكي غالبا من الالوان والعبوب كباب الافعال

وقد يكون لغيرهما كأنها راليل اذا اتصف والاكثر ان يقصد
 عرض المعنى في احوار وزومه في احوار ويكون الامر بالعكس فن
 قصد الزوم في الاول قوله تعالى في وصف الجنين مداهمتان
 ومن قصد العروض في الثاني فوقت اصفر وجهه وجلا واحر
 خجلا ذكره دده خليفه * ولما فرغ المصنف عن بيان الثلاث في
 المجرد وما زيد عليه من غير الخاق شرع في بيان الرباعي المجرد
 واخر بيان الملحقات لتوقعه على بيان الملحق به فقال (و) باب
 (واحد منها) اي من الابواب الخمسة والثلاثين (للمرباعي المجرد)
 وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على اربعة احرف
 اصول وقوله (وهو باب واحد) مما لا حاجة اليه كما لا يخفى (فان
 قلت ما وجه الحصر في الواحد وهو يتصور ان يكون ثمانية
 واربعين بابا اذ يمكن في الفاء حركات ثلث وفي العين اربعة حالات
 فيحصل بضرب الثلاثة في الاربعة اثني عشر ويتصور في اللام
 الاولى ايضا اربع حالات فبضرب الاربعة في اثني عشر يحصل
 ثمانية واربعون) قلت الغائب في الماضي لا يكون الامفتوحا وكذا اللام
 الثانية لكونه مبني على الفتح ولا يمكن سكون اللام الاولى لالتقاء
 الساكنين في نحو دحرجت ودحرجن فحركوها بالفتح خلفتها
 واسكن العين لئلا يلزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة والحاصل
 ان الفعل لما كان ثقيل لم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة الا بالترام
 كون الحركة فتحه الخفة فلم يبق للتعدد مجال فانه انما يكون باختلاف
 الحركات (وزنه) اي وزن تلك السباب الواحد (فعل) لم يذكر
 مضارعها كذكره في الثلاثي لعدم الالتباس ههنا بخلافه هناك
 (موزونه) دحرج بدحرجة) بزيادة اثناء في الآخر (ودحرجا)
 بكسر الدال في الصحيح لا غير واما في المضاعف فيجوز الفتح
 والكسر نحو زلزل الا بالفتح والكسر كذا في شرح التفهيم

للزنجاني (وعلامته ان يكون ماضيه) منها (على اربعة احرف
 بان يكون جميع حروفه اصلية وبنائه للتعدية غالباً وقد يكون
 لازماً) واعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجرداً او مزيداً على
 الثلاثي ملحقاً او غير ملحق يكون متعدياً لازماً واما ما في المقصود
 من ان ابواب الرباعي كلها متعدية الا درج فتحصول على الاغلب اى
 كلها متعدية لبا الا درج كذا قال شارحوه وبعد فيه نظر فانه
 قد مر ان الغالب في هذا الباب هو التعدية (مثال التعدى نحو
 دحرج زيد الحجر) اى دوره كذا قال النفاذاني وفي روح الشروح
 اى رد من العلو الى السفل (ومثال اللازم نحو دحرج زيد) اى طأطأ
 رأسه كذا قال الشريف وفي روح الشروح درج الرجل بالخاء
 المعجمة اى الى رأسه بين يديه وفي موضع آخر منه اى طأطأ رأسه
 وبسط ظهره نقلاً عن مختار الصحاح وفي المطالب معناه ذل
 * واعلم ان هذا الباب يجرى لاختصار الحكاية نحو يسمل وحسبل
 وسجل وحجل وجعل وحول اذ اقل بسم الله الرحمن الرحيم
 وحسبى الله وسبحان الله والحمد لله وجملى الله فداك ولا حول
 ولا قوة الا بالله ويسمى هذا بالمتحوت والصحيح انه لا يشترط فيه
 حفظ الكمة الاولى بتمامها قال (وسة) ابواب (منها) اى من تلك
 الخمسة والثلاثين (المحق دحرج) بزيادة حرف واحد على الثلاثي
 المجرد للحاق اى لجعل مثال على مثال لمعامل معاملته * واعلم
 ان الفرق بين المحقق والمحقق به ان المحقق يجب ان يكون فيه زيادة
 للحاق بخلاف المحقق به وانما كانت ستة لانه اما بكرر باللام
 او بزيادة حرف علة وخص التكرير باللام لانه لو كرر الفاء لزم
 مزية الفرع على الاصل اذ لم يوجد تماثل الاولين في الاصول
 ولو كرر العين التباس باب التفعيل وخص الزيادة بحرف العلة
 لخفتها وكثرة دورانها ان الالف لا يزداد الا فى الآخر لان حرف المد

لغاية خفته لا يقابل الحرف الصحيح الا في الآخر. يكون
 الآخر محل السكون والتغير فجازان يقابله بحرف المد والواو والياء
 لا يزدان في الاول لان حرف الالتاق لا يكون في الاول كما سيأتي
 وكذا لا يزدان في الآخر لازوم انقلابهما الفاء فلهما اما بين الفاء
 والعين او بين العين واللام فلم يوجد الاستثناء ابواب (الباب الاول)
 منها ما زيد فيه واو بين الفاء والعين وهو (فوقل يفوق فوعله
 وفيما لموزونه حوقل) اصله حقل اى ضعف وهو رم وفي الاقتناع
 حوقل الشيخ كبر وفتح عن الجماع كذا في روح الشروح
 وفي القاموس الحوقلة سرعة المشى ومقاربة الخطو والاعباء
 والضعف والنوم والادبار والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ يديه
 على خاصرته والدمع نقله حفيد الفاضل العصام في شرح الشافية
 (يحوقل حوقلة وحبالا) بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار
 ما قبلها فان قلت لا يجوز في المحركات الاعلال في غير الآخر كما انه
 لا يجوز فيها الادغام مطلقا على ما ذكره فكيف جاز ههنا قلت
 يجوز الاعلال فيها اذ الميكن مبطلا للحاق بان يخرج عن الوزن
 بخلاف ما اذا ابطال وما نحن فيه من قبيل الاول (وعلامته ان يكون
 ماضيه على اربعة احرف بزيادة الواو بين الفاء والعين) واعلم ان
 المصنف قدّم المحقق بالرباعي على مزيد الرباعي لتقدم الطباعي
 وقدم الباب الاول لتقدم زائده وقوة الواو وعلوها ثم قدم (الباب
 الثاني) الذي زيد فيه الياء بين الفاء والعين وهو (فيعل يفعل فيعله
 وفيما لا) ليكون موافقا للباب الاول في كون زائده بين الفاء والعين
 (موزونه ييطر ييطر ييطرة وييطارا) البطر شدة الجرح والشق
 كذا في روح الشروح وفي القاموس المييطر معالج الدابة وصناعة
 البيطرة نقله حفيد العصام (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة
 احرف بزيادة الياء بين الفاء والعين) (الباب الثالث) ما زيد

فيه الواو بين العين واللام وهو (فعول يفعول فعولة وفعوالا)
 قد منه لقوة الواو (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا)
 أصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور
 ايضاً في الإقناع جهور الخديث اظهره كذا في روح الشروح
 (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة الواو بين
 العين واللام * الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيلاً) قد منه
 تقدم الزائد (موزونه غير بعشر عشرة وعشائر او على منته ان يكون
 ماضيه على اربعة احرف بزيادة الياء بين العين واللام) يقال
 عثر عليه عثروا اي اطلع ويقال عثر عثراً اي زل ولم يستقر
 رجله موضع وضعه كذا في روح الشروح (الباب الخامس فععل
 يفععل فعلة وفعلاً) قد منه اسكون الزائد من جنس الاصول
 (موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا) الجلبب اخذ الشيء الى نفسه
 وجلبب اي لبس الجلباب كذا في روح الشروح وفي القاموس
 الجلباب كسر داب وسنار القيص وثوب واسع للمرأة دون المخففة
 وما يغطي به ثيابها من فوق كالمخففة ثقله حفيد العصام (وعلامته
 ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس
 لام فعله في آخره) قبل هذا اتفاق اعدم سكون الاول وفي المطلوب
 وجوز سبويه الامر بـ ثم انه لا يدغم ثلاً يبطل الاخلاق بتسكين
 ما قبل الآخر ذكره البركوي (الباب السادس) ما زيد في آخره
 الف وهو (فعلى) ويتقلب الفه ياء عند زوال فتحة ما قبله
 كافي (بفعلى) باسكان الياء لاستئصال الضمة عليها وعند
 اتصال التاء المصدرية كافي (فعلية) ويجوز فيه قلب الياء
 الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الاخلاق لكون
 الآخر محل التغيير وعند اتصال الضمير المرفوع نحو فعلت
 حملاً على نحو رمت فلذلك يكتب على صورة الياء

وقال بعضهم لا يزداد الالف للخالق اصلا وانما يزداد الباء فيقلب
 الفا فلذا يكتب بالياء ويرجع اليه عند زوال الفتحة وكلاهما
 محتملان كذا ذكره البركوي ثم قال والاول اولى عندي (وفعلا
 موزونه سلقى يسلقى) اسكنت باؤه ثقل الضمة عليها وقلبت الفا
 لحركتها وانفتاح ما قبلها (سلقى) على وزن دحرجه ولا يجوز
 قلب يائه الفا اذ لو جاز لم يبق الوزن فيكون بطلا لالخالق (وسلقاه)
 بقلب الباء همزة لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة اذا صله
 سلقايا (وعلامته ان يكون ما ضمه على اربعة احرف بزيادة الباء
 في اخره) وعند البعض بزيادة الالف في الآخر (وبناؤه لتعديده نحو
 سلقيت رجلا) يقال سلقته سلقاء اذا الفاء على ظهوره وواقعه
 على قفاه (ويقال لهذه الستة) الابواب (الملحق بالرابعي
 ومعنى الخالق) اى الخلق هذه الابواب على ان يكون اللام عرضا
 عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية او مغنيا غناء الاضافة
 في الاشارة الى المعهود كما هو مذهب البصرية ولذا قال رحمه الله
 (اتحاد المصدرين) مصدر (الملحق و) مصدر (الملحق به)
 فان قلت هذا منقوض بباب الافعال فانه كما يقال دحرج دحرجا
 يقال اخرج اخرجا فتتحد المصدران مع انهم لم يحكسوا عليه بانه
 ملحق بدحرج (اجيب بان الاعتبار انما هو بالفعل لا نحوهما
 واطرادها في صور جميع فعلل دون الفعلل لعدم مجيئها في بعض
 الصور والمواد فانهم لم يقولوا برقشا وقحطابا وعربادابا برقشة
 وقحطية وعريدة ولان الشرط توافق المصا درجعا وبان
 حرف الخالق لا يزيد في الاول وان زيادة الهمزة لقصد معنى
 التعدي لالمساواة في تصريفاته اللغوية فتأمل * واعلم انه زاد
 بعضهم على هذه الستة في ملحقات الرباعي باين آخرين احدهما

فجعل ينكر برالفاء بين العين واللام موزونه زلز والثاني فعمل بزيادة
 النون بين العين واللام موزونه قلنس وعلى هذا يكون المحقق بالرباعي
 ثمانية ابواب ولعل المصنف تركها لكونها مختلفة فيهما فانها
 من المحققات عند الكوفيين ومن المجرد عند البصريين كما في روح
 الشروح * واعلم ان اللاحق جعل مثال انقص على مثال ازيد
 منه بزيادة حرف او اكثر اى جعله موازنا له في عدد الحروف
 والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في المحققات
 ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحروف الزائدة في المزيد
 فيه مقابلا للاصلي في المحقق فيعامل بالمحقق معاملة المحقق به
 في احكامه من التصغير والتكثير وغيرهما فلا بد ان يكون المحقق
 مماثلا وموازنا للمحقق به ولما فرغ المصنف عن الرباعي المجرد
 شرع في المزيد على الرباعي فقال (وثلاثة) ابواب من خمسة
 وثلاثين بابا كائنة (لما زاد على الرباعي المجرد وهى) اى تلك
 الثلاثة (على نوعين) لان زلذه اما واحدا او اثنا لا غير والاخرج
 عن الاعتدال ويظن انه كلمتان (النوع الاول) منها (ما) اى
 فعل او الفعل الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعي) المجرد
 (وهو باب واحد وزنه تفعلل يتفعلل نفعلا موزونه تدحرج
 يتدحرج تدحرجا) بضم الراء المهملة (وعلامته ان يكون ماضيه
 على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله وبنائه للمطاوعة نحو
 دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر النوع الثانى) من ذلك
 النوعين (مازيد فيه حرفان على الرباعي المجرد وهو بيان) وذلك
 لان احدى الزائدين فيه همزة وصل مكسورة في اوله والثانى اما
 نون ساكنة بعد عينه واما تكرير اللام الاخيرة مع الادغام بنقل
 حركته الى اللام الاولى الساكنة (الباب الاول) منهما
 (افعلل يفعلل افعللا) بكسر العين موزونه احرنجم بحرنجم

آخر نجاحا وعلامة ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة
 الهمزة في اوله و التون بين العين واللام الاولى و بناؤه للمطابقة
 نحو حرجت الابل اي جمعها وردت بعضها الى بعض
 (فاحر نجم ذلك الابل) اي اجتمعت ومن هذا الباب ايسناس
 وابتال اصلهما اوسنوس واولنول فقلت الواو الاولى ياء لسكونها
 وانكسار ما قبلها ونقلت حركة الواو الثانية الى ما قبلها وقلت
 الفا تحركها في الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فصا رايسناس
 وابتال (الباب الثاني افعلل) بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام
 الاولى مخففة والاخيرة مشددة (يفعلل) بكسر اللام الاولى (افعللا
 موزونه اقشعر يقشر) اصلهما اقشعر يقشعر فقلت حركة
 الزاء الاولى الى ما قبلها الساكن فادغمت الزاء في الزاء (اقشعر ارا
 وعلامة ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله
 وحرف آخر من جنس لامة الثانية في آخره) اختار ان الزائد ماهو
 في الآخر ليكون الآخر محل التغير مع كون الاول متحركا قال البركوي
 رحمه الله ان كان اول المكرر ين متحركا فازائد هو الثاني بلا خلاف
 (و بناؤه لمبالغة لازم لانه يقال قشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر
 جلده في الجملة ويقال اقشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر جلده
 مبالغة) فدل ذلك على ان في هذا الباب مبالغة ومن هذا الباب
 بادراصله ابودرر اقشعر فقلت حركة الواو الى قبلها
 وقلت الفا تحركها في الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فصا
 ابادر ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصا ابادر (وخمسة
 ابواب منها) اي من الابواب الخمسة والثلاثين (المحقق قد خرج
 بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد احدهما للمطابقة و الثاني

لمجرد الالحاق (الباب الاول تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه مجانب
 بجانب تجلبيا) فدمه ان يكون زائده من جنس الاصول (وعلامته
 ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله) ليوافق
 زائد المحقق به فان قاعدة الالحاق انه ان كان في المحقق به زائدا حتى به
 في المحقق موضعه في المحقق به (وحرف آخر من جنس لام فعله
 في آخره) قد عرفت وجه الحكم بكون الزائد في الآخر (الباب الثاني)
 من تلك الخمسة (تفوعل يتفوعل تفوعلا موزونه تجورب يتجورب
 تجوربا) اي ليس الجورب (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
 احرف بزيادة التاء في اوله والواو بين الفاء والعين * الباب الثالث
 تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه تشبطن تشبطن تشبطنا وعلامته
 ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله والباء
 بين الفاء والعين * الباب الرابع تفعلول يتفعلول تفعلولا موزونه
 تهلوك تهلوك تهلوكا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
 احرف بزيادة التاء في اوله والواو بين العين واللام وبتاؤه لازم فقط
 نحو تهلوك زيد * الباب الخامس تفعللي يتفعللي بقلب الباء فيهما
 الفاء وقد عرفت انه لا يتأق الالحاق (تفعلليا موزونه تسليق تسليق
 تسليقا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء
 في اوله والياء في آخره) واعلم ان هذه الخمسة من الستة المحمودة
 بارباعي مع زيادة التاء في اوله للمطاوعة غير فعل اذا لم ينجح تفعليل
 بالاستقراء وزاد بعضهم على هذه المحمودة ثلثة ابواب اخر
 الاول تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه يترزل يترزل يترزلا وعلامته
 ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله وحرف
 آخر من جنس فاء فعله بين الفاء والعين والثاني تفعلل يتفعلل
 تفعللا موزونه تفلنس تفلنس تفلنسا وعلامته ان يكون ماضيه
 على خمسة احرف بزيادة التاء في اوله والنون فيما قبل الآخر

الهمزة في اوله والنون بين العين واللام) ابوافق زائد في الاصل
 لما عرفت من قاعدة الاخلاق فالهمز للوصل والنون للمطابقة
 كما كانت في اخر نجم (و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله
 في آخره) كما هو الاصل وهذا لمجرد الاخلاق (الباب الثاني افعلي)
 بالالف (يفعلي افعلا موزونه اسلتي يسليق اسلقاء) قال النفاذاني
 معنى اسلتي نام على ظهره ووقع على قفاه (وعلامته ان يكون
 ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله والنون بين العين
 واللام) ابوافق زائد في الاصل (و) بزيادة (ياء) كما هو الراجح
 عند المصنف (في آخره) لمجرد الاخلاق فيقلب الياء الفاق في الماضي
 لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا القلب لكونه في الاخر لا يبطل
 الاخلاق كما عرفت وقيل الزائد هو الالف ابتداء فيثبت يحتاج
 الى قلب الالف ياء في المضارع لانكسار ما قبلها وههنا باب آخر
 ملحق باقشعر وهو افعال بفعئل افعلا موزونه اطمان يطمن
 اطمننا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة
 في اوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره ابوافق زائد في
 الاصل وبزيادة همزة اخرى بين العين واللام لمجرد الاخلاق وبهذا
 تم ابواب التصريف احدى واربعين ستة منها للثلاثي المجرد
 وواحد منها للرباعي المجرد وثلاثة منها لما زاد على الرباعي المجرد
 وواحد وثلاثون لما زاد على الثلاثي المجرد وهو ضربان غير ملحق
 وملحق والاول اثني عشر بابا والثاني ثلثة انواع النوع الاول
 ملحق بالرباعي وهو ثمانية ابواب ذكره المصنف ستة منها وذكرنا
 الباقيين والنوع الثاني ملحق بتد حرج وهو ايضا ثمانية ابواب
 ذكره المصنف خمسة منها وذكرنا ثلثة اخرى والنوع الثالث
 ملحق باخر نجم وهو بيان كما ذكره المصنف والنوع الرابع ملحق باقشعر

وهو باب واحد كما ذكرناه وهذا ما وعدناك في أول الكتاب والله اعلم بالصواب واليد المرجع والمآب * واعلم ان من عادة الصنفين الباقين عن احوال الفعل وما يشتق منه ان يقسموا الفعل في ابتداء تعليمهم الى اقسامه الثمانية ليكون عوناً للتعلمين في معرفة الالفاظ الكبيرة ومعانيها النوعية بسماع واحد منها وسهولة في ضبطها وحفظها فلما اشار المصنف في اثناء تعداد الابواب الى تلك الاقسام بعضها بالتصريح والتفصيل وبعضها بالامعان في ضمن التمثيل اراد ان يجمعها ههنا ليكون كالفضل لكليتها فقال (اعلم ان الفعل المتخصص في هذه الابواب اما ثلاثي مجرد سالم الخ واراد بالسالم ما سلمت حروفه الاصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف ثم انه لما كان من عادتهم ايضا تقسيم الفعل الى اقسامه السبعة ثم بيان ما اكل منها من الاعلال والادغام وسائر الاحوال والاحكام اتى به المصنف ايضا في هذا المقام و اشار الى بعض الاحوال والاحكام في ضمن الامثلة او في صريح الكلام فقال * اعلم ان كل فعل اما صحيح وهو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام من الوزن حرف من حروف العلة الخ ولا يكن هذا آخر ما جرى عليه القلم عن من من علينا وانعم * والحمد لله على الاتمام * وعلى رسوله الصلاة والسلام * وعلى آله واصحابه الكرام ما دارت الليالي والايام

ومن ههنا الى آخره من الضياء على البناء

(ثم اعلم ان الفعل المختصر في هذه الابواب الخمسة والثلاثين
 (اما ثلاثي) وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف (بجرد) عن
 الزائد (سالم) من حروف العلة والهمزة والتضعيف (نحو
 كرم) قدم هذا القسم لتقدم العدم السابق لان مفهوم السالم
 عدمي وغير السالم وجودي تأمل حتى لا تقول ان مفهوم السالم
 وجودي وغير السالم عدمي لان فيه كلمة نفي (واما ثلاثي مجرد غير
 سالم) بل معتل او مضاعف او مهموز (نحو وعد) ومد واخذ
 (واما رباعي مجرد) وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف
 بان يكون جمع حروفه اصلية (سالم) من حروف العلة وما يلحقها
 (نحو دحرج واما رباعي مجرد غير سالم نحو وسوس) ووزل (واما
 ثلاثي مزيد فيه سالم نحو اكرم واما ثلاثي مزيد فيه غير سالم)
 رباعيا او خماسيا او سداسيا (نحو اوجد) وتعدواستوجد (واما
 رباعي مزيد فيه سالم) خماسيا او سداسيا (نحو دحرج) واجر نجيم
 (واما رباعي مزيد فيه) خماسيا او سداسيا (غير سالم نحو توسوس)
 واوسنوس (ويقال لهذه الاقسام الاقسام الثمانية) لتكون
 مسماها ثمانية (ثم اعلم ان كل فعل) ماضيا او مضارعا او امرا
 ثانيا او حاضرا او متكلما ان كان الامر للمجهول واما الحذف
 المطلق والحذف المستغرق ونفي الحال ونفي الاستقبال وتأكيدي
 الاستقبال والنهي كلها فداخل في المضارع قال المطرزي
 في المصباح وله ثلاثة امثلة المفتوح الآخر وما يتعاقب على اوله
 احدى الزوائد الاربع والموقوف الآخر انتهى يفهم من هذان
 الفعل ثلاثة فقط لان السكون في مقام اليان يفيد الحصر (اما
 صحيح) لم يقل سالم اشعارا بان الصحيح والسالم عنده بمعنى واحد
 لانهم منه كاذب اليه بعض من الصرفين كالزنجاني (وهو الذي

لبس في مقابلة انشاء والعين واللام حرف من حروف العلة وهي
 الواو والياء والالف (المقلوبة منهما واما المقلوبة من الهيرة
 فهسوز قوله (ولاهيرة ولا تنضب) عطف على قوله حرف
 من حروف العلة لاعلى قوله الواو والياء وهو ظاهر قدم الواو
 لانها اصل لانها متولدة من اقوى الحركات هي الضمة لانها
 علوية تخرج عن محلها بتحرريك الشفتين وانضمامها الى جانب
 الفوق كما سر مرارا ثم قدم الياء على الالف لانها قريبة من الواو
 في الثقل ولان الالف غالبا تاتي بحصول منها (نحو نصر) مثال
 الصحيح السالم (واما مثال وهو) في اللغة المثلثة والمتشابهة يسمى
 المعتل مثلا لكونه كالصحيح في احتمال الحركات نحو وعد بعدو يسر
 يسر وقيل لان امره مثل امر الاجوف وفي اصطلاح الصرفيين
 (الذي يكون في مقابلة فائه حرف علة نحو وعد) مثال الواو
 (ويسر) مثال الياء قدم الواو لاصالة الواو وهو ينبغي من
 ابواب الثلاثي الامن الاول الا في لغة بني عامر قد سبق تقصيلة
 في صدر الكتاب (واما اجوف وهو) في اللغة الشيء الخالي جوفه
 وفي اصطلاح الصرفيين (الذي يكون في مقابلة عينه حرف
 علة) و او او ياء او الفا (نحو قال) من الواو (و كال)
 من الياء والقود والغير والقال وهو ينبغي من دعائم الابواب كما مر
 (واما ناقص وهو) في اللغة شيء له نقصان وفي اصطلاح
 الصرفيين (الذي يكون في مقابلة لامه حرف علة نحو غزا)
 من الواو (و رمي) من الياء سمي ناقصا لتقصان لامه وسقوطه
 حالة الجزم نحو لم يغز وانقصان الحركة للرفع نحو يغزو او يخلو
 آخره عن الحرف الصحيح يقال له ذو الاربعة ايضا لكونه ماضية
 على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك قلت عزوت ورميت وينبغي
 من ابواب الثلاثي الامن السادس كما مر (واما انف) في الصحاح
 الف الشيء يتوابع والافا فة ما ياف على الرجل (وهو الذي

يكون فيه حرفان من حروف العلة وهو على قسمين الاول اللفيف
المقرون (سمي به لمقارنته احد حرفي العلة بالآخر) وهو الذي
يكون في مقابلة عينه ولامه حرفا علة (امام جنسين (نحو طوي
وشوى) وامام جنس واحد نحو عي او يكون في مقابلة فائه وعينه
نحو يوم وويل او في مقابلة فائه وعينه ولامه نحو واء ويا
وتخصيص التعريف بالاول لكثرة وقلتهما (والثاني للفيف المقروق) لافتراق
احد حرفي العلة عن الآخر (وهو الذي يكون في مقابلة فائه ولامه
حرفا علة نحو وفي يقي) ولوزنا في التعريفين قيد فقط يخرج
عنهما مثل يوم وويل وواو ويا قدم الصحيح لصدته ثم المثال
على الاجوف لتقدم الفاء على العين ثم الاجوف على الناقص
لتقدم العين على اللام ثم الناقص على اللفيف لتقدم الواحد
على الاثنين ثم من اللفيف ما هو المقرون على المقروق لان
المقارنة خير من المفارقة واقوة معنى الف في المقرون بخلاف
قسمه (وامامضا ع) في الصحاح ذكر الخليل ان التضعيف
ان يزداد على اصل الشيء فيجعل مثلين او اكثر وكذلك الاضعاف
والمضاعفة يقال ضعفت الشيء تضييفا واضعفته وضاعفه
بمعنى انتهى (وهو) في الثلاثي المجرد والمزيد فيه رباعيا او
خماسيا او سداسيا (الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد)
مثاله من الادغام الواجب (نحو مداصله مدد حذفت حركة الدال
الاولى ثم ادغمت) الدال الاولى (في الدال الثانية فصار مد) واما
في الرباعي المجرد والمزيد فيه فهو ما كان فائه ولامه الاولى من
جنس واحد كذا عينه ولامه الثانية نحو ززل وتزلزل (الادغام)
افعا لا من عبارات الكوفيين والادغام افعا لا من عبارات
البصريين كذا في الدينقوزي في الصحاح ادغمت اللجام اي ادخلته
في فيه منه ادغام الحروف ويقال ادغم الحرف وادغمه انتهى

ومنه جازاد غم وهو الذي تسميه العجم ديزح وذلك اذا لم يصدق
خضرته ولا زرقته فكانت لوانان قد امتزجا وفي الاصطلاح
(ادخال احد المتجانسين) والمتقاربين في المخرج كالجيم والشين
وكالتاء والطاء اوصفت كالجهر والهمس وغير ذلك (في الآخر)
لكن ذلك الادخال بعد ان يصيرا متماثلين ليمكن الادغام نحو
اخرج شطأه وقالت طائفة للتخفيف لان المكرر ثقل على اللسان
لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به ولا بد منها من قيد آخر
وهو من غير فصل بينهما اذا المراد بالادغام ان يرتفع اللسان بهما
ارتقاعة واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك
لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته
وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر
من زمان الحرفين كذا في شرح الشافية للبحر بردى في تعريف
ابن الحاجب للادغام حيث قال الادغام ان تأتى بحرفين ساكنين
ومتحركين من مخرج واحد من غير فصل انتهى واذا كان بين الحرفين
المتجانسين فاصل لا يحصل ذلك الارتفاع قال صاحب المفصل
الادغام الباث الحرف في مخرجه مقدار الباث الحرفين وقريب
من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين
دفعه واحدة والمناسب للمعنى اللغوي من بين هذه التعريفات
ما ذكره المصنف (وهو ثلاثة انواع) النوع الاول واجب وهو
ان يكون الحرفان المتجانسان (في كلمة واما اذا كانا في كلمتين نحو
ضرب بكر فلا) متحركين او يكون الحرف الاول (من المتجانسين
(ساكنا) سكونه اصلي او بعد النقل الى الساكن الذي قبله (والثاني
متحركا) منهما مثال المتجانسين المتحركين (نحو مد) ومثال
ما كان فيه الاول ساكنا والثاني متحركا بعد نقل حركة الاول
الى ما قبله من المتجانسين في كلمة (عمد) ولو مثل هذا مصدرا للمكان

مثالا لتكون الاول ساكنا والثاني متحركا من غير النقل ومثال
 كون الاول ساكنا والثاني متحركا من المتجانسين في كلمتين نحو
 الم اقل لك ولم يذهب بكريك واما المتقاربان سواء كانا في كلمة اوق
 كلمتين وسواء كانا متحركين او الاول ساكنا والثاني متحركا فنوعان
 نوع يلزم فيه الادغام كاللام والراء نحو بل ران فان ادغامهما
 لازم و كانتون وحروف يملون فان ادغام التون في هذه الحروف
 لازم بغنة في البعض كالواو والياء وغيرها في غيرهما ونوع يجوز
 فيه الادغام نحو اخرج شطاه وقالت طائفة واظلم واصطبر
 وغيرها * فائدة * واعلم ان الادغام انما يكون في غير الحساق وفي
 غير الالباس اذ فيها لا يجوز نحو قرد ووصك كما بين في المطولات
 (و) النوع (الثاني) جائز وهو ان يكون الحرف الاول من المتجانسين
 متحركا و (الحرف) الثاني ساكنا يسكون عارض نحو لم يمد
 بحركات الدال الثانية (الضمة والفتحة والكسرة) (اصلة) يعني
 لم يمد (لم يمدد فحركات الدال الثانية) بعد نقل حركة الدال
 الاول الى الميم حتى يلزم اجتماع الساكنين على غير حده فيحتاج
 الى التحريك (اما بالفتح او بالضم او بالكسر) لكون ساكن الثاني
 عارضا بدخول الجازم فيمكن الادغام (و) النوع (الثالث)
 ممتنع وهو ان يكون الحرف الاول من المتجانسين متحركا و (الحرف)
 (الثاني) ساكنا يسكون اصلي نحو مددت) فان قلت ما الفرق بين
 مددت ومددنا وبين لم يمدد مع ان ساكن الثاني فيها عارض
 بدخول التاء والنون وبدخول الجازم حتى يحكم بان ساكن الاولين
 اصلي وساكن الثاني عارض قلنا ساكن الاولين حصل
 بالداخل وهو ضمير الفاعل الذي كالجزء الداخلي من الفعل ولو
 لم يسكن لزم نوال اربع حركات متواليات فيما هو كالنكبة الواحدة
 لشدة اتصاله به كما حررارا فكان اصلها واما في لم يمدد لما كان

السكون عارضاً بدخول الجازم الذي هو بمنزلة الخارج لا لانه
 ليس بل لازم لزوم الفاعل فعلة كان عارضاً لم يجد في هذين النوعين
 ما كان الحرفان فيه متقاربين من الامثلة والمضاعف يجيء من دعام
 الابواب نحو مد يد وفرد يفر وعرض بعض كما مر في صدر الكتاب
 وقد يجيء من الباب الخامس نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب
 قدم المضاعف على المهموز لان المضاعف صحيح في اصله لانه
 ليس في مد حرف علة بخلاف المهموز (واما مهموز وهو الذي
 يكون احد حروفه الاصلية همزة نحو اخذوا سؤال وقرأ) الفاء في
 (فان كانت الهمزة في اوله يسمى مهموز الفاء) تفسيره وتفصيله
 وهو يجيء من خمسة ابواب نحو اخذ يأخذ وارب يأرب واهب
 بأهب وارج بأرج واسل بأسل يعني لا يجيء من الباب السادس
 (وان كانت) الهمزة (في وسطه) اي في وسط اللفظ (يسمى
 مهموز العين) وهو يجيء من ثلثة ابواب نحو رأى يرئ ويئس يئس
 ولؤم يلؤم يعني لا يجيء من الاول والثاني والسادس (وان كانت)
 الهمزة (في آخره) يسمى مهموز اللام (ويجيء من اربعة ابواب
 نحو هنا يهنا وسبأ يسبأ وصدأ يصدأ وجرء يجرأ كذا في المراح
 يعني لا يجيء من الاول والسادس (فهذه سبعة اقسام يجمعها
 هذا البيت) قوله (صحیحست ومثا لست ومضاعف * ليفق
 ونافص ومهموز واجوف) اما خبر مبدأ مخذوف اي هو واما بديل الكل
 من هذا البيت * يقول الفقير احمد * الى ربه القني الصمد * قد
 اتعت بياض هذه الاوراق بعون الله الملك الخلاق * في آخر يوم
 من رمضان * الذي كل يوم مند ذوشان * من ست واربعين والف
 من هجرة ذي القربان * في يوم الخميس الذي ياركه ذوالاحسان *
 في وقت الضحى الذي اقسام به الرحمن *
 بسر مر ادى بحرمه النبي يا رحمن

امثله شرحى
كفوى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الانسان وعلمه البيان * وفضله بالعقل
والعلم على سائر الحيوان * جلّت اسمائه عن ان يعرضها
التصريف والانفعال * وعلت افعاله عن ان يعتورها الاخلال
والاعتلال * والصلوة على المشتق من مصدر الفضل والحكم الجامع
لحاسن الافعال ومكارم الشيم * محمد المذكور اسمه فى الكتب
المنزلة من السماء * المنصوص بالقرآن على كونه خاتم الانبياء * وعلى
آله الاطهار واصحابه الاخيار * ومن تبعهم من الابرار الى يوم الحشر
والقرار * ما بنى الماضى على القبح والامر على السكون * واعرب
المضارع وقت عدم الاتصال والقرون (و بعد) فيقول
العبد الفقير المحتاج الى رحمة ربه القدير السيد محمد بن
الحاج حميد الكفوى غفر الله له ولوالديه بالنسب المبنى * لما
رايت الرسالة الموسومة بالامثلة التى ظهرت ظهور الشمس فى
النهار بالاسنفة مرغوبة مقبولة بين الانام ومفيدة مختصرة فى
اداء المرام * اردت ان اشرحها واذكركم اثر كل كلمة منها مناسبات

عثر عليها فكري القار ونظري القاصر بعون الله القادر فبذات
 الجهد في مراجعة الكتب المصنفة والشروح المؤلفة في علم
 التصريف لاسيما الشرح المنسوب الى العلامة النفا زاتي
 والي السيد السند الجرجاني لانهما جاني فالمرجو من خلاني وخلص
 اخواني ان يذكروني بصالح الدعاء ويستروا المثاب والخطاء
 ولا يبادروا علي انكار ما اُنجه الخاطر القار فاني كنت فيه كما قال
 الشاعر * اذا احسست في لغظي قصورا * وخبطني البلاغة
 والبيان * فلانا خذ بنقصي ان رقصي * على مقدار تشييط
 الزمان * قال المصنف رحمه الله تعالى عملا بالحديثين المشهورين
 والخبرين المأثورين واقتداء بالكتاب الكريم (بسم الله الرحمن
 الرحيم) اقول الباء متعلق بمحذوف تقديره بسم الله اقرأ
 وهو في الاصل سمو قلت حركة الواو الى الميم لكونها حرف
 علة متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكن ولا سئصال
 الضمة عليها ثم حذفت لسكونها وسكون التوين فاعطى
 التوين الى ما قبلها فصار سم ثم جئ بهمزة الوصل لرفضهم
 الابتداء بالساكن فصار اسم ثم ادخل الباء فسقط همزة الوصل
 وحذفت في الخط لكثرة استعمال بسم الله وطول الباء عوضا
 عنها (واصل لفظه الله اله حذفت الهمزة وعوض عنها
 الالف واللام فصار الاله ثم ادغم اللام في اللام فصار الله
 وعند صاحب الكشف اصله الاله فحذفت الهمزة الثانية
 تخفيفا ونقلت حركتها الى اللام ثم ادغمت فصار الله وقيل
 اصله ولاء قلبت الواو همزة لاسئصال الكسرة عليها فصار اله
 ثم ادخل الالف واللام وادغم فصار الله وقيل اصله لا (والرحمن
 الرحيم صفتان مشبهتان من رحم تقيده ان المبالغة كانه صبان
 من غضب والعليم من علم وانما قدم الرحمن على الرحيم لان الرحمن

يتناول رجة الدنيا بخلاف الرحيم ورجة الدنيا مقدمة في الوجود
ولانه صار كالعلم حيث لا يوصف به غير الله تعالى فناسب ان يقارن
العلم بخلاف الرحيم ولان الرحمن ابلغ من الرحيم لكثرة حروفه
اذ الواضع لا يزيد حرفا الا معنى (الامثلة) اى الابنية والصيغ وهى
الكلمات باعتبار هياكل تعرض لها من الحركات والسكنات وتقدم
بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه والامثلة جمع قوله استعبرت
ههنا للكثرة (المختلفة) باختلاف الهياكل كنصر ينصر ونحوهما
من المشتقات وقوله الامثلة مبتدأ خبره محذوف وهو هذا الذى
سند كره او بالعكس او مبتدأ خبره قوله (نصر) الخ واعلم ان
الفعل ثلثة امثلة الاول مفتوح الآخر كنصر ويسمى الماضى عرفه
بعضهم بانه الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى
واعترض عليه بان هذا التعريف فاسد لان معرفة المحدود
متوقفة على معرفة الحد ومعرفة الحد متوقفة على معرفة اجزائه
ومن اجزاء هذا التعريف الماضى معرفة الماضى متوقفة على نفسه
اذ الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ واجيب
بان المراد بالماضى اللغوى والمعرف هو الاصطلاحى ولا يخفى
عليك ان كون الماضى صفة للزمان ينادى باعلى صوت
على ان المراد اللغوى لا الاصطلاحى واعترض عليه ايضا بان هذا
التعريف ليس بصحيح لاطردا ولا عكسا لانه يصدق على قولنا
لم يضرب مع انه ليس بماض ولم يصدق على قولنا ان ضربت
ضربت مع انه ماض واجيب بان المراد من الدلالة الدلالة
الوضعية ودلالة لم يضرب على الزمان الماضى ليست بوضعية
بل بواسطة دخول لم وكذلك دلالة ان ضربت ضربت على
زمان الاستقبال ليست بوضعية بل بواسطة دخول حرف الشرط
ولا يتوجه النقص المذكور وانت خير بان المركبات موضوعة

لما فيها التركيبية فيصدق التعريف على المركب فيتوجه النقص
المذكور الا ان يقال لا يقال على ان المركب الفعل فلا يدخل في الجنس
فافهم بقى ههنا شئ وهو ان هذا التعريف غير صادق على نحو
البس ونعم وبئس وعسى وما اشبه ذلك اذ ليس شئ منها يدل
على الزمان الماضي مع ان كلا منها يسمى ماضيا كما لا يخفى
ويمكن ان يقال المعرف الماضى المتصرف وهذه الافعال من
الجوامد فلا يضرنا خروجها ولو سلم ان المعرف مطلق فالجواب
ان مجرد هذه الافعال من الزمان الماضي عارض فلا اعتداده
وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بعث واشترت وامشاله (ثم اعلم
ان الماضي مبنى على القبح اما بناؤه فلفوات موجب الاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة والاصل في الافعال البناء
واما بناؤه على الحركة فلما شبه الاسم في وقوعه خبرا نحو زيد
ضرب او ضارب واما بناؤه على القبح فلخفته وثقل الفعل اولانه
لو بني على الضم لجمعت ضمنا في مضمومة العين وهو مستثقل
ولزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مكسور العين ولا تبس
الواحد بالجمع اذا حذف واو الجمع واكتفى بالضمة ولو بني على
الكسر لجمعت الكسرتان في مكسور العين ولزم الخروج
من الضمة الى الكسرة في مضموم العين ولان القبح اخ السكون
لانه جزء الالف لما ثبت من ان الالف هي كب من القحيتين والالف
اخ السكون لتكونه ملزومه حيث لم يوجد بلا سكون والحرف
الثاني من الماضي لا يكون الا متحركا اذ السكون يستلزم اختلاط
الانيية وقبل لا اتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع بالبارز
المتحرك به فتأمل (فان قيل لم قدم الماضي على المضارع قلنا لان
الماضي يدل على الزمان الذي هو قبل زما المضارع في الوجود
وان كان بعده في الاتصاف فلهذا قدم عليه اولانه مزيد عليه

والمضارع مزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد اولاً لانه مشتق
منه والمضارع مشتق اولاً لانه يدل على الثبات والوقوع بخلاف
المستقبل وان قيل لم يختار المصنف هذا اللفظ للوزن قلنا لكونه
من الناصرة التي فيها اليمين والثاني من الامثلة الثلاثة للفعول
المعرب الآخر مثل (ينصر) ويسمى المضارع وهو ما كان
في اوله احدى الزوائد الاربع وهو الهمزة والتاء والنون والياء
يجمعها ايت اوتين او تأتي فان قيل هذا التعريف باطل لانه
يصدق على نحو زيد ويشكر ويعوق ويعوث لان في اول كل
منها احدى الزوائد الاربع وعلى نصر لان في اوله احدى الزوائد
الاربع وهي النون مع انه ليس بمضارع (اجيب عن الاول بان كل
واحد منها مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية وجعل
علماً فباعبار الوضع الاصل كل واحد منها فعل مضارع داخل
في التعريف ولا يضره غلبة الاسمية لان المراد بقولنا ما في اوله
احدى الزوائد الاربع باعتبار الوضع الاصل تأمل فانه لا يشق
العليل بل الجواب ان كلمة ما في التعريف عبارة عن الفعل فلا
يصدق على مثل هذه الكلمات لكونها اسماء الافعال فلا يلزم
المحذور واجيب عن الثاني بان المراد فعل ماضٍ زيد في اوله احدى
الزوائد الاربع والنون في نصر ليست بزائد على نفس الكلمة بل
من الكلمة فان قيل فاعلى هذا يدخل في التعريف نحو اكرم
وتكسر وتباعد مع ان كلا منها ليس بمضارع قلنا المراد بقولنا
ما كان في اوله احدى الزوائد الاربع زيدت بقصد المضارعة
والزوائد في اكرم وتباعد وتكسر لم يمت بقصد المضارعة اقول
المراد بالزوائد الاربع ليس الهمزة والنون والتاء والياء مطلقاً
بل الهمزة التي تكون للمتكلم وحده والنون التي تكون له مع غيره

وكذا التاء والباء فلا يتوجه النقص بمثل نصر ولا بمثل أكرم
وتباعد فان قلت تعريف المضارع بما ذكره منقوض بأمثلة
ازائد تكون في اول الماضى لافى اوله والا لدخلت الزوائد على
حروف المضارعة اذهى اول المضارع فانه مجموع المزيدي عليه
والمزيد لاحدهما وحده كما لا يخفى قلت في الكلام اضمماره تقديره
كان في محل اوله اوفى اول ماضيه فان قلت لم زيدت هذه الحروف
في اول المضارع قلت للفرق بينه وبين الماضى فان قلت لم جعل
الفرق بالزيادة دون النقصان مع انه يحصل به ايضا قلت لانه
على تقدير النقصان يكون اقل من القدر الصالح فلا يصلح
لان يكون مستقبلا هذا في الثلاثي واما غيره فحمل عليه في الزيادة
ولم يعكس لان الثلاثي اصل فان قلت لم زيدت في المستقبل
دون الماضى قلت لان الماضى اول فعل ووضعه الواضع فلما اراد
ان يضع فعلا آخر لزمان آخر وضع المضارع وغيره بالزيادة
اولا لان الحال والاستقبال بعد الماضى والمزيد بعد المزيدي عليه فاعطى
السابق للسابق واللاحق لللاحق فان قلت لم زيدت في الاول دون
الآخر مع ان الآخر اولى بالزيادة قلت لا يلتبس بالماضى لان زيادة
الالف في الآخر يلتبس بالثنية وزيادة النون بمجمع المؤنث وبالتاء
ينصرت وفي زيادة الباء الالتباس الا انه لم يزد في آخره تبعا لآخواته
وجلا للقليل على الكثير فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون
غيرها قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم اجتمعوا الى حروف
تزداد لتصلب العلامة فوجدوا اول الحروف بذلك حروف المد
واللين خفتها ولكثرة دورها في كلامهم امانا نفسها او بعضها
عنها اعني الحركات الثلاثة فزادوها وقسموها على تلك الافعال
على ما يقتضيه المناسبة كما سندكرها ان شاء الله تعالى فلما
لم يبق لنفس المتكلم مع غيره حرف من هذه الحروف زادوا النون

لقربها من حروف العلة في خروجها عن هواء الخبثوم والشبهه
بها في نيابة عن الحركات الاعرابية في امثلة الخمسة كما ان
حروف العلة تنوب عنها في الاسماء الستة المعتلة (ثم اعلم ان المضارع
معرب اذا لم يتصل به نون التأكيـد ونون جمع المؤنث لانه اذا
اتصل به احديهما يكون مبنيا اما كونه معربا وقت عدم الاتصال
فلان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا
اولئكزة مشابهته له حيث شابهه في الحركات والسكنات ووقوعه
صفة للنكرة وخبرا للمبتدأ ودخول لام الابتداء عليه وفي ان الفعل
المضارع واسم الفاعل عند اطلاقهما يتبادر الفهم الى الحال
فحوزيد يصلي وعمر ومصل وفي ان المضارع معان تتعاقب على
صيغة تتعاقب العوامل وهي كونه مأمورا به وعلة ومعطوفا
ومستأ نفا كما ان للاسم معان تتعاقب تتعاقب العوامل وهي
الفاعلية والمفعولية والاضافة فلهذا اشتركا في الاعراب واما
كونه مبنيا عند الاتصال فلان نون التأكيـد اشد الاتصال
بمترلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب يلزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على الكلمة الاخرى ولان
نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون الجمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب (فان
قلت لم سمي هذا القسم من الفعل مضارعا قلت لان المضارعة
في اللغة المشابهة فلما بهمة هذا الفعل بالاسم في الوجوه التي
ذكرناها فيما سبق قيل له مضارع (فان قلت لم قدم المضارع
على المصدر مع انه اصل في الاشتقاق قلت نظرا الى اصالة
في العمل لان المضارع عامل في المصدر بلا عكس ولان المصدر
معمول والمضارع عامل والعامل مقدم على المعمول طبعاً فقدم
وضعا ليوافق الوضع الطبع (فان قلت لم اعتبر جهة اتصال الفعل

في العمل ولم يعتبر جهة أصالة المصدر في الاشتقاق قلت لأن
 أصالته في العمل متفق عليه بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق
 لأنه مختلف فيه بين البصريين والكوفيين كما سنبين إن شاء
 الله تعالى (نصرا) مصدر غير مهمي والمصدر هو الاسم الذي
 اشتق منه الفعل فهو أصل في الاشتقاق عند البصريين وعند
 الكوفيين فرع حجة البصريين أن الفعل بدل على الحدث
 والزمان فلو كان المصدر مشتقا منه لدل على ما دل عليه وعلى
 معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات
 الفاعل والمفعول فلما لم يكن المصدر كذلك علم أنه ليس مشتقا
 منه وحجة الكوفيين أن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح
 بصحته ألا يرى أنك تقول قام قياما فبعتل باعتلاله وتقول فأول مقابلة
 فيصح لصحته وقالوا أيضا أن الفعل عامل في المصدر ومرتبة العامل
 تكون قبل مرتبة المفعول ومقدما عليه فلي تأمل وأكمل من الجانبين
 البحوث كثيرة تركتها حذرا عن الاطناب (واعلم أنه اتحد صيغة
 المعروف والمجهول في المصدر اكتفاء بصيغ الأفعال فاذا قبل
 ضرب ضربا علم أن المصدر معلوم فاذا قبل ضرب ضربا علم
 أنه مجهول وإذا الميزك الفاعل علم بالقراءة (فإن قبل لم يسمي هذا
 الاسم مصدرا قلنا لأن هذه الأشياء التسعة هي الماضي والمضارع
 والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة
 تصدر عنه فيكون هذا الاسم مصدرا لهذه الأشياء ومكان الصدور
 فلهذا سمي به (فإن قلت لم قدم المصدر على اسم الفاعل
 قلت لأن اسم الفاعل مشتق من المصدر بالواسطة لأنه مشتق
 من المضارع والمضارع مشتق من الماضي والماضي مشتق من
 المصدر والمشتق منه أصل من المشتق وهو المصدر ولا يوجد
 في الفاعل أصالة أخرى كما وجدت في الفعل (فهو ناصر)

اسم فاعل وهو ما اشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى حدوث
واشتق من المضارع لما بينهما من المناسبة المذكورة ثم الفاعل
اما ما خوذ من الثلاثي او من غيره اما المأخوذ من الثلاثي فلا كسر
ان ينجى على وزن فاعل وكيفية اخذه من المضارع ان يحذف
حرف المضارعة منه وتزاد الالف بين الفاء والعين ويكسر
ما قبل الاخر اما حذف حرف المضارعة فللفرق بينهما واما
الزيادة فلئلا يلتبس بالماضي واما اختيار الالف فلحفظها واما
الزيادة بين الفاء والعين فلانه لو زيدت في الاول لم الابتداء بالسكون
ولو حرك لم يخرج عن حقيقة وضعه الاصل على انه يلتبس
بالمضارع المتكلم او الامر ولو زيدت في الآخر لالتبس بمتنى
الماضي ولو زيدت ما قبل الآخر لالتبس بالمصدر نحو ذهاب
وبصيغة المبالغة من الفاعل نحو نصار لان الاعجام ترك كثيرا
فلا اعتداد بها واما كسر ما قبل الآخر فلانه لو لم يكسر لا يخلو
من ان يفتح او يضم او يسكن لاسبيل الى الاول لانه يلتبس بماضي
المفاعلة ولا الى الثاني لان الضم مستثقل ولا الى الثالث لانه يستلزم
التقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز فان قلت هل لا يلزم
الالتباس على تقدير الكسر بامر باب المفاعلة نحو قاتل قلت نعم لانه
ابق مع ذلك للضرورة مع ان الالتباس بالامر اولى من الالتباس
بالماضى ومن الثقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك الالتباس
فيه اما ان وجد الاولوية من الاول فان هذا الالتباس التباس
الشيء بما يشابهه لان الامر مشتق من المضارع واسم الفاعل
مشابه به بل مشتق منه ايضا بخلاف الالتباس بالماضي لان المشابهة
بينهما ليست كذلك واما وجه الاولوية من الثاني فلان هذا
الالتباس قد يزول بالايجام بخلاف الثقل اللازم من الضم لانه
لا يزول اصلا واما تحريك الاول فلئلا يلزم الابتداء بالسكون واما

فتحه فلاجل الالف وقدم اسم الفاعل على المفعول لان الفاعل
 لازم لكل فعل دون المفعول اولان الفاعل موجود الفعل غالباً
 والمفعول مابقع الفعل عليه والايحاد قبل الوقوع اولان الفاعل
 مشتق من المعلوم والمفعول مشتق من المجهول والمعلوم مقدم
 على المجهول اولان الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمها فان
 قلت لم اتى بكلمة هو في الفاعل وذلك في المفعول قلت تنبيهها
 على ان الاصل في استعمال الصفات سبق موصفاتها ولانه يلتبس
 الفاعل بالمفعول في المزيادات فحمل الثلاثي عليها لانها كثيرة
 والثلاثي قليل وحل القليل على الكثير اولى وثلاثي لازم عطف المفرد
 على الجملة واما عطفه بالفاء فاشعار بقرعة الفاعل والمفعول
 واسارة الى ان اتصاف الفاعل بالفاعلية عقوب صدور الفعل
 (وذلك منصوب) اسم مفعول وهو ما اشتق من المضارع المجهول
 لمن وقع عليه الفعل وضعفته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول
 غالباً وكيفية اخذه ان يحذف منه حرف المضارعة ويزاد به
 مضمومة ويضم ما قبل آخر ثم اشبع ليتولد منه الواو واما
 حذف حرف المضارعة فلما مر في الفاعل واما الزيادة فثلاثي لازم
 الابتداء بالساكن واما الميم فلتشبهها بالواو في كونها شفوية
 مع تعذر حروف العلة اما الالف فلتعذر الابتداء بالساكن
 واما الواو فلعدم زيادته في الاول واما الياء فلو قوع الالتباس
 بالمضارع واما فتحه فلخفته ولانه يلزم الالتباس بمفعول باب الافعال
 على تقدير الضم وباسم الالة على تقدير الكسر اما ضم ما قبل
 الآخر فثلاثي يلتبس باسم المكان واما اشباع الضمة فلعدم
 مفعول في كلامهم فاذا فعلت هكذا في ينصرف يحصل منصوب على
 وزن مفعول فان قلت لم اشتق اسم المفعول من المضارع واذا
 اشتق منه فلم اشتق من المجهول قلت اما اشتقاقه من المضارع

دون غيره فلما تبع لاسم الفاعل لمواخاة بينهما واما اشتقاقه
من المجهول فلما سبقت بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله
(فان قلت لم ذكرهما اسم الاشارة دون الضمير كما في الفاعل قلت لا بل
يلزم تفكيك الضمير ولم يعكس لان الضمير اعرف والاعرف اشرف
فاعطى للشر يف الذي هو الفاعل اولان بين الفاعل وبين هو
مناسبة لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى له
وكذا بين المفعول وذلك مناسبة لان المفعول منصوب وذلك مشابهة
لكاف الخطاب المنصوب في مثل ادعوك من حيث التعريف
والا فادفان قلت لم قدم اسم المفعول على قوله (لم ينصر) قلت
ليكون مفهوما وجوديا بخلاف الجحد والوجودى لشر فاولى
بالتقديم فلذا قدمه عليه (واعلم ان من الحروف الجازمة الداخلة
على المضارع لم وله اثران لغظي وهو حذف حركة الاعراب
وتون يقوم مقامها ومعنوى وهو نقل المضارع المثبت الى الماضي
ونفيه فاذا اردت ان تنقل المضارع المثبت الى الماضي ونفيه
تقول لم ينصر مثلا فتسقط حركة الاعراب في المفردات الخمسة
اعني المفرد المذكر الغائب والمخاطب والمفردة المؤنثة الغائبة
والمتكلم وحده او مع غيره وتسقط ايضا تون الاعراب عن الامثلة
الخمس اعني التثنية والجمع المذكر المخاطبين والغائبين والواحدة
المخاطبة لان التون فيها علامة للرفع كالضممة في الواحد كما سيجي
ان شاء الله تعالى فكما يحذف الحركة كذلك يحذف التون في جزم
المضارع وعلامة الجزم فيه سقوط الحركة من المفردات
وسقوط التون من الامثلة الخمسة (فان قلت لم تعمل لم قلت
لاختصاصها بالفعل فان قلت لم وجب ان تعمل الجزم قلت لانها
لما شابته بان من حيث انها تدخل على المضارع فتقله الى
معنى الماضي كما ان تدخل على الفعل فتقله الى معنى الاستقبال

سواء كان ماضيا او مضارعا عملت عملها واما قدم على قوله
 (لما ينصر) لانه قليل اللفظ والمعنى بالنسبة اليه والقليل قبل الكثير
 اما كونه قليل اللفظ فظاهرا واما كونه قليل المعنى فان في لما توقع
 واستغرق لبس في لم كما ينبغي ان شاء الله تعالى * واعلم ان
 من الجوازم لما وله اثران لفظي ومعنوي اما اللفظي فالحذف واما
 المعنوي فالنقل كما في لم والفرق بين لم ولما ان في لما توقع لانه اني قد فعل
 ولم لاني فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قدمه معنى التوقع
 وكذلك في لما تقول لقوم ينظرون ركوب الامر قد ركب
 في الاثبات ولما ركب في النفي وايضا في لما استغرق واستمرار لبس
 في لم تقول ندم آدم عليه السلام ولم ينفعه الندم اي عقيب
 ندمه ولم يلزم استمرار نفي النفع الى وقت الاخبار وتقول ندم
 ابليس ولم ينفعه الندم وزم استمرار عدم النفع من الماضي الى الحال
 وايضا يختص لما يجاوز حذف الفعل المنفي بها اذا دل عليه دليلا
 نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف لم فانه لا يجوز حذف
 فعله الا اذا وايضا لما يختص بعدم دخول اذات السرط
 عليها بخلاف لم فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما
 تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وايضا لما مشترك بين كونه
 اسما وحرفا ولم مخصوص بكونه حرفا واما عملت لما الجزم لما مر
 ووجه تقديمه على نفي الحال انه يدل على الزمان الماضي ونفي الحال
 على الحال والماضي مقدم على الحال في الوجود فلهذا قدمه
 واما تقديم قوله (ما ينصر) على قوله (لما ينصر) فلذلك لانه الاول على
 الحال والثاني على الاستقبال والحال مقدم على الاستقبال
 في الوجود (واعلم انه يدخل على المضارع ما ولا النافيتان فلا يتغيران
 صيغته بحذف حركة الاعراب وتونه لان التغير من اثر العامل
 وكلاهما ليسا بعامل بل يتغيران معناه من الاثبات الى النفي لكن ما

اتنى الحال ولا اتنى الاستقبال فاذا اردت نى ينصر مثلاً حالاً تقول
 ما ينصر فاذا اردت نفيه استقبلاً تقول لا ينصر وانما اخر قوله
 (ان ينصر) عنه لان في معناه زيادة فانه يدل على تأكيد نى الاستقبال
 ولا ينصر على نى الاستقبال فقط فالماضى مقدم على المقيد
 ولان لن مركب على قول ولا بسيط والبسيط مقدم على المركب
 فلذا قدمه واعلم ان لن من التواصب وله اثر ان لفظى ومعنوى
 فاللفظى هو الابدال والاسقاط لان التاصب يدخل على
 المضارع فيبدل من الضمة الى الفتحة ويسقط النونات سوى
 نون جمع المؤنث والمعنوى هو تخصيص المضارع بالاستقبال ونفيه
 على سبيل التأكيد فاذا اردت تخصيص ينصر بالاستقبال ونفيه
 تقول لن ينصر واصل لن عند الخليل لا ان تحذفت الهجزة تخفيفاً
 فأتى الساكن احدهما الالف والاخر التون فحذفت الالف
 ثم ركب اللام مع التون فصار لن فعلى هذا لن مركب من لا وان
 فلهذا عمل عمل لا وان اعنى التنى والتصب فنفيه مستفاد من لا
 ونصبه مستفاد من ان وذهب سبويه الى انها كلمة برأسها
 موضوعة للتنى والتصب وليست بمركبة وقال الفراء اصله لا
 فابدل الالف تونا ولما فرغ المصنف من الامثلة الاخبارية شرع
 فى الانشائية فقال (ينصر) امر غائب وهو صيغة يطلب بها الفعل
 من الفاعل الغائب وانما بدأ بالغائب لان صورة المضارع باقية فيه
 بخلاف الحاضر ولان الغائب معرب بالاتفاق ولانه مقدم فى الماضى
 والمضارع فقدم ههنا وقدم الامر على النهى لان الامر للطلب
 والنهى للكف والطلب اصل من الكف ولان مفهوم الامر
 وجودى ومفهوم النهى عدمى والوجود مقدم على العدم من
 وجه كالحياة من الموت واشرفه اولى بالتقديم ثم اعلم بالله زيدت
 فى الاول الام دون غيرها لان الام من وسط المخارج كما

ان الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فتناسبه اللام ولم يزد من
 حروف العلة مع انها اولى بالزيادة لئلا يجتمع حرفا علة وانما زيدت
 في اوله دون الآخر مع ان الآخر محل الزيادة والتقصان لانها
 حامل ومرتبة العامل مقدم وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل
 في الحروف الواردة على هجاء واحد ان تنفتح حرفا بينها وبين لام
 الابتداء ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام
 الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كالجارية وانما عملت
 الجزم لانها مشابهة بان الشرطية في لزومه المضارع ونقل
 معناه من الاخبار الى الانشاء (لا ينصرف) نهى غائب وهو صيغة
 يطلب بها ترك الفعل عن الفاعل الغائب وانما عملت لانه لا تامة
 الجزم لما ذكرنا في لام الامر فان قلت ما الفرق بين لانه لا تامة ولا
 التامة قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما ان التامة تجزم
 المضارع بخلاف التامة اذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ
 كما مرو الثاني ان التامة لا طلب فيها بل هو مجرد الاخبار عن
 ترك الفعل بخلاف التامة فان فيها طلب ترك الفعل وانما قدم
 النهي على الحاضر لانه لما كان بينه وبين امره مناسبة في كونها
 غائبة ناسب ان يذكر بعده فلذا ذكره ثم قال (انصرف لا تنصرف)
 وانما قدم امر الحاضر على نهيه فلما مر في الغائب اقول الثالث
 من الغلبة الموقوف الاخر ويسمى الامر نحو انصرف له لتصرف
 فحذف اللام للتخفيف وليكثر استعماله وحذف حرف الاستقبال
 ايضا للفرق بينه وبين مخاطب المضارع فاجتلبت الهمزة
 ليتمكن الابتداء واختيرت الهمزة لكونها اقوى والابتداء بالاخرى
 اولى ثم ضمت الهمزة لانها لو لم تكن مضمومة فلا تخلو من ان
 تكون مفتوحة او مكسورة اذ لا سبيل الى السكون لفوات الغرض
 فلو كانت مفتوحة لالتبس الامر بالمضارع المتكلم في الوقت

على انه يجوز غفلة السامع عن حركة لام الفعل ولو كانت مكسورة
 لزم الانتقال من المكسرة الى الضمة وهو مستثقل فوجب الضم
 للاتباع ولان في ضم هذه الهمزة نوعا من الخفة وتسهيل النطق
 وتيسير التلغظ بسبب اتباع حركة الهمزة الوصل حركة عين الفعل
 لجرى ان اللسان على وتيرة واحدة وفي هذا الامر اختلاف بين
 البصريين والكوفيين فذهب البصريون على انه ينبغي على السكون
 لان سبب اعرابه مشابهته الاسم بواسطة حرف المضارعة وقد
 انتفت فانتى الاعراب الذي هو المسبب لان انتفاء السبب يستدعي
 انتفاء المسبب وانما ينبغي على السكون لان الاصل في البناء البناء
 على السكون اذ هو مقابل الاعراب والحركة مقابل السكون والاصل
 في الاعراب ان يكون بالحركة فينبغي ان يكون الاصل في البناء البناء
 على السكون ومذهب الكوفيين انه معرب وحرف المضارعة
 مقدرة فيه ولكل من الفريقين على ما ذهبوا حجة ومبرر حجج
 تركت ذكرها لئلا يطول الكلام ولما فرغ المصنف عن ذكر
 الافعال الكثيرة الاستعمال وبعض الاسماء مما شاركت اياها
 في الاستعمال شرع في ذكر ساير الاسماء فقال (عنصر) وهذا
 لفظ مشترك بين المعاني الثلاثة الزمان والمكان والحدث ويسمى
 باعتبار الاول اسم زمان وباعتبار الثاني اسم مكان وبالثالث
 المصدر الميم زيد في اوله ميم للفرق بينه وبين الماضي واختير
 الميم لما في المفعول من ان زيادة حرف العلة متعذرة والميم قريبة
 من الواو في كونها شفوية وفتحت الميم لانها قائمة مقام حرف
 المضارعة وهي مفتوحة فاعطى حركتها لما هو قائم مقامها
 واما فتح العين فلخفته واسكن الفاء لئلا يلزم توالي اربع حركات
 في كلمة واحدة وانما اختير الفاء لانه لزم التوالي المذكور من
 الميم ورفعها باسكان ما هو اقرب منه اولى وانما قدمه على اسم

الالة لكثرة استعمالها بالنسبة الى الالة لعدم مجيئها من جميع
 الافعال اولاته خفيف لان الميم فيه مفتوح والخفيف اول بالتقديم
 (منصر) اسم الة وهو اسم مشتق من يفعل للالة فاصل منصر
 ينصر حذف حرف المضارعة للفرق بينه وبين مضارعة ثم زيدت
 الميم ليتمكن الابتداء به اذ لا يسيل الى تحريك النون اما بالفتح
 فللا تناسب بالماضي المعروف او بالجهول واما بالكسر فللوزن
 الخروج من الكسرة الى الضمة واما اختيار الميم فلما مر في الموضع
 وكسرت الميم ههنا لانه على تقدير الضم يلتبس بمفعول باب
 الافعال وعلى تقدير الفتح بالموضع من يفعل ويفعل بالفتح والضم
 فان قلت لم حين الفتح للموضع والكسر للاكة وام بعكس قلت لان
 الموضع ثقيل لكونه اكثر استعمالا من الالة والالة خفيفة فاعطى
 الفتح الخفيف للموضع الثقيل والكسر الثقيل للالة الخفيف تعادلا
 بينهما واما فتح العين وسكون الفاء فلما ذكرنا في المصدر الميمي
 فتذكر (واعلم ان اسم الالة لا يبنى من غير الثلاثي المجرى اذ لا يمكن
 محافظة جميع الحروف في مفعول ولا يبنى من الافعال اللازمة ايضا
 لان الالة ما يعالج به الفاعل على المفعول او وصول الاثر اليه ولا مفعول
 للافعال اللازمة وانما قدم اسم الالة على المرة اعني قوله (نصرة)
 لكثرة دورها بالنسبة اليها (واعلم المرة من الفعل الذي مصدره
 بغير التاء اذا كان ثلاثيا تبي على وزن فعلة بفتح الفاء وسكون
 العين وزيادة التاء في آخره وانما يبنى المرة منه على هذا الوزن لان
 الاصل في مصدر الثلاثيات فعل بفتح الفاء وسكون العين فبنيت
 منها على الزنة التي هي الاصل وانما زيدت التاء في آخره لتدل على
 المرة الواحدة وخص الآخر بالزيادة لانه محل ازياة والنقصان
 واذالم يكن الفعل ثلاثيا ففتح على مصدره المستعمل بزيادة
 التاء كالا عطاء والانطلاقة واما من الفعل الذي مصدره بالتاء

سواء كان ثلاثيا او غير ثلاثي فالمرّة منه يبي على مصدره المستعمل
مع الوصف بالواحدة للفرق بينهما نحو رجته رجّة واحدة
ودرجته درجّة واحدة واقتنه اقتنّه واحدة وانما قدم بناء
المرّة على بناء النوع وهو قوله (نصرة) لخفته بسبب قحّة نونه
بمخلاف النوع واعلم ان النوع من الفعل الذي لانه في مصدره اذا
كان ثلاثيا يبي على فعلة بكسر الفاء وزيادة التاء اما الكسر
فلدفع التباس بالمرّة واما الزيادة فللفرق بينه وبين المصدر
واذا كان غير الثلاثي فبي على المصدر المستعمل مع زيادة التاء
والوصف بغير الوحدة نحو انطلاقة سريرة واما من الفعل
الذي يبي مصدره بالتاء ثلاثيا كان او غيره فبي على
مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة فقط كقولنا اللهم
ارجنا رجّة واسعة وكقولك درجته درجّة شديدة وانما
قدم النوع على صيغة المباعدة لخفته واما تقديم قوله (نصار)
على قوله تصور فلان نصار ابي لمبالغة الفاعل فقط
واما تصور فشارك بين الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما
انه اذا كان بمعنى الفاعل وذكر الموصوف يستوى فيه المذكر
والمؤنث اكتفاء بالموصوف نحو مرت برجل صبور وامرأة
صبورة واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان انما يقع الالتياس
واذا كان بمعنى المفعول يوّق بالتاء في المؤنث سواء ذكر
الموصوف او لا نحو مرت بتافة حلوبة * واعلم ان اوزان المبالغة
للفاعل ترتقي الى ستة عشر منها فعيل بكسر الفاء وتشديد العين
المكسورة نحو صدق وفسبق ومنها فعال بضم الفاء وتخفيف
العين نحو كبار وعجاب ومنها فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو
طوال وجهال وهذا الوزن مشترك بين الجمع المكثّر والمبالغة
لاسّم الفاعل ومنها فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو علامة

ونسابة ومنها فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو ضحكة
 ولعنة ومنها مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرار ومسقار
 وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح ومنها مفعل
 بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مسيف ومجزم وهذا
 الوزن ايضا مشترك بينه وبين الآلة ومنها مفعيل بكسر الميم
 وسكون الفاء نحو معطر ومكثير ومنها فعل بضم الفاء وسكون
 العين نحو غفل وهذا الوزن مشترك بين مبالغة الفاعل والصفة
 المشبهة ومنها فعل بفتح الفاء وضم العين نحو يقط ومنها فاعلة
 بكسر العين نحو راوية ومنها فعولة بفتح الفاء وضم العين نحو
 فرقة ومنها مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو مجزاة ومنها
 فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو لعنة وضحكة وهذا الوزن
 مشترك بين مبالغة الفاعل ومبالغة المفعول والمصنف ترك هذه
 الاوزان لان صيغ المبالغة عند الجمهور محصورة في ثلث فعال
 وفعل ومفعال على ما قبل وترك مفعالا لقلة استعماله (نصير
 اسم فاعل وقديحي لاسم المفعول لكن الفرق بينهما انه اذا كان
 بمعنى المفعول وذكر الموصوف يستوى فيه المذكر والمؤنث
 فان قبل لم اعطى الاستواء في فعل للمفعول وفي فعول للفاعل
 قلنا تعادلا بينهما فان قبل فلم يعكس قلنا لان في فعول ثقله لاشتماله
 على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها
 ولا شك ان في الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (ثم اعلم
 ان اسم الفاعل قديحي على اوزان اخر لم يذكرها المصنف
 لقلة استعمالهن فبنها فعل نحو شكس بفتح الفاء وسكون العين
 ومنها فعل نحو ملح بكسر الفاء وسكون العين ومنها فعل نحو
 صلب بضم الفاء وسكون العين ومنها فعل نحو حسن بفتح الفاء
 والعين ومنها فعل نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين ومنها

فعال نحو جبان يفتح انشاء ومنها فعال نحو شجاع يضم الفاء
 وهذه الاوزان السبعة مشتركة بين الفاعل والمصدر نحو قتل
 وفسق وشغل وطلب وحنق وذهاب وسؤال ومنها فعل نحو جنب
 يضم الفاء والعين ومنها فعلا ن نحو عطشان يفتح الفاء وسكون
 العين ومنها افعال نحو اجر يفتح الهيرة والعين وسكون الفاء
 ومنها فعل يضم الفاء وكسر العين نحو عرا صله عرى فاعل
 كالعلال قاض ومنها مفعل نحو مشعل يضم الميم وسكون الفاء
 وكسر العين وانما قدم قوله تصور على قوله نصير لان الزيادة
 في الاول هو الواو وفي الثاني هو الياء والواو مقدم على الياء في
 الهجاء فلهذا قدمه عليه قوله (نصير) على قوله نصير لانه
 كثير الاستعمال بالنسبة اليه واعلم ان المصغر من المعرب ان كان
 ثلاثيا يجرى على وزن فاعيل يضم الفاء وفتح العين وزيادة الياء
 الثلاثة الساكنة ليميز عن المكبر وخص الياء بالزيادة لكونها اخف
 من الواو ولم يزد الالف لئلا يلتبس بالمكسر اذا الالف تقع علامة له
 كثيرا ولم يعكس للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر ولم تلحق الياء
 بالآخر لئلا يلتبس بياء الاضافة واما سكونها فلانه الاصل
 في الزيادة وتقول في باب وناب وعصا بويب ونيب وعصبة
 وفي عدة ويد ومنذ اسماء وعبد ووعيدة ويدينة ومنيد فيرجع
 الى الاصل عند التصغير لزوال المقتضى للتعبير او لعدم امكان
 البناء بدون الرد واما اذا بقي المقتضى وامكن البناء فلا يرد
 الى الاصل نحو ايد وتربث في اداد وتراث والاصل ودد ووراث
 وتاما ان ثبت المقدرة في الثلاثي ثبت في المصغر لئلا يجمع فرعية
 التصغير مع فرعية التقدير الا ما شذ من نحو عريب وعريس
 وان كان الاسم رباعيا فيجئ على وزن فاعيل يضم الاول وفتح
 الثاني وبالياء الثلاثة الساكنة وبكسر الرابع لاجل الياء نحو توبصر

ودرهم في تصغيرنا صر ودرهم وان كان خاسيا غير مجرد
 فصغيره فعيل بضم الاول وقح الثاني وبالباء الثالثة الساكنة وبكسر
 الرابع نحو دينير في دينار واما اجمال وحيرا وسكران فللمحافظة
 على القان واذا ولى باء التصغير واو او الف منقلبة او زائدة قلبت
 باء فاذا اجتمعت يات حذفوا الاخرة نسا على الاصح كقولك
 في عطاء واداة وغاوية ومعاوية عطى وادب وغوية ومعبة والمدة
 الواقعة بعد كسرة التصغير تقلب باء نحو موزين وذو الزياتين
 غيرها من الثلاثي يحدف اقلها فائدة نحو مطبق ومقبل ومضرب
 ومقدم في منطلق ومقل ومضارب ومقدم فان تساوا فقلت الخبار
 ونحدف زيادات الرباعي كلها غير المدة ككشعر في مقشعر
 وحريجم في احر نجام واما المبني اللازم فتزيد قبل الاخر باء
 وبعده الف فتقول في ذاتا وذاوتيا وفي الذي والى اللذان واللتان
 وفي التثنية ذيان وذيان والذيان واللتان يحدف الف التصغير لالتقاء
 الساكنين وكذلك الجمع ورفضوا تصغير الضمائر باسرها وكذا
 تصغير بعض الموصولات كن واي وماواين ومي وحيث وكذلك
 رفضوا تصغير اسماء الافعال وتصغير غير من العرب وتصغير مع وذو
 ومد ومنذ لعدم امكان فعيل وتصغير اسم الفاعل عمل عمل الفعل
 حين عمل فمنه جاز ضو رب زيد وامنع ضو رب زيد (نصري)
 اسم منسوب وهو الاسم الذي لحق آخره باء مشددة مكسورة
 ما قبلها لتدل على النسبة اليه واختص الياء لحقتها عن الواو كما مر
 ولم يزد الالف حذرا عن اللبس بالكسر اذا لالف تقع علامة له كثيرا
 وشددت لتلا يلبس بياء الاضافة وكسر ما قبلها لاجلها (واعلم)
 ان حقه ان يحدف منه تاء التأنيث وزيادة التثنية والجمع الا ان يكونا علمين
 قد احريا بالحر كات ويفتح الثاني من فعل وفعل بفتح الفاء وضمها
 وكسر العين نحو غري ودثلي وفي مثل فعل بكسر الفاء والعين

طريقان ابقاء الكسرة وفتح العين نحو ابلى بالكسر او بالفتح
 ويحذف الواو والياء من فعولة وفعيلة بشرط صحة العين من
 العلة والتضعيف فتقول في حنيفة حنفي وتحذف الياء من معتل
 اللام وتقلب الياء الاخيرة واوا فتقول في غنية غنوي في آخره
 الف ثالثة اصلية او منقلبة عن واو او ياء او رابعة منقلبة تقاب
 الفه عند النسبة واوا فتقول في منى وعصا ورجى واعشى ومرمى
 ومنوى وعصوى ورحوى واعشوى ومرموى وفي الاربعة الغير
 المنقلبة وجهان القلب والحذف كبلوى وحبلى في حبلى
 والخامسة سواء كانت اصلية او منقلبة لا يجوز غير الحذف كجبارى
 في جبارى وما في آخره ياء ان كانت ثالثة قلب واوا وجوبا وان
 كانت رابعة يجوز الوجهان القلب والحذف نحو القا ضوى
 والفاضى في القاضى لكن الحذف اوضح وان كانت خامسة
 لا يجوز غير الحذف ككشترى والجمع يرد الى واحد ه الا ان يكون علما
 فتقول في كتب ككأبي وفي مساجد مسجدي وتقول في فرائض
 عما للفن المخصوص فرائضى واخر المصنف اسم المنسوب
 عن التصغير لان الزيادة في المنسوب بعد اللام وفي التصغير قبله
 وقدم المنسوب على اسم التفضيل وهو قوله (انصر) لانه ليس
 بمشتق بخلاف اسم التفضيل وغير المشتق لاصلاته اولى بالتقديم
 ولان المنسوب غير محتاج الى الغير عند الاستعمال دون التفضيل
 لانه لم يجز استعماله الا باحد ثلثة اوجه كايين في موضعه (واعلم
 ان صيغة اسم التفضيل افعال وشرطه ان يبنى من ثلاثى مجرد
 ليس بمرن ولا عيب اما ككون شرطه ان لا يبنى من ثلاثى فلان
 بناءه من غير الثلاثى مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لانه
 لا يسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الانكسار
 فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى فان هذه الحروف الثلاثة

يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف
 الرباعي المجرد او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
 او من زوائده او مختزجا منهما فلا يبين ما هو المشتق منه فلا يعين
 المعنى فاذا قصد التفضيل من غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل
 على ان لاحد زيادة فيه على غيره يوصل اليه بمثل اشد نحو
 هو اشد استخرجا واما كونه مما ليس ببلون ولا لعب فلان افعال
 منهما اشتق لغيره كاحمر و اعور فلو اشتق افعال التفضيل منهما
 ايضا لانتبس ان المراد ذو حرة وذو عور و زائد الحرة والعور و اذا
 اريد التفضيل يقال اشد بياضا و عى (واعلم ان قياسه ان يجيئ
 للفاعل وقد جاء للمفعول على خلاف القياس نحو اعذر لمن هو
 اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملوعية وكذا اشعل
 واشهر واعرف واما قدم افعال التفضيل على فعلي التعجب
 لقلة استعمال التعجب واما تقديم قوله (ما انصره) على قوله
 (وانصره) فلكونه اكثر استعمالا منه (واعلم ان ما في ما انصره مكررة
 بمعنى الشئ مرفوعة محلا على انها مبتدأ عند سبويه والخليل
 والجملة اعني الفعل والفاعل والمفعول به في محل الرفع بانها خبر ما
 واما عند الاخفش فامو صولة والجملة التي بعد صلاتها وهي
 مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ خبره مخدوف اى الذى انصر
 زيدا شئ عظيم وعند القراء ما استفهامية وما بعدها خبرها
 وبه في انصر به فاعل لهذا الفعل عند سبويه والباء زائدة
 لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
 ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير في افعال عنده
 لان الفاعل واحد ليس الا والمفعول عند الاخفش والباء للتعدي
 او زائدة ففي افعال ضمير هو فاعل اى انصر انت زيد او زيدا
 اى اجعله ناصر بمعنى صف به والمفزع المصنف رحمه الله تعالى

عن ذكر الامثلة المختلفة شرع في المطردة فقال (الامثلة
المطرودة للماضي المعلوم نصر نصران نصر الى آخره) فبدأ
بالسائب لانه مزيد عليه وهو اصل بالنسبة الى المزيد فلذا قدم
وقدم المذكر على المؤنث لان المذكر اصل وقدم المفرد على
التثنية والجمع لان مدلوله واحد ومدلولها متعدد والواحد قبل
المتعدد واخر الجمع ليكون مدلوله اكثر بالنسبة الى مدلول التثنية
* واعلم ان المبني للفاعل من الماضي ما كان اول متحرك منه مفتوحا
وانما كان مفتوحا لانه لو لم يكن مفتوحا لكان اما ساكنا او مضموما
او مكسورا ولا سبيل الى الاول لامتناع الابتداء بالساكن ولا الى
الثاني لانه يلتبس معنى الفاعل بمعنى المفعول لا يمكن ذهول السامع
عن حركة عين الفعل كذا قيل لكن هذا التعليل انما يتم اذا كان
بناء المبني للمفعول مقدما على البناء للفاعل وهو ممنوع بل ينبغي
ان يكون بالعكس ولا الى الثالث لان النكسرة ثقيلة فتعين الفتح
لكونه اخف الحركات وانما زيدت الالف في التثنية والواو في الجمع
لدل على هما وهما وخص الالف بالتثنية والواو بالجمع لان
الالف قبل الواو لانها من اول الخارج اعني الحلق والواو من
آخرها اعني الشفة كما ان المثني قبل الجمع فاعطى المقدم للمقدم
والمؤنث للمؤنث ولان المثني اكثر استعمالا من الجمع فاختر له ما هو
اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع وضمت لام الفعل في الجمع
لاجل الواو بخلاف رموا لان الميم ليست لام الفعل حقيقة
وكسبت الالف بعد الواو للجمع لدفع الالتباس بين الواو والجمع وواو
العطف في مثل حضر وتكلم زيد ثم كتب فيما الالتباس فيه ليطرد
الباب وزيدت الناء في نصرت للدلالة على التأنيب واختص الناء
لانها من المخرج الثاني والمؤنث ايضا ثان في التثنية وايضا هي
علامة للتأنيب في الاسم فجعلت علامة له في الفعل واختص

زيادة العلامة بالوئث لنسبة الفرعية بين الزيادة والتأنيث وحركت
 الناء في الاسم واسكنت في الفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اقل
 بالنسبة الى الاسم فاعطى الخفيف للثقل والثقل للثيف وانما
 حركت في نصرتنا لانقاء الساكنين وحذفت في الجمع حتى لا يجمع
 علامتا التأنيث احدهما الناء والاخرى النون كما حذفت الناء
 في مسلمات فان اصله مسلمات حذفت الناء الاولى لئلا يجمع
 علامتا التأنيث وخصت الاولى بالحذف لان في الثانية زيادة معنى
 وهي الدلالة على الجمعية فكان حذف الاولى أولى واسكنت الراء
 في نصرن لئلا يجمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
 فانه مستهجن بخلاف نصرنا فان الناء في حكم الساكن لان حركتها
 في حكم السكون لانها كانت ساكنة في الاصل فحركت الالف
 لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم ومن ثم
 حذفت الواو في غزونا بعد قلبها الفا وزيدت النون لتعذر زيادة
 حرف المد وشبه النون به في اللين والختفاء وحركت الناء في نصرت
 لئلا يلتبس بنصرت واختير الفتح لانه مخاطب والمخاطب اسم
 مفعول وعلامة المفعول النصب اولانه كثير وهو موجب للثقل
 ومستدع للحقة ففتحت لحقته ولانه يرفع الالتباس بالمتكلم وضمت
 في نصرتما لانها ضمير الفاعل وعلامته في المعرب الرفع ولما
 لم يمكن الرفع حركوه بحركة شبهة به عملا بالاصل بقدر
 الامكان وهي الضم فانه شبهة لارتفاع خطها ولفظا اوضحت
 اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة الناء من جنسها وهو
 الضم الشفوي وزيدت الميم حتى لا يلتبس بالالف الاشباع وخصت
 الميم بازياة لان اتما مضمر تحته فزيدت الميم الموافقة وفتحت
 الميم لاجل الالف وزيدت في نصرت حتى يطرد التثنية وضمير الجمع
 فيه محذوف وهو الواو لان اصله نصرتوا فحذفت الواو لان الميم

بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضوم الا هو
 بخلاف نصر وا فان الراء فيه ليست بمنزلة الاسم وبخلاف
 نصر عوه لان الواو اخرج من الطرف بسبب الضمير واسكنت
 الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذفت الواو بقي على الاصل
 الذي هو السكون وكسرت التاء في نصرت لدفع الالتباس
 لانه بتقدير السكون يلتبس بالمفرد المؤنث لغائية وبتقدير الفتح
 يلتبس بالمفرد المذكور للخطاب وبتقدير الضم يلتبس بنفس المتكلم
 وحده فلم يبق الا الكسرة فاعطى له واغتم لم يفرق بين تثني المذكور
 والمؤنث في الخطاب لقلة استعمالها بالنسبة الى المفرد والجمع
 وشدت النون في نصرتن لان اصله نصر عن فادغم الميم في التثنية
 لقربيهما في المخرج اولان اصله نصرتن بالتحفيف فاريدان يكون
 ما قبل النون ساكنا حتى يطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء
 الخطابية لالتقاء الساكنين من الراء والتاء ولا يمكن حذفها لانها
 علامة والعلامة لا تحذف فادخل النون بعد التاء وقبل نون الجمع
 لقرب النون من النون وادغمت احديهما في الاخرى فقبل نصرتن
 اولان اصله نصرتن اريد زيادة حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء
 الميم في جمع المذكور واختير النون لمشابهة الميم بسبب الغنة زيدت
 التاء في نصرت لان تحته انما ضمير ولا يمكن الزيادة من حروفه
 لوقوع الالتباس لانه بتقدير زيادة الالف يلتبس بالثنية وبتقدير
 النون يلتبس بجمع المؤنث الغائية ولا يمكن ايضا ان يزداد من حروف
 العلة اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع المذكور
 واما الباء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعني الضمة فاخير
 التاء لوجودها في اخواته واما زبادتها في تلك الاخوات فحكمهم
 وضعي قيل لعل حكمتها انه لما كان الخطاب من يلقى الكلام
 اختير له حرف شديد لينبيه عن الغفلة والى سمعه الى ما يلقى

اليه من الكلام والحروف الشديدة هي (اجدك قطبت) فلا يمكن
 زيادة الالف منها للالتباس بالثنية وغيره، مما يبق لبس من
 حروف الزوائد فتعين الناء اقول لا يبعد ان يقال اختير الناء ليكون
 موافقا لانت الذي هو الضمير المرفوع المنفصل وضمت الناء
 في المتكلم لان الضم اقوى الحركات والمتكلم مقدم فاخذه اولان
 الناء فيه ضمير الفاعل فناسبها الضم كما مر وزيدت النون في
 نصرنا لان تحتها نحو مضمر فزيدت النون للموافقة وانما لم يزد
 الحاء لانها ليست من حروف الزوائد ثم زيدت الالف لئلا يلتبس
 بنصرن واختص الالف للحقة اولان تحتها اتنا مضمر فزيدت
 النون والالف ليوافق ما ضمير تحتها فان قيل لم يفرق بين المذكر
 والمؤنث في الحكاية ولم يوضع لكل واحد منهما ثلاثة اوجه
 من الافراد والثنية والجمع على ما يقتضيه العقل كما وضع لغيرها
 قلنا لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث ويعلم
 ايضا انه مفرد او مشي او مجموع او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
 واشتبهاء الاصوات في غاية القلة فلا اعتد ادبه لان الاحكام لا يبنى
 على النواذر فالغنى اعتبار التذكير والتأنيث لقلة الغائضة واما الغناء
 اعتبار الثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين
 والاسماء في اللفظ والله اعلم (الاشئلة المطردة للماضي المجهول
 نصر نصرنا نصرنا نصرنا الخ) واعلم ان المبني للمفعول من
 الماضي ما كان اول متحرك منه مضموما وما قبل الآخر مكسورا
 فان قيل ما السر في هذا الضم والكسر قلنا السر انه لا بد من تغيير
 لفصل من المبني للفاعل والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الفاء
 وكسر العين دون سر الاوزان ليعمد عن اوزان الاسم ويكون
 غير معقول كما ان معناه غير معقول ولو كسر الاول وضم الثاني
 لحصل هذا افرض لكن اخرج من الضمة الى الكسرة اولي

من العكس وباقي الابحاث يعلم بما ذكرنا في المبني للفاعل فليتبذكر
 فان قبيل لم قدم المبني للفاعل قلنا لانه اصل بالنسبة الى المبني
 للمفعول لكون مدلوله معلوما (الامثلة المطردة للمضارع المعوم
 ينصرف ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن
 الخ) اسكنت الفاء في المضارع ثلثا يلزم توالي اربع
 حركات وعينت الفاء لان التوالي لزم من حروف المضارعة ولم
 يمكن اسكانه فاسكان الحرف الذي هو قريب منه اول من غيره
 وزيدت الالف والواو في مثل ينصران وينصرون لما سبق
 في الماضي وزيدت الباء في تنصرين علامة للتأنيث لان المناسبات
 ان يزداد من حروف انت ولم يمكن اذ او زيدت الالف يلبس بالتثنية
 ولو زيدت النون لاجتمع النونات ولو زيدت الناء لكررت فعينت
 الباء لجيئها في نحو هذي امثلة للتأنيث والحق النون وقصحت
 الزاء في مثل ينصران وضمت في ينصرون وكسرت في تنصرين
 لاجل الالف والواو والياء واسكنت في ينصرن لان نونه لما شابهت
 نون نصرن اقتضت ان يكون ما قبلها ساكنا كما مر والحق النون
 في مثل ينصران وينصرون وتنصران وتنصرون وتنصرين
 ليكون علامة للرفع وتحقيق ذلك انه لما وجب ان يكون هذه
 الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام متعقب الاعراب لان
 الضمائر التي بعده اوجبت كونه على وجه واحد وايضا لشدة
 الاتصال لها صارت كالجزء ولم يمكن جعل هذه الضمائر حروف
 الاعراب اذ هي في الحقيقة ابست من نفس الكلمة تأمل لزم ان
 يزداد حرف يقوم مقام الحركة فوجدوا اولي الحرف بذلك حروف
 المد واللين لكثرة دورها في الكلام ولم يمكن زيادتها ههنا لانها
 او زيدت يلزم اجتماع الالفين والواوين والياءين مع لزوم

النقاء الساكنين في كل واحد من الأمثلة الخمسة اذا زاد ساكن
 كالضماؤه فلما لم يكن زيادتها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون
 كما مر غير مرة ثم خصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
 لكونه علامة وكسرت النون في مثل ينصران لانها في الاصل
 ساكنة والاصل في تحريك الساكن الكسر وانما فُتحت في مثل
 ينصرون لانها لو كسرت يلزم النقل من الضمة الى الكسرة
 ولو ضمت يلزم اجتماع الضمات وعينت الباء للغيبة لانها من وسط
 الخارج والغائب ايضا دائر بين المتكلم والمخاطب وعينت التاء
 للمخاطب لانها بدلة من الواو الذي من منتهى الخارج والمخاطب
 هو الذي ينتهى الكلام اليه فناسبت ثم اتبعوه الغائبة والغائبين لئلا
 تلتبس بالغائب والغائبين وان التباسا بالمخاطب والمخاطبين لان هذا
 اسهل اذا التباس بالآخر اشكل وانما اتبعوه دون غيره لاستوائهما
 في الماضي ويوجد الفرق بين الجمع بالواو والنون نحو ينصرون
 وينصرون واختصت الالف بالمتكلم الواحد لانها من مبدأ الخارج
 والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام به ولان الالف اخف والمتكلم يتحمل
 تعب الكلام فالالف امداره ولا نهى مناسب لاول انا (ثم لما كان
 في الماضي فرق بين المتكلم وحده والمتكلم مع غيره وادوا ان يفرقوا
 بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لانها علامة له في الماضي نحو
 نصرنا وقد سبق وجهان آخران لاختصاص النون بالزيادة
 ثم اعلم بان المنى للفاعل من المضارع ما كان حرف المضارعة
 منه مفتوحا الا ما كان ماضية على اربعة احرف فانها مضمومة فيه
 و علامة بئانه للفاعل ان يكون ما قبل الآخر مكسورا اما الفتح
 في غير الرابع فانه على تقدير الكسر والضم يؤدى الى الثقل
 فتعين الفتح لخفته وقيل لانه لو كان مضموما لالتبس مبنى الفاعل
 من المضارع بمبنى المفعول منه فليأمل وقيل على تقدير

الكسر بليس بلغة تعلم ونعلم واعلم فليفهم واما الضم في الرباعي
فلانه لو كانت مفتوحة لالتبس مضارع الثلاثي بمضارع المزيد
على الثلاثي في باب الافعال فالتك لو قلت يجلس بفتح الياء
وكسر اللام لم يعلم انه مضارع جلس او مضارع اجلس ثم حل
اخوته عليه وان لم يؤد الى اللبس طردا للباب ولو كانت مكسورة
يلزم ان يقع على الياء كسرة وهو ثقل بخلاف الضمة فانها
وان كانت ثقيلة على الياء لكن لا تبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها
(فان قلت لم اختص الضم بالرباعي والفتح بما عداه قلت لان
الرباعي اقل وما عداه اكثر فاخص الضم بالاقل والفتح بالاكثر
تعدادا لئيهما) الامثلة المطردة للمضارع المجهول ينصر
ينصران ينصرون الخ اعلم ان المبني للمفعول من المضارع ما
كان حرف المضارعة مضموما وما قبل الآخر مفتوحا ليميز عن
المبني للفاعل ولم يحز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على
الضم لم ينفذ في مثل يكرم والاقتصار على الفتح لم ينفذ في نحو
يعلم فتبين لك فائدة الضم والفتح (الامثلة المطردة لاسم الفاعل
ناصر) المفرد المذكر (ناصران) للمثنى في الرفع وتقول في النصب
والجبر ناصرين بفتح الراء وكسر النون (ناصرون) لجماعة المذكور
في حالة الرفع وتقول في النصب والجبر ناصرين بكسر الراء
وفتح النون (فان قلت لم جعلوا اعراب المثنى والجمع بالحروف
واذا جعلوا فلم يختص بهذه الحروف المعينة قلت اما الاول
فلانه لما كانا فرعين للواحد وفي آخرهما حرف صالح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع جعل اعرابهما بالحروف ليكون
فرعا لاعراب الواحد لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركات واما الثاني فلانه لما كان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف
التي تصلح لان تكون اعرابا ثلثة الواو والياء والالف فاحتاجوا

الى التوزيع فوزعوا هذه الحروف بان جعلوا اعراب المثني بالالف
 في حالة الرفع لوقوعه ضميرا للمرفوع في الماضي والمضارع وقبل
 خفة الالف وتقدم المثني وجعلوا اعراب الجمع في الرفع بالواو
 لوقوعها ضميرا للمرفوع وقبل المناسبة الضمة ثم جعلوا اعرابهما
 بالياء في حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ما قبل الياء وكسر النون
 في المثني وبكسر ما قبلها وفتح النون في الجمع واختص الفتح
 بالتثنية والكسر بالجمع لان التثنية كثيرة الاستعمال بالنسبة الى هذا
 الجمع لاختصاصه بالعلاء الذكور واما كسر النون وفتحها
 فلما مر في المستقبل ثم اتبعوا النصب الى الجر دون الرفع لانه الى
 الجر اقرب منه الى الرفع في الخارج فالجمل على الاقرب اولى منه
 على الابد (نصار ونصر ونصرة) وهذه الامثلة الثلث الجمع
 المذكور المكسر للفاعل ولان اتي الامن الصفة وجمع المكسر من
 الصفة ستة اوزان غير ما ذكره المصنف رحمه الله الاول فعلة
 بضم الفاء وفتح العين واللام نحو فضاة والاصل فضاوة والثاني
 فعل بضم الفاء وسكون العين نحو جرو والثالث فعلاء بضم الفاء
 وفتح العين واللام وبالد نحو شعراء والرابع فعلاء بضم الفاء
 وسكون العين نحو حبان والخامس فعال بكسر الفاء وفتح العين
 نحو كرام والسادس فعول بضم الفاء والعين نحو فحول فيكون
 اوزان جمع المكسر للفاعل في الصفة تسعة وله في غير الصفة
 ثلثة امثلة الاولى فواعل نحو كواهل وهذا الوزن يأتي من الصفة
 شذوذا نحو فوارس ونوا كس في جمع فارس ونا كس والشاق
 فعلاء بضم الفاء والعين نحو حبران والثالث فعال بكسر الفاء
 وتشديد العين كذا نقل عن المفصل وشرحه وتقول (ناصرة) للمفرد
 المؤنث (ناصرتان) للتثنية في حالة الرفع وفي حالة النصب والجر
 ناصرتين (ناصرات) للجمع المؤنث بالرفع وفي الرفع والجر في النصب

والجر وانما جل النصب فيه على الجر لان جمع المؤنث فرع
 جمع المذكور ونصبه تابع لجره كما مر فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم زيادة
 مزية الفرع على الاصل (ونواصر) جمع مؤنث جمع التكسير على
 صيغة منتهى الجموع اذ الفاعل تجمع على فواعل كضاربة على
 ضوارب وثابتة على ثوابم وقائمة على قوائم (الامثلة المطردة لاسم
 المفعول منصوب) للمفرد المذكور (منصوران) للتنبيه في حالة
 الرفع وتقول في النصب والجر منصورين (منصورون) للجمع
 المذكور في حالة الرفع وتقول في حالة النصب والجر منصورين
 (منصورة) للمفردة المؤنثة (منصورتان) للتنبيه في حالة الرفع
 وتقول في النصب والجر منصورتين (منصورات) للجمع المؤنث
 جمع سالم بالرفع في الرفع والجر في الجر والنصب كناصرات
 (ونواصر) للجمع المذكور جمع تكسير وانما اخره لانه صيغة
 منتهى الجموع فناسبه منتهى الكلام فلهذا ذكر في آخر
 الصنع (واعلم انه لا يجيء اسم المفعول من اللازم لانه صفة لمن وقع
 عليه الفعل واللازم لا يقع على شيء فكيف يو صف به شيء
 لكن اذا اردت بناء المفعول من اللازم عديته او لا يحرف الجر
 ثم يثنيه منه مثلا تقول في المفعول من مر مرور به مرور بهما
 مرور بهم مرور بهما مرور بهما مرور بهن فيثنى ويجمع ويذكر
 ويؤنث الضمير لاسم المفعول لان الباء صارت كالجزء فلو الحق
 علامة التنبيه والجمع قبله لزم توسطها وهو ممتنع واول الحق
 بعده لزم الحاق العلامة بغير الكلمة وهو ايضا ممتنع (وقيل
 لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث
 هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل
 ولثنيته وجعه (ثم ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم فيقال
 مثلا به مرور نقل عن صاحب الكشف في قوله تعالى اولئك

كان عند مسؤولاته قال عنه فاعل مسؤولا قدم عليه
 الحمد لله على النعم * وعلى الرسول افضل السلام *
 وعلى آله واصحابه الكرام * ومن تبعهم
 باحسان الى يوم البعث
 والقيام

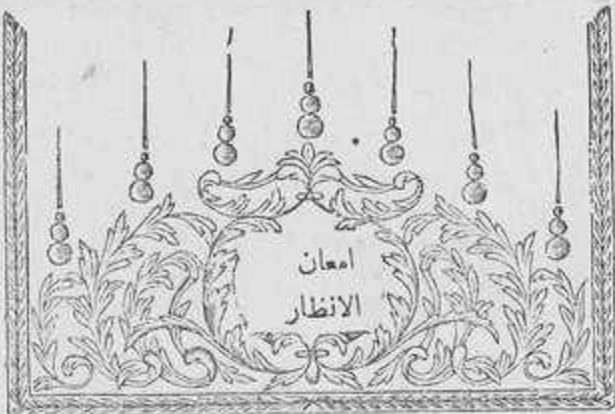
قد صرف صارف المقدورهم الاعضاء * الى طبع
 شرح الكفوى على الامثلة والبناء * المنسوب الى الفاضل
 الذى هو على مباني المعارف مؤسس وقوى * وبدقائق
 الفهوم موصوف وروى * العلامة السيد محمد بن الحاج حيد الكفوى
 * حقة الرحمة الكاملة * والمغفرة الشاملة * وكان ذلك فى ايام دولة
 السلطان ابن السلطان * السلطان الغازى عبد المجيد خان *
 رفع الله اعلام نصره * وايده فى حركاته وسكناته * بتأييده وبره *
 وتصادف اتمام طبعه بنظارة (محمد لبيب)
 مورخا باواخر صفر الخير
 سنة خمسة وسبعين
 ومائتين والف

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير
وموسمًا من مواسم النور
وموسمًا من مواسم البر

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير
وموسمًا من مواسم النور
وموسمًا من مواسم البر
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير
وموسمًا من مواسم النور
وموسمًا من مواسم البر
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير
وموسمًا من مواسم النور
وموسمًا من مواسم البر

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير
وموسمًا من مواسم النور
وموسمًا من مواسم البر
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من مواسم الخير
وموسمًا من مواسم النور
وموسمًا من مواسم البر





بسم الله الرحمن الرحيم * * *

الحمد لله الواهب لكل وهو ب * من المرصود والمقصود والمطلوب
* والصلوة على حبيب محمد المودود * افضل الرسل واشرف
الموجود * وعلى آله الامر بالمعروف * والناهي عن المنكر
المصروف * اللهم اغفر ذنوبنا الماضية في الاقوال والافعال
* واصلم اعمالنا الآتية في الحال والاستقبال * وارزقنا صحیحات
النيات في ابواب الخيرات * واحفظنا عن الاعتلال في يوم
العرصات * قوله الحمد لله الواهب للمؤمنين سبيل الصواب *
والحمد معنى لغوى هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل
اختياري (وعرفى هو فعل يشعر بتعظيم المنعم والمراد به سبب
كونه منعماً) وكذا للشكر معنى لغوى هو فعل يبنى عن تعظيم
المنعم المراد بسبب كون انعامه الى الشاكر (وعرفى هو صرف
العبد جميع ما انعم الله تعالى الى ما خلق لاجله) والمدح هو الوصف

بالحمل * *

بالجلل المراد به التعظيم (والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد
 (وهو اعم مطلقا من الكل) والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح
 ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي ومباين للشكر العرفي
 بحسب الجمل واعم منه مطلقا بحسب الوجود (والحمد العرفي
 اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح والشكر
 العرفي مباين للمدح بحسب الجمل واخص منه مطلقا بحسب الوجود
 (واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع
 اوصاف العباد وافعالهم مخلوقة لله تعالى فالحمد بها وعليها
 راجع الى خالقها في الحقيقة (واللام الجارة في الله للاختصاص
 (والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستقر
 ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه
 في الخط لثلاثا ليكون على صورة التثنية فلما ادخل عليه اللام حذف
 همزة الوصل ثلاثا يلتبس بالتثنية ولم يلا ثلاثا يجتمع ثلث لامات
 (وكذا في كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام
 نحو اللحم ٧ والواهب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار (ولامه
 موصول فعمل النصب (والهبة اعطاء ما ينفع به الى من ينفع
 بلا عوض (ولام التعريف في المؤمنين للاستغراق سواء كانت
 حرفا او اسما موصولا لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف
 بمعنى العهد الخارجي ولا يمنع العموم او جبت العموم حتى يسقط
 اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع فغناه كل من اتصف بالايمان
 مذكرا كان او مؤنثا على سبيل التغليب (واللام الجارة فيه
 للتخصيص (قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التأخير
 للاهتمام لان المقصود الاصلى بيان كون المؤمنين مكرمين

٣ اصله لحم ادخل عليه
 الالف واللام فصار
 اللحم ثم ادخل اللام
 الجارة عليه فصار اللحم
 ٤

٧ اخترنا هذا لعدم
 الشذوذ فيه بخلاف
 غيره ٥

عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب هو هو با او لرعاية الفواصل
 (والسبيل الطريق و اضافته بيانية) والصواب المطابق للواقع
 انما لم يعمل واوه ثلثا لفظ ٧ ان وزنه فعل (وكذا كل ما كان على
 فعال من الاجوف) والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر
 الاعتقادات الحقيقية الدينية و الاقوال الصادقة كذلك والاعمال
 الصالحة (فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها
 موافقته للواقع بحيث ٨ ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا
 والاخران توصفان بها باعتبار دلالتها على الاعتقاد ولكن
 دلالة الاولى اوضح وان ظهر فكان اتصافها بها اكثر واشهر
 والمثابغة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون
 كل واحد موصلا الى المقصود واما اجراء ما يلزم المستعار له اعني
 الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى
 سبيل الصواب للمؤمنين خلقه ويجادته في قلبه او لسانه او سائر
 اعضائه (فان قلت ماتقول في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب
 الا الايمان فانه لا يصدق عليه ان الله تعالى وهب له سبيل
 الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان اللام للاستغراق
) لا يقال ان الكثرة والمبالغة في الهبة بحسب الحال لان ذلك
 اذا لم يذكر الموهب له او ذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل
 هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى كل وهو
 للاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل مسمى
 بانفراد وكان ليس معه غيره فلا بد من وجود الكثرة في حق
 كل مؤمن منفردا عن غيره (ولا يقال ايضا ان الايمان مشتمل
 على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل الصواب

٧ بعد الحذف لاجتماع

الساكنين

٨ اي اذا كان الواقع

ثبوتيا فيكون الاعتقاد

ثبوتيا

فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلامها لا يسمى سبيل الصواب
 لعدم ايصال القاصد الى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى
 بالايان (فان قلت لو آمن رجل ثم مات مرتدا العياذ بالله تعالى
 خله الله تعالى في النار فلم يكن الايمان موصلا فلا يسمى سبيل
 الصواب) قلت ليس المراد به انه موصل بالفعل كيف ما وجد
 بل انه سبب مفض الى المقصود في الجملة فبالارتداد زال الايمان
 عنه قبل الافضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه مفضيا في الجملة
 كن سلك طريق بغداد مثلاً ثم خرج عنها قبل الوصول اليه
 فانها لا تخرج عن كونها موصلة اليها في الجملة اذ معناه انها موصلة
 لسالكها اذا لم يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله اذا لم يرتد
 بخلاف ما ذكر فان مجرد اعتقاد الواجب مثلاً لا يوصل الى المقصود
 وان دام (فان قلت ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب لا يوصل الى
 المقصود بدون الايمان وان دام فلا يكون سبيل الصواب وان ادعيت
 انا جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فنجعل ايضا
 اعتقاد الواجب مثلاً سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان) قلت
 ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد الايمان
 الى مقاصد يطلب به كما ورد في الخبر وهي غير المقصود من الايمان
 فيكون من سبيل الصواب (واما اعتقاد الواجب اوتبنيه او كونه
 وحده بشرط المجامعة فلم يثبت كونه موصلا الى مقاصد غير
 المقصود من الايمان او كونه مودعا عليه حتى يكون سبيل الصواب
 ومن ادعيتها فعليه البيان) فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل
 بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره عنه بكونه اقوى واكمل من سائر
 الافراد (ولاشك ان الايمان اقوى الموهوبات واعظمها فكان

هبة كذلك فيجوز ان يقال لواهب وهاب سبيل الصواب اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة الى هبة سائر الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمباغة وحيى بصيغة المباغة تنبيهها عليه (ويمكن ان يقال ان الايمان من الاعراض وهى لاتبقي زمانين بل بقاؤها يتجدد الامثال وخلق الله تعالى في كل آن فيكثر الموهوبات وهبته اذ الموجود في كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من يقول ببقاءها (فان قلت ما تقول في رجل آمن بالله تعالى في آن ثم ارتد العبد بالله تعالى فانه يصدق عليه انه مؤمن في الجملة مع انه لم يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب (قلت المؤمن ينصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا اذ ايمان كل كامل منج بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون في الجنة والكافرون في النار) نعم رد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لا يقال زمان الغرغرة قد تجدد الايمان بل بعد الموت ايضا لان ذلك الايمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب (فان قلت لا يجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب لانه لا يوجب لمؤمن لاستحالة إيجاد الموجود والا لكان الشيء موجودا مرتين او حاصلا قبل حصوله (قلت الايمان لا يوجب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبة إيجاد في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهبا له بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان وانما لم يلزم الاستحالة المذكورة ان لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوبا له وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى

الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصل
 او يصلي يتبادر منه الحال لا بالنسبة الى زمان التكلم بل بالنسبة
 الى زمان الهبة (واما قولهم اسلم امس او يسلم غدا كافر فمعنى
 الماضي بالنسبة الى زمان الاسلام (فان قيل ايجاد الايمان مقدم
 على وجوده في نفسه لانه علته وهو مقدم على وجوده في محله لان
 ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه (وما قيل ان وجود الاعراض
 في نفسه عين وجوده في محله فزيف وهو مقدم على صحة اطلاق
 المؤمن عليه لان سببها محال بل بعدها بدرجتين لا يسمى مؤمنا
 فليزم المحذور (قلنا تقدم الایجاد على الوجود ذاتي لازماني
 والایلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لا تقوم
 الا بالمتنسبين (وكذا تقدم وجود العرض في نفسه على وجوده
 في محله والایلزم قيام العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين
 وهو ممتنع عند البعض (وكذا تقدمه على صحة الاطلاق (فرمان
 الایجاد والوجود وصحة الاطلاق واحد فيصدق انه مؤمن من زمان
 الهبة على انه لو فرض كون التقديم الاولين زمانيا لا يضرنا ايضا
 لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين
 بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان
 في قلوبهم ولو فرض كون التقديم الثالث زمانيا ايضا وارتكب
 انفكالك وجود الايمان في محله عن صحة اطلاق المؤمن عليه مع لزوم
 ان لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا
 لارتفاع الكفر في تلك الحالة وامتناع صدق المشتق على شيء بدون
 اتصافه بما أخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بان يقال يسمى مؤمنا
 في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤل اليه كما لا يمكن ان يجاب به

اولا لانه يلزم جمع الحقيقة والمجاز (اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان وقبل بقاء الاعراض او ادعى عموم المجاز وكله بعيد) ولا يمكن ايضا ان يجاب عن اصل الاعتراض على مذهب من يقول باعتناع بقاء الاعراض بان لم يرتكب ان الايمان الحادث اولا ليس بموهوب لمؤمن ثم ما يتجدد هو موهوب لمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب (ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان وان نسبة شيء الى مشتق لا يلزم ان يكون وقت اتصافه بما اخذ الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه به او بعده قوله (والصلوة والسلام على نبيه محمد) لانهما الجنس باعتبار وجوده في بعض الافراد (والصلوة في اللغة مشتركة بين الدماء والاستغفار والرحمة) ويتعين احدهما بالاضافة الى المؤمنين والملائكة والله تعالى (كتبت الفها على صورة الواو ايدانا بانها مقلوبة منها وبالتفخيم) والسلام بمعنى السلامة (والنبي في الاصل نبي على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسم لكل من اخبر عن الله تعالى بطريق الالهام) ومحمد في الاصل الذي كثرت حصاله المجيدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليهم الصلاة والسلام لكثرة خصاله الحمودة واخلاقه الموددة قال الله تعالى في حقه (انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) قوله (ازا جر عن الاذئاب الحيات على طلب الثواب) اعلم اولا ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبار اربعة

اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في افراده
 نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تميزا عن غيره
 واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد
 الخارجى واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى
 لام الاستغراق (واعتباره من حيث وجوده في بعض الافراد
 من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهنى وقد يسمى لام الجنس
 ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة (وهذا المعنى
 الاخير والتكررة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معا ملتها
 من وقوع التكررة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان التكررة
 تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام الذهنى
 يدل بحسبه على الجنس والحقيقة واردة فرد غير معين حصلت
 من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف
 بالمعرفة ايضا ابقاء للجهتين حفظهما واما طريق المعرفة والتمييز
 بين هذه المعانى فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد
 وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى
 والا فلا استغراق الا ان يمنع ما منع فللجنس والحقيقة الا ان يمنع
 فللعهد الذهنى واذا عرفت هذا فلام الزاجر والخاص للعهد
 الخارجى والاشارة الى محمد عليه الصلاة والسلام ولام الاذنان
 للاستغراق ٤ والثواب للعهد ٧ الذهنى فتأمل (والزجر المنع والنهى
) والا ذناب بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل اى صار ذا ذنب
 (والحث التحريض والاغراء) والثواب جزاء العباداة قوله
 (وعلى آله واصحابه) اصل آل اول بدليل اويل قلبت واوه الفا
 تحركها وانفتاح ما قبلها (وخص استعماله فى الاشراف ومن له

٤ اذ يمكن الاجتناب
 عن جميع الذنوب
 ٧ اذ لا يتصور طلب
 جميع الثواب

خطر عظيم دنيويا كان او اخرويا (والاصحاب جمع صحب
 بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وافرأخ وهو جمع صاحب كركب
 وراكب قوله (خير الآكل وخير الاصحاب) وخير اسم تفضيل
 اصله اخير اعل بالنقل والاستغناء وان لم يعمل اخواته لكثرة استعماله
 (وكذا نقيضه وهو شر اصله اشرف فصرفا لخر وجههما عن وزن
 الفعل) ولام الآكل والاصحاب الاستغراق فيحصل المدح المقصود
 لا للعهد الخارجي ليحصل الاحتراز عن بعض اقربائه عليه الصلاة
 والسلام الذين لا يتبعوه وعن المنافقين في زمنه عليه السلام (وان
 يوزنه اعادة المعرفة لا لان خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك
 بين موصوفه وما اضيف اليه في اصله وهم لا يوصفون به لانه
 يمكن دفعه بان ما ذكرتم فيما اذا قصد به التفضيل على المضاف
 اليه (واما اذا قصد به الزيادة المطلقة فمضوع) وبان خيرا
 قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خير كهين
 وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لان بعض اقربائه الذين
 لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام لبسوا بداخلين في قوله آله حتى
 احتجج الى قيد احتراز عنه (قال الجوهرى في الصحاح آكل الرجل
 اهله وعياله وآكل الرجل ايضا اتباعه وهم لبسوا من اتباعه وعياله
 وهو ظاهر ولا من اهله بدليل قوله تعالى (انه لبس من اهالك) حيث
 لم يتبعه (وكذا معنى الاصحاب لا يتناول المنافقين لانه وان اختلف
 في معناها) قال جمهور اهل الحديث الاصحاب كل مسلم رأى الرسول
 عليه الصلاة والسلام وقبل وطالت صحبته وقبل وروى عنه
 وقبل اورأه الرسول عليه الصلاة والسلام (انهم اتفقوا
 على اشتراط الاسلام والمنافق لبس بمسلم ولو حمل على العهد

٧ اعلم انه لو جعل لهما
 هما للعهد يكون خير
 الاول بدل البعض من
 الكل لا صفة لنفسه
 ولو جعل للاستغراق
 يجوز كونه صفة فتأمل

س

الخارجي لزم اما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل
والاصحاب ان كانت الاضافة لامية او عدم معنى يحصل ان كانت
بيانية (واما حديث اذا اعيدت المعرفة معرفة كانت عين الاول
فعند عدم المانع والقرينة على خلافه قوله (وسيلة) هي
ما يتقرب به الى الغير قوله (واحد اركانها التصريف)
الركن ما يقوم به الشيء فنناول نفس الماهية ان كانت بسيطة
وجزئها ان كانت مركبة (والتصريف علم لهذا العلم (ولامه
من زيادة للصح معنى الوصفية (ويبانه ان العلم ثلثة اقسام (قسم
يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها والغالبا بها او المول
بواحد من الجنس او المثني او المجموع بالجمع الصحيح (وقسم يجوز
وهو ما كان في الاصل مصدرا او صفة (وقسم يمنع وهو ما عداهما
والتصريف من الثاني قوله (لانه يصير) اي انما سمي هذا
العلم تصريفا لانه في اللغة بمعنى التفسير والتحويل وبهذا العلم
يحول الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره
انما كان من العربية لانه به يصير اللفظ القليل العربي الفاظا
كثيرة (فيكون باحثا عن احوال الالفاظ العربية وما يكون كذلك
فهو من العلوم العربية قوله (به) اي بسبب التصريف (قدم
على متعلقه لافادة الحصر (فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت
من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة
او التصديق او المسائل فاني يكون المتأخر سببا للمتقدم (قلت
المراد من هذه الصيرورة هي الصادرة من كل مصرف يصرف
الكلم بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت
الكلمة وان كان المصرف في الحقيقة هو الواضع (ويمكن ان يقال

٧ والاول اولى كالاينجي
س

استعير الصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقاً لاسم المتعلق
على المتعلق ثم اشتق منها فعل فعنى بصير القليل به بعلم صيرورته
ايه فعنى السببية حيث نلاحظ قوله (من الافعال) بيان لقوله القليل
فيكون المراد منها ههنا الافعال الحقيقية وهى المصادر (اولقوله
كثيراً فيكون المراد منها الافعال المصطلحة وهى الماضى
والمضارع والامر والنهى) ولكن يرد عليهما ان القليل الصائر
كثيراً عام بكل فرد (فيناول الجامد الصائر مثني ومجموعاً ومضغراً
وذلك والكثير لان بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص
بالذكر) اللهم الان يقال اكتفى بذلك اعظم الاقسام كما اكتفى
ببيان احدهما بناء على ان اكثر الابحاث فى هذه الرسالة عنه
قوله (الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقاً
لما يحب ويريضه قوله (المُرشد) الارشاد هو الدلالة على الصراط
المستقيم قوله (الافعال على ضربين) لما دخل لام التعريف
على افعال ~~الامتنع~~ الاستغراق اذ يكون معناه ح كل فرد من افراد
الفعل على ضربين وهذا بين الفساد (٧) واضمحلال معنى الجمعية
واريد به طبيعة العامة فعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين
اشتمال الكل على الواحد على جزئياته الكثيرة ومعناه حمله عليها
وجوده فيها بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئى معنى كل
حاصل فى العقل بتجريده عن الشخصات اذا المطلق اعنى الكل
الطبيعى غير موجود فى الخارج عند المحققين اذ يلزم ان يكون
الشئ الواحد فى حالة واحدة موجوداً فى امكنة متعددة وذلك
بين الاستحالة (وان قال اكثر الناس انه موجود فى ضمن الاشخاص
لانه جزء منها فالشامل هو الكل والمشمول كل واحد من جزئياته

٧ فى كونه محمولاً عليهما
وموجوداً فيهما بالمعنى
الذى يذكر لا بكونه
جزءاً منهما فتأمل

ويجوز ان يكون مجموع جزئياته (واما المشمول في اشتمال السكل
على اجزائه فكل جزء منها لا مجموعها اذ هو شامل ولا بد من الفرق
(وانما خص الافعال بالذ كرمع ان الاسم ايضا مشتمل على ضربين
لقلة البحث عنه في هذا المختصر) واما الحرف فلا يبحث عنه
في الصرف لعدم تصرفه قوله (اصلي وذو زيادة) اى احدهما
فعل اصلي وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة (وثانيهما فعل
ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد) وانما قدرنا الفعل
تنبيهها على ان القسم يجب ان يكون اخص من القسم في التحقيق
(وان جاز ان يكون اعم منه في الظاهر قوله) فالاصلي ثلاثي
ورباعي (اى كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الاصلي يصدق
عليه مفهوم الثلاثي) او مفهوم الرباعي على ان الواو الجسامعة
بمعنى اوالقاسمة فيكون بمعنى المنفصلة حقيقة (ولا يخفى انه لا يمكن
ان يراد ٧ من الاصلي طبعية العامة كما اريد مما سبق فتأمل قوله
(فالثلاثي ما كان ماضيه على ثلاثة احرف) اى مفهوم الثلاثي
وحقيقة اصله ما كان ماضيه مشتملا على ثلاثة احرف فقط
(فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضى
كما لا يخفى والجمع لا بد منه في التعريفات) قلت نعم لكن هذا
من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام
التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات
عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك (فان تعريف الثلاثي
الجامع وهو ما كان حروفه الاصول ثلاثة فقط غير ان المبتدى
لا يميز الاصول عن الزوائد فتساحون ويذكرون بدله ما هو قريب
الى فهم المبتدى يمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة

٧ اذ لو اريد ذلك فاما
ان يراد من ثلاثي
ورباعي طبيعتهما او
افرادهما او الاتصاف
بمفهوميهما اذ لا رابع
وفساده ظاهروا ان
شئت زيادة ايضا
فتأمل في قولنا الحيوان
اما انسان او غير انسان

فلا يبالون عن عدم جمعه او منعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة
 (منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لا تصدق على فرد
 بما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسر فهمها للبتدى مع
 انها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة (ويمكن ان يقال هذا
 التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع
 والمنع في التعريف ويجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق
 في الجملة قوله (وهو ستة ابواب الاول فعل يفعل) اى الباب
 الاول بمجموع موزونهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه
 وبجهولهما (اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد
 من موزونيهما ما كان على هبتيهما من غير تدخل اللغتين
 مشاركين في الاصول (والاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل
 علما لذلك المجموع (وكذا الباقي فلا يحتاج الى تكلف وتعسف
 (والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متصرفه
 خالية من ماض معلوم مضوم العين او مكسورها ومضارع
 معلوم مفتوح العين او مكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان
 منه وبجهولهما وكان كل منها مشاركا للآخر في الاصول
 وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضومها
 من غير تدخل اللغتين وقس على هذا باقى الابواب (ويدل على
 ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول
 (ففي حل ستة ابواب على الثلاثى نظر يظهر بالأمل (وعلى
 تحقيقنا هذا ليرد الاعتراض بالفعل المبني للمفعول حيث انه لا يدخل
 في هذه الابواب الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المصنف لانه داخل
 في باب فعل المبني للفاعل (ولا بالافعال الغير المتصرفه نحو نعم

لان الثلاثى قسم من
 الاصل وهو من الفعل
 وهو من الكلمة وقد
 اعتبر في مفهومها
 الافراد فكيف يحمل
 عليه ما اعتبر في مفهومه
 الجمع

وبئس حيث انها افعال ثلاثية لم تندخل في هذه الستة (لان بحث
 الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل
 في المقسم فخرج وجهه عن الاقسام لا يضر بل يجب قوله (وما كان
 مختصا بالباب الثالث) اراد بالاختصاص به الا تيان منه اطلاقا
 لاسم الملزوم على لازمه اذ يشترط في كل ما جاء من الباب الثالث
 هذا الشرط (فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله
 (لا يكون الا عينه اولامه احد من حروف الخلق) يجوز ان يكون
 كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبره (تقديره
 لا يكون ذلك المختص شئنا من الاشياء الا عينه الخ) ويجوز ان يكون
 تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد
 على النادرة (فتقديره لا يوجد ذلك المختص كاشا على حال
 من الاحوال الا عينه اولامه احدا من حروف الخلق اى الاحال
 كون عينه اولامه احدا منها) وعلى الاول يكون الحصر اضافيا
 قوله (الا ابنى يا بى) استثناء من فاعل لا يكون بملا حظة
 الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه اولامه
 احد منهما الا ابنى يا بى قوله (وحروف الخلق ستة) انما لم يعد
 الالف مع كونها من حروف الخلق (لعدم اصله في غير الحرف
 والاسم الغير المتمكن قوله (واربا عى الجرد ما كان ماضيه على
 اربعة احرف لابد فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو اكرم او من
 جعل قوله (وهو باب فعمل) من التعريف بان يجعل الواو
 للحال والضمير لماضيه (واكتفى ههنا وفيما سيجي يوزن الماضى
 لحصول الامتياز به بخلاف ابواب الثلاثى قوله (وقد يكون
 ستة ابواب) اى وقد يوجد ستة ابواب موازنة لفعل (وهذه

٧ لكن يلزم فيه ما يلزم
 من جعل ستة ابواب
 على الثلاثى كما سبق
 س

الستة من ذى الزيادة وذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرابع
 المجرد لكونها ملحقاً به قوله (وهو باب فاعل) انما لم يعمل الواو
 والياء في الاربعة المتقدمة ولم يدغم في الاخيرة لئلا يطل الاخلاق
 وانما اعل الخامس لانه لا يطل الاخلاق بتغيير آخر الكلمة
 وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب فاعل نحو قلنس (واما
 نحو زلز فرباعي مجرد عند البصريين خلافاً للكوفيين
 قوله (مزيد على الثلاثي) اى النوع الاول فعل مزيد فيه
 على الثلاثي شئ (وانما قدرنا هذه المذكورات لان المراد
 من مزيد على الثلاثي نفس الكلمة المشتقة على الزائد لا الحرف
 الزائد على الثلاثي قوله (فزيد الثلاثي اربعة عشر باباً)
 (اعلم ان مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون باباً سبعة منها ملحقه
 بدخرج وقد ذكر (وسبعة ملحقه بتدخرج (ولم يذكرها المصنف
 نحو تجورب وترهوك وتشبطن وتقلسى وتقلنس وتمسكن
 وتجلبب) واثنان ملحقان لآخر نجم نحو افعنسس واسلنى
 (واثنى عشر غير ملحق بشئ) (واما مزيد الرباعي فثلاثة فمجموع
 الافعال ثمانية وثلثون باباً قوله (فصل في الوجوه التى)
 (اى هذه الالفاظ التى سنذكره مفصولة عما قبلها لا تفصال
 فى معانيها كائنه فى بيان الوجوه اى الكلمات) (اما من الوجه
 بمعنى العضو المعروف (فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها
 (كما ان الانسان يعرف بوجهه) (ومن الوجه بمعنى الطريق
 (فوجه الشبه كونها موصلة لسا معها الى معانيها المقصودة
 منها) (كما ان الطريق يوصل سالكها الى مقصوده قوله
 الى اخراجها من المصدر) اما بالذات (او بالواسطة قوله

وهي ستة) بناء على ان ما عداها من المشتقات لم يشتد الحاجة اليها وان كان اصل الحاجة ثابتا وان سلم الا - مصر قوله (ميميا او غير ميمى) والمراد من الميمى ما يكون في اوله نيم زائدا نحو مقتبل (وغير الميمى ما لا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن وموت قوله (فان كان المصدر غير ميمى فهو سماعى) اى ان كان ثلاثيا تركه لا نفهامه من سباقه قوله (ونعنى بالسماعى انه يحفظ كل مصدر) الظاهر ان يقال ونعنى بالمصدر السماعى كل مصدر الخ (فلا بد من تأويل اما فى الاول اى نعنى بكون المصدر سماعيا وفى الثانى اى نعنى بالمصدر السماعى انه يحفظ الخ فتأمل او المراد من الحفظ المذكور على وجه اللزوم (وحاصل التعريف ان المصدر السماعى هو المصدر الذى يلزم حفظ على ما جاء من العرب وقوله (فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لانه لو كان منه مع عدم الاحتياج اليه فى المنع والجمع لزم المصادرة فى قوله (لانه لا قياس) اذ هو تعليل لقوله وهو سماعى بل تفرغ على كون المراد من السماعى هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب حفظه (وحاصل كلامه ان المصدر الغير الميمى من الثلاثى سماعى وهذا دعوى لا بد من تحريره قبل قامة الدليل عليه فعنى ما سوى السماعى ظاهر وله معنى ولازم (اما معناه ما لزم حفظه على ما جاء من العرب) اما لازمه فعدم جواز القياس عليه وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا فى التحرير لانه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه هذا فبينه اولا ليقبل الذهن دليلا بلا زدد فاليمين فى التحرير لازمة المعنى السماعى من غير تعرض لوجوده فى المصدر الغير الميمى

من الثلاثي (واما الدلائل في بيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة قوله (نحو المطلع) لبس غرضه حصر ما شذذ منه محمودة ومظنة وغيرهما ولذا اورد لفظ نحو قوله (الا المرجع والمصير) يرد على الحصر المهلك والمبيع المصدران وغيرهما قوله (والاجوف) سواء كان مهموز الفاء واللام او لا وسواء كان واويا او يائيا (اعلم ان المصدر الميمى من الاجوف اليائى يحى على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية لا الاصلية كمنخر فلا يسمى شاذا) وانما الشاذ ما جاء على الاصلية بالكسر بان لا يجوز غير الكسر كالجئى والمجئى قوله (والمضاعف) سواء كان معتل الفاء او لا صرح به فى المغرب وسواء كان مهموز الفاء او لا قوله (والمهموز) اى غير المعتل الفاء واللام قوله (واما فى الناقص) سواء كان مهموز الفاء او العين او لا وسواء كان واويا او يائيا قوله (وفى معتل الفاء) اى غير المضاعف سواء كان مهموز العين واللام او لا بشرط كونه واويا محذوفا فاؤه فى مستقبله (وان لم يمحذف فالمصدر يفتح العين والمكان والزمان بكسرها) (وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو ميسر وبقائه نحو موضع على ما سمعهما الفراء قوله (واللغيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء او لا وبدل على هذا حكمهم على ما وى الابل بالكسرة شاذ قوله (واللغيف المفروق آه) هذا عند المصنف وقد نقل التتازانى عن بعض المتأخرين التصريح بان حكمه كالناقص وفهم عن كلام الجوهري ايضا (وفى كلام صاحب المفتاح ايماء اليه

وان اعتبارهم بالام الفعل في امثال هذا الحكم يؤيده ولان كون
حكم طوى مثل رمى يرجح وايضا دليل الساقص يقتضى الحمل
عليه وان شئت ضبط هذا المقام بحث يتصح لك المرام فاستمع
مايتلى عليك من الكلام حتى يشير اليك بينان الانام (اعلم ان قياس
المصدر المسمى واسمى الزمان والمكان من الثلاثى المجرد محصور
على وزنين مفعل بالكسر وهو المصدر الممثل الواوى المحذوف
فاؤه في مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل
بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا
فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فانه غير موجود في كتب
الانام وانه من مزالق الاقدام وقد ضل اكثر الاقوام قوله (معروفا
او مجهولا) اعلم ان تسمية الفعل معروفا ومجهولا وغائبا ومخاطبا
ومتكلما مجاز لغوى من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل
ههنا على الملزوم وهو الفعل قوله (في الواحد) اى في ذى
الواحدة مذكرا كان او مؤنثا كقوله تعالى (بقرة لا فارض) وكذا قوله
في التثنية عام للمذكر والمؤنث ولا يدههنا من قيد الغائبين كما لا ينبغي
(اعلم ان المراد من الفتح ههنا اعم من اللفظي والتقديرى ليشمل
نحو رمى (وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكر الغائب
ليشمل نحو غزوا قوله (فهو الذى في اوله) اى المضارع
هو الفعل الذى في محل اوله وضمير اوله راجع الى الموصول وهذا
التعريف غير مانع لدخول نحو اكرم فلا يكون صحيحا منه وجوابه
يعلم مما ذكرنا في تعريف الثلاثى ويمكن ان يقال معنى قوله زائدا
على الماضى غير جزء منه وهمزة اكرم جزء من ماضى الافعال
وان كان زائدا على الماضى الثلاثى قوله (مكسورة) عام للفظي

والتقديرى فهو يحمر مقديره يحمر بالكسر قوله (يتفعل)
وكذا ملحقاته نحو يتجرب وانما لم يذكرها ههنا بناء على عدم
ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة الى ما ذكره قوله (فانها
مرفوعة) اما بحركة الضمة سواء كان لفظيا او تقديريا او بحرف
النون (واعلم انه لا بد ههنا من استثناء الصورتين المتصل به نون
جمع المؤنث واللاحق به نون التأنيد لان الاول مبنى على السكون
والثاني على الحركة قوله (اما الامر) اى الغائب والمتكلم المعروفان
او المجهولان والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقريته
ذكره بعده قوله (والتهى) اى الغائب والمخاطب والمتكلم
المعروف او المجهولة قوله (سكون لام الفعل الصحيحة)
هى صفة اللام لا الفعل فينشأول نحو لينصر وليأخذ وليرد
وليعد وليقل (وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف
وامثالها كلها مؤنث سماعى وما وقع فى بعض النسخ على التذكير
فالاولى ان يحمل على تصحيف الناسخ لان الظاهر كونهما صفتين
للفاعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والاجوف من الحكم
الاول وهو السكون ودخولهما فى الثانى وهو السقوط والامر
على العكس واهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما
فى كل منهما قوله (سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع
لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق قوله (واما الفاعل) اعلم
ان الفاعل عند المصنف ما يعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم
وضمهم ومرىض وزمن فانها صفات مشبهة فيكون الفاعل عنده
ما شئت لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى حدوث الذى
به يمتاز الفاعل عن غيره عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت

قوله (فينظر) فيه اشارة الى ان الفاعل مشتق من الماضي
وقد صرح في المعتلات عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره
فمشتق من المضارع واعلم ان ما ذكره من اوزان الفاعل والمفعول
والمبالغة هو الغالب وانه سماه سوي فاعل ومفعول الا يرى
انه قديمي من مفتوح عين الماضي نحو قدبر وصبور ومن مضموم
العين نحو حسن وقد بجى المفعول على حلوبة والمبالغة
على عجاب قوله (وكسبر) بمعنى مكسور وقع في بعض النسخ
بدله كـ ثبر والاصح ٧ هو الاول كما لا يخفى قوله (من الزوائد)
على الثلاثي (الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال الف اكرم زائد
) ويقال له الاصلى وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج
زائدة على حروف ضرب اى كـ كثيرة منها ويقال له القليل
(والمراد ههنا المعنى الثاني فيشمل الرباعي المجرد وزيداته
قوله (في تصرف الافعال) لما كان معظم الابحاث في هذا
الباب والمقصود الاصلى تصرف الافعال كما اشار اليه في صدر
الكتاب اقتصر عليه ههنا (وان بين في هذا الفصل تصرف
الفاعل وغيره قوله (على اربعة عشر وجهاً) ولقائل
ان يقول ان اعتبر في تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلاثة عشر
في الماضي والا امر المعلوم واحد عشر في غيرهما (وان اكتفى
 باختلاف المعنى فثمانية عشر في الكل (اللهم الا ان يحمل على عامة
المصرفين قوله (ووجهان المتكلم) جعل الوجهين له وان كان
احدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلماً حكماً حتى اذا قال واحد
من الجماعة نضرب كان كما يقول كل واحد منها اضرب فيكون
من باب التغليب قوله (رجلاً كان او امرأه) اعترض عليه

٧ لان كثر لازم ولا بجى
المفعول منه ٨

بان المتكلم قد يكون صيبا وصيبة (فالوجه ان يقال مذكرا كان
 اومؤنثا) ولنا في كل من الاعتراض والوجه نظر (اما الاول فلانه
 لبس في كلام المصنف ما يفيد الحصر وانما خصهما بالذکر لحصول
 المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به
 صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز
 وسبب الاتحاد كونهما المتكلم لانه يرى ويسمع كلامه فيحصل به
 الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولادخل للصغر والكبر
 في الاختلاف والاتحاد قطعا) ولما بين المصنف عدم اختلاف
 الصيغة في المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث فقد بين في الصغير
 دلالة لظهور اشتراكهما في العلة وعدم المانع (واما الثاني فلان
 المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة
 والملائكة وهم لا يوصفون بهما ايضا بل قد يكون من الجمادات
 كافي المعجزات ولا يوصف بهما) نعم يوصف الالفاظ المعتمدة بهما
 نوعيهما بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم
 ههنا معناه اللغوي كما كان من الغائب والمخاطب كذلك (فالوجه
 على زعم المعترض ان يقال مذكرا كان لفظ الال عليه اومؤنثا
 حتى بعم الكل) فان قلت صيغة الفعل في ضرب وضربا وضربت
 وضربتا واحد وكذلك في ضربين وضربت الخ فيكون صيغة
 الماضي ثلثة وقس على هذا سائر الافعال لان الضمائر في آخرها
 لبست جزأ من الفعل بل هي اسماء فلا يتغير صيغة الفعل
 بتغيرها كما في ضربه وضربك وضربني (قلت الحال على ما ذكرت
 لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال وهذه
 الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها في حكم الجزء حتى

اطاعوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان في الحقيقة كلاما
وجعلوا التعبير فيها تغييرا في صبغة النعل كيف وقد وقع هذا
الجعل في الواضع حيث غير صبغة الفعل بتسكين الآخر عند الحاق
نون الضمير اوتائه في آخره فرارا عن توالي الحركات وذلك انما
يمنع في الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون
في الاشياء الخمسة في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر
ومحل الاعراب آخر الكلمة ولم يجز العطف عليها من غير تأكيد
وفصل (واما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال محتاجة في الافادة
الى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر ايضا محتاجة
في وجودها اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ
بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيد او ضرب زيد وضربك
قوله (غير انه لا يأتى الوجهان) قبل لانه يلزم ان يكون الشخص
الواحد في حالة واحدة آمرا ومأمورا اونا هيا ومنهيا وذلك محال
اقول هذا التعليل لبس بصحيح من اربعة جهة (اما اولا فلانا
لا نسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والامرية
من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي (واما
ثانيا فلنخلفه في قول القائل لغيره مثلا اضرب زيدا حين قول لك
ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيد في التعليل بلفظ واحد لم يتوجه
هذا النقص) (واما ثالثا فلا تنقاضه بالمجهول (واما رابعا فلو رود
المتكلم من الامر والنهي المعلومين في الكلام الفصحاء ويقال لاستكلم
ملا يعني وليرجع الى المقصود الى غير ذلك قوله (والفعل على
يتصرف على عشر اوجه) اي فاعل الثلاثي بقرينة سباقه لان
فاعل المزيديات يتصرف على ستة اوجه فقط وكذا المراد

من المفعول مفعول الثلاثي لان مفعول المزيادات يتصرف على ستة اوجه كفا عليها (والحق ان المفعول من الثلاثي والمزيادات سواء في عدم تصرفه الاعلى ستة اوجه) نعم قد جاء من الثلاثي ملاعين ومسام ولم يجيء من المزيادات غير الما كير كذا في المفصل والشافية قوله (اللازم) اي بعض اللازم وانما لم يحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها (وبعضها لا يصير بها متعديا) نحو امشى الرجل وموت الابل (اعلم ان المتعدى معين ماجاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل لللازم المراد عند الاطلاق وما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول لللازم والمتدى الى الثاني والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثاني متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثاني والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد الا عند بيان المتعدى اليه وبه وحروف الجر كلها من اسباب التعدية بالمعنى الثاني والباء خاصة في بعض المواضع منها بالمعنى الاول والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة عند الهمزة والتشديد من اسبابه فلا بد من تخصيص قوله وحروف الجر بالباء في بعض المواضع وتقييد قوله ولا يجيء المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتأمل قوله (والمتعدى يصير لازما بحذف اسباب التعدية) اي كل متعد كان فيه احد اسباب التعدية المذكورة او قابلية النقل الى باب انكسر او كان من باب فعلل فيكون اللام فيها للاستغراق العرفي لعدم امكان الحقيقي بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ايس التشديد فيه سببا

لتعديته لحصولها قبله وتوضيحه ان السبب هو الطريق المفضي
الى الشئ في الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه اذ لو اضيف
اليه الوجود يسمى شرطا ولو اضيف اليه الوجوب يسمى علة
والتشديد في نحو علم غير مفض الى تعديته اصلا فلا يكون سببا
للتعديته وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدي لا فضاة اليه
في الجملة وهزمة اعلم وان كان سببا للتعديته الى الثالث ولذا يزول بزواله
لكن ليس سببا للتعديته المراد ههنا قوله (يكون بين الاثنين) اى
يكون مدلوله وهو الحدث حاصل بين الاثنين اى قائما بهما قوله
(الا قليلا) استثناء من فاعل يكون اى الا القليل من باب فاعل
فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب
في عاقبت اللص مثلا قائم بالتكلم فقط ومتعلق بالاص تعلق وقوع
لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضلته فانها قائمة بالتكلم
والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لا بد وان يكون صادرا
من التكلم ابتداء ويتعلق للغائب ليكون مفعولا به مما زا عن
الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادى
فيه غير معلوم ومن ثمه جاز ان يقال اضارب عمرو زيدا ام ضارب
زيد عمرا وام يحزن انضارب عمرو وزيدا ام تضارب زيد وعمرو (واعلم
ان ما ذكره المصنف من معاني الابواب هو الغالب اذ ليست مخصصة
فيما ذكر لما بين في المطولات قوله (والحروف التي تزداد) اى اغير
الاحاق والتضعيف فانه يزداد فيهما من اى حرف كان نحو جلب
وقطع قوله (واذا كانت كلمة الخ) كلمة كانت ناقصة او تامة
والواو الاولى للحال والثانية للعطف وتقييد الحرف بالواحد
ليس الاحتراز عما فوقه بل للتعظيم اما الاول فلا ستلزام الشكل للجزء

واما الثاني فلتأوله لكل جزء مما فوقه واما تذكيره فلكونه للنسبة
 الى اسم فاعل كقوله تعالى (بقرة لا فارض) قوله الا ان لا يكون
 لها معنى بدونها ان اراد ان لا يكون لها معنى اصلا على ما يدل
 عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي ينتقض بنحو
 جهر فان الميم فيه اصلية مع ان له معنى بدونها وان اراد ان لا يكون
 لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على انه تخصيص من غير
 تخصص فالوجه ان يقال الا ان لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى
 يناسبه بدونها (ثم اعلم ان هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم انها
 زائدة في كل موضع الاموضع ان لا يكون لها معنى بدونها قوله
 (وابواب الرباعي كلها متعد الا درج) هذا الحصر غير مستقيم
 سواء اريد بالرباعي المجرد او اعم بمجى برهن وموت وامسى و
 جلب و غيرها قوله (وابواب الخماسي كلها لوازم) سواء كان
 مزيدا على الثلاثي ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعي قوله
 (فانها مشتركة) بمعنى ان بعض الافعال الجائى منها متعد وبعضها
 لازم فيكون الباب المشتمل عليهما مشتركا بين اللازم والمتعدي
 قوله (وابواب السداسي كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثي
 ملحقا او غير ملحق او مزيدا على الرباعي يرد على الحصر حلوليته
 واعروريته واعلوطني فلان اى لزمى قوله (وهمة افعل)
 يوهم ظاهره ان يكون الهمزة في باب افعل حرفا من حروف
 المعاني فيكون نحو اكرم مر كبا من فعل وحروف فلا يكون كلمة
 وليس كذلك لان الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط
 بل مجموع حروف الكلمة مع الهبة غاية ما في الباب صار دخول
 الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزأ من الدال عليها ولذا استند

المصنف المعاني المذكورة البها مجازا وقس عليه سين استفعل
 قوله (والدخول في شئ) بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا
 في معنى الصيرورة وقالوا معنى اصبح الرجل صار ذا صباح ولكن
 اعتبار المصنف اولى لان المفهوم من اصبح هو الدخول في الصباح
 لاصيرورة ذي الصباح وان لزم والمراد بيان معناه المطابق
 لا الالتزامي قوله (وللتكثير) وغير المصنف لم يذكر هذا المعنى
 ولعله ادخله في الصيرورة ايضا لكون معنى البن الرجل صار
 ذا بن كثير لكن لما كان الهمزة ههنا دالة على معنى زائد
 على الصيرورة وهو التكثير كان اولى ان يفرد معناه عن معنى
 الصيرورة الحالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد
 المصنف من الصيرورة السابقة هو الحالية من معنى التكثير بقرينة
 المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان في الحقيقة له معنى الصيرورة
 لتعلق الغرض به ههنا قوله (وسين استفعل) وقد عرفت
 ان الاسناد المذكور مجاز لكونها سيبا واما وجه تعيين السين
 دون الهمزة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا في باب استفعل
 فانهما لو كانا سببين لهذه المعاني لوجدت في سائر الابواب مما فيه
 همزة الوصل نحو انفعل والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا انها
 ليسا بسببين واما السين فلم توجد في غير هذا السبب كما ان هذه
 المعاني لم توجد في غيره واعلم ان ما ذكرناه من الدلائل وكذا
 ما ذكره غيرنا في العلوم العربية اكثرها خطا بية مفيدة للظن
 مستخرجة بقوة القريحة وليس بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها
 الاحتمالات العقلية فتأمل قوله (للطلب) اعلم ان المصنف
 فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون

بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق الا كثرون ولذا جعلوا هذين
 المعنيين واحدا قوله (اي انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا
 النسخ الموجودة عندنا وليكن سهو من الناسخ والصحيح انقلب
 الخمر الى الخل لان باب انفعل لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب
 مصدرا ومكان تدبر قوله (وحروف المد واللين والعلة واحدة)
 اعلم ان حروف الزائد حروف مبان لا يكون كلها ولا اجزاؤها
 اصلية ولا مقلوبة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة
 الواو والياء والالف كلمة كانت او غير كلمة اصلية كانت او مقلوبة
 عنها او زائدة متحركة كانت او ساكنة مجانسة حركتها ما قبلها
 لها او غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلاثة مقبدا بكونها
 ساكنة وغير مقلوبة من حروف صحيح ومطلقا من غيره وحروف
 المد حروف اللين بشرط مجانسة حركتها ما قبلها ها وقول المصنف
 واحدة محل تأمل فتأمل قوله (وكل فعل ماض) وانما خص
 الماضي بالذكر مع كون الحكم عاما لكون فهمه ايسر للبندى
 مع كون احكام الغير معلوما بالمقايسة واراد بالماضي ماضى الثلاثي
 المفرد المذكر الغائب بقريضة المثال وعدم ذكر المزيادات في باب
 المعتلات وتعلم هي بالمقايسة وبذل على هذا قوله في اوله ووسطه
 وآخره دون فائه وعينه ولامه قوله (ادغم اولهما) لو لم يذكر
 هذا لكان اولي لان المضاعف قد لا يقع فيه الادغام (واعلم انه
 قد يجمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو ود
 وو أد ووبأ وآب وجاء وأبى وأى واس واوى ووأى فيقال
 المعتل المضاعف او المهموز العين او اللام والاجوف المهموز
 الفاء او اللام والتا قص المهموز الفاء او العين والمضاعف

المهموز الغاء و التفتيح المقرون المهموز الغاء والتفتيح المقرون
 المهموز العين و اى الاسمين قدم جاز والمشهور ما ذكرنا
 قوله (باب المعتلات) اعلم ان ما ذكر في هذا الباب من القواعد
 عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما اشار اليه في آخر الكتاب
 بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات مع وجود
 المعتضى قوله (قلب الفاء) اى تلفظ الالف مكانهما اذ القلب
 لا يتصور في الاعراض قوله (لا تقلبان الفاء) لوجود المانع
 وهو الالتباس للمفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين
 قوله (لان الواو) تعليل لقوله لا تقلبان ايضا خاصة قوله
 (الافى موضع) ولم يذكر فتحه ما قبلها مع كونها شرطيا ايضا
 لفهم من سباقه وسباقه قوله (بان نقلت حركتهما الى ما قبلهما)
 الباء متعلق بكون سكونهما وانما قيد به احترازا عما ذكره اولافان
 سكون الواو والياء في نحو غزون ورمين غير اصلى لانه حصل
 من لحوق الضمير لكن لم يكن بانقل لكون ما قبلهما متحركا
 بل بالحذف بخلاف نحو اقام وابع ويجوز ان يتعلق بتقلبان
 المقدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لان ما جاء من ضمير الفاعل
 في حكم الاصلى عندهم لكونه كالجزء من الفعل على ما بيناه سابقا
 قوله (حذفت الالف المقلو به دون واو الجمع) لانها فاعل وحذفه
 بدون اقامة المفعول مقامه لا يجوز لان الفعل لا يفيد بدو نهما
 قوله (فحركتها عارضة والعارض كالعدوم) وفيه سؤالان
 احدهما ان هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف
 تقتضى فتحه ما قبلها وقد سبق ان ما جاء منه في حكم الاصلى
 عندهم وثانيهما انها كانت عارضة في حكم المعدوم اجمع ساكنان التاء

والالف فلم يمحذف احدهما (وجوالبهما ان هذه الحركة لهما شبهان
بالاصلي والعارضى فعملنا بالشبهين كما هو القاعدة المستحسنة عند
المحققين بانه هذه الحركة من حيث انها جاءت بالف الضمير
كانت في حكم الاصلية كسكون واو غزون ومن حيث محلها
عارضة لبست في حكم الاصلية لانها لبست بجزء من الفعل على
الحقيقة ولا كالجزء منه لانها لبست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة
تأنيث الفاعل عارضة لبست في حكم الاصلية بخلاف سكون
واو غزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبانظر الى الاول
يجمع ساكنان اصلا في نحو غزنا فلزم ان لا يمحذف حرف وبالنظر
الى الثاني يجمع فيه ثلث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل
بمقتضا هما من كل وجه ممتنع وباحدهما ترجيح بلا مرجع واهمال
وعدم اعتبار للآخر وهو مناف للعدل (فان قلت جانب العروض
راجع لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المقدم واما الاصلية فبانظر
الى ضمير الفاعل الغير المقدم فقط فلجانب العروض رجحان
من وجهين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجع ولا عدم العدل
(قلت في اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل
لا يمحذف لانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث اذا حذف الالف
يُحذف الحركة العارضة الحاصلة فيها ولو سلم فالعارض يتغير
او حذف الباء وهي علامة لا تحذف ولانه يلزم الالتباس حينئذ
بالمذكور وفي اعتبار الاصلية فقط لا يلزم فساد اصلا لكن يلزم نوع
ثقل في البعض وهو ايسر بفساد ولذا اعتبر الاصلية في لغة الرديئة
ولم يمحذف منها حرف (وايضاً صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين
حقيقة واجتماعهما اعتباري وبملا حظة هذا الفساد في جانب

العروض وعدمه في جانب الاصلية واعتبار صورة الحركة
لا يرجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بالنضمام ما ذكر
في السؤال الى ما ذكر في الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم
العدل من اعتبار احدهما فقط فلما لم يكن العمل بمقتضاها
من كل وجه ولا باحدهما فقط علمنا بكليتهما من وجهين وزكناهما
من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء حقوقهما بقدر امكان
فاعتبرنا في الساكنين الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولانه
لبس فيهما ما حصل منه اعتبار الاصلية وهو الالف الضمير
وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو الباء فكان اولى بخلاف
اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورا لبس فيهما واعتبرنا في كل
الساكين الآخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما ايضا لزم اعتبار
العروض فقط فوقعا فيما هربنا منه ولان فيهما الف الضمير
وهي سبب لاعتبار الاصلية فكان اولى بالاعتبار قوله (ثم نقلت الخ)
واما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما كسرت فاءه مع كونه
واويا يبدل على البنية وهي اهم من الدلالة على بتات الواو والياء
لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ ولما روى الاولى لم يمكن رعاية
الثانية بخلاف باب هبت فانه قد امكن فيه رعاية الداليتين ففعل
ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعث اذ لو فتحوا
فيهما لم يبدل على حركة العين لوجودها في الاصل قصدوا
الدلالة على بتات الواو والياء وقد امكن على ما ذكر في المتن
(وقال بعضهم نقل فعل بالفتح في باب قلن الى فعل بالضم
وفي باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل
حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف في العين لانتفاء

الساكنين ولا ينقل باب خشن الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية
اولى فيما امكن (وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب
يختلف لفظا ومعنى واما لفظا فظاهرا واما معنى فلا خلاف معاني
الابواب (وقال الكسائي اصل باب قلن فعلن بالضم فاعل كما سبق
وفيه ان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يحن
في الصحيح فعل بالضم متعديا فان قلت يعلم بنات الواو والياء في باب
قلت وبعث والبنية في باب خفت من المضارع والمصدر واللام
والاجوف لا يحن من الباب الثالث وايضا عدم حرف الخلق
في البعض دليل على انه ليس منه قلت قد سمع الماضي والفا عل
فقط فيحتاج الى نصب علامة فيفعل فيما امكن بلا عسرة
فلا بنا فيه عدم نصبهم فيما لا يمكن يسرة اذ المبسورة لا تسقط
بالمسورة ولانه ليس في كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة
كما لا يخفى والحاصل ان المقصود في ماضي الاجوف شتان
الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واوا اوياء لانهم
لما قلبوا العين وهو اما واوا اوياء الفا اشكل على السامع ان عينه
مفتوح او مكسور وانه واوا اوياء وفيما امكن رعاية هذين المقصودين
فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يمكن الارعاية احدهما قدموا الاول
لكونه اهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الارعاية الثاني
فعلوها وهو باب قلت وبعث لان ما لا يدرك كله لا يترك كله
قوله (واصل غزوا الخ) واصله غزوا ولم يذكره لان فهمه
من سياقه فان قلت لم لا يجوز ان يلحق الضمير بعد اعلال المفرد
قلت يا باء قول المصنف فيما سبق اصل غزوا ورموا غزوا واورموا
والجمهور فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلو صح ما ذكرته

لقلب غزات ورمات قوله (اسكتنا ما لم يكن منصوبا) فيه اشارة
الى ان كل واو وياء قلبت الفاء تسكن اولا بالنقل او الساب ثم تقب
فتا مل قوله (ويتحرك الواو والياء اذا كانتا منصوبتين) اى اذا
لم يكن ما قبلهما مفتوحا والا قلبتا الفاء تحولن بحشى وانما لم يذكر
هذا لان فهماه من قوله وانما قلبت ياء بحشى الفاء تحركها وانفتاح
ما قبلها قوله (فى التثنية) اى فى ثنية الغائب من المضارع
الناقص وكذا قوله فى الجمع وقوله فى الواحدة المحاطة بقريته السباق
والسباق قوله (ويتحشبان) انما لم يقلب ياؤه الفاء لئلا يلتبس
بالمفرد لفظا عند دخول الجازم او الناصب قوله (وضمت
الميم من يرمون) فى اعلال يرمون وجه آخر اسهل من هذا
وهو ان ينقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استمقالا
للكسرة قبل الضمة ويحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه
بما ذكر فى غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسعا لطرق الاعلال
قوله (تصح واو الجمع) لانه لو لم يضم الميم لقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فيلزم تغير الضمير وذلك لا يجوز الا عند
الضرورة كما فى مكبل ولا ضرورة ههنا قوله (قلبت الالف
المقلوبة من عين الفعل همزة) ولم يقلب الف الفاعل لانها علامة
والعلامة لا تتغير كما سبق قوله (تحذف الياء) وبقي التنوين
لان التنوين علامة المتكمن قوله (ونقول فى مفعول الاجوف)
اعلم ان الصرفين اختلفوا فى المحذوف فى مفعول الاجوف واويا
كان اويائيا وذهب الاخفش ومن تبعه الى ان المحذوف عين
الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل فالمحذوف هو الاصل
كما فى غاز واذا التقي الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول

كما في قل وغزوا ولان واوالمفعول علامة والعلامة لا تحذف
 كما سبق وانما غبرت في الثاني لانه لما وجب كسر ما قبلها لدفع
 الالتباس والدلالة على الباء المحذوفة لزم الانقلاب اعني لما لزم
 في الثاني ارتكاب احد المحذورين حذف العلامة وتغيره
 ارتكبا الادنى وهو التغير واختار المصنف هذا المذهب وذهب
 سبويه الى ان المحذوف واوالمفعول لانها زائدة والزائد بالحذف
 اولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثاني فحذفه اولى ولان
 قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولاعله ولو قيل العلامة
 دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سبويه لدفع الالتباس
 ايضا (وقوله الاخفش واوالمفعول علامة ممنوع بل هي اشباع
 الضمة لفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة
 انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه
 من غير واو وقوله (لان القياس الخ) ممنوع ايضا وانما ذلك اذا كان
 الثاني حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف علة ويعرضها الحذف
 كثيرا بخلاف الحرف الصحيح واما فيما نحن فيه فكلاهما حرف
 علة ولاخفش ان يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء الساكنين
 انما يكون اول اذالم يكن علامة وجائيا بمعنى وقول سبويه ولان
 قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولاعله لمردود لان
 حاصل ما ذكره انه فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة
 وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب الا عند علة موجبة وضرورة
 مقتضية كما في قبل وغزوا وتغزبن ونحوها ولا علة ولا ضرورة
 ههنا ودفع الالتباس انما يكون علة اذالم يحصل الا بالقلب المذكور
 وقد حصل بما قاله سبويه هذا وانما لم يصح ما ذكره اولم يقلب

الضممة الى الكسرة على مذهب سبويه وقد قيل في اعلا له
على مذهبه نقلت حركة العين الى ما قبلها وحذفت واو المفعول
لا لتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لثلاثين قلب واو في التباس
بالواو فلا فرق بين سبويه والاخفش في قلب الضممة الى
الكسرة لعللة الدفع على ان العلة فيما ذهب اليه الاخفش ليست
محصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة ايضا (نعم
يرد عليه ان يقال انما تكون تلك علة ان لو حذفت الياء ولا ضرورة
في حذفها ويجاب ببيان الضرورة في حذفها وفساد ما قاله
سبويه) وقوله بل هي اشباع للضممة قلنا بعد التماسك لا ينافي ذلك
كونه علامة للمفعول ولا فساد ايضا في وجود العلامتين اذا لم
تكونا من جنس واحد كما في حبايات وغيرها على ان الالتباس
بالمكان لا يدفع بالكلية بالميم فقط اذا لا يجام تترك كثيرا فيحتاج الى
زيادة حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيدا لو او فيكون هذه الثلاثة
علامة واحدة اذا معنى لعلامة شئ سوى ان يختص به ولا يوجد
غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله والعلامة انما هي الميم
ممنوع اضم العين علامة منها بالاتفاق وقوله (يدل على ذلك آه)
ممنوع ايضا كيف ويلزم منه ان يكون ضم العين علامة وليس
كذلك ولان كون الشئ علامة لشئ في الثلاثي لا يستلزم كونه
علامة له في المزيادات كما ان الالف علامة للفاعل في الثلاثي دون
المزيادات (وقوله وانما ذلك اذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود
بنحو عروا ومصطفون ونحوهما ولو اردوا ضمير ابتداء على ان الضمير
لا يحدد في لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقباسين
المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيهما وادلة سبويه

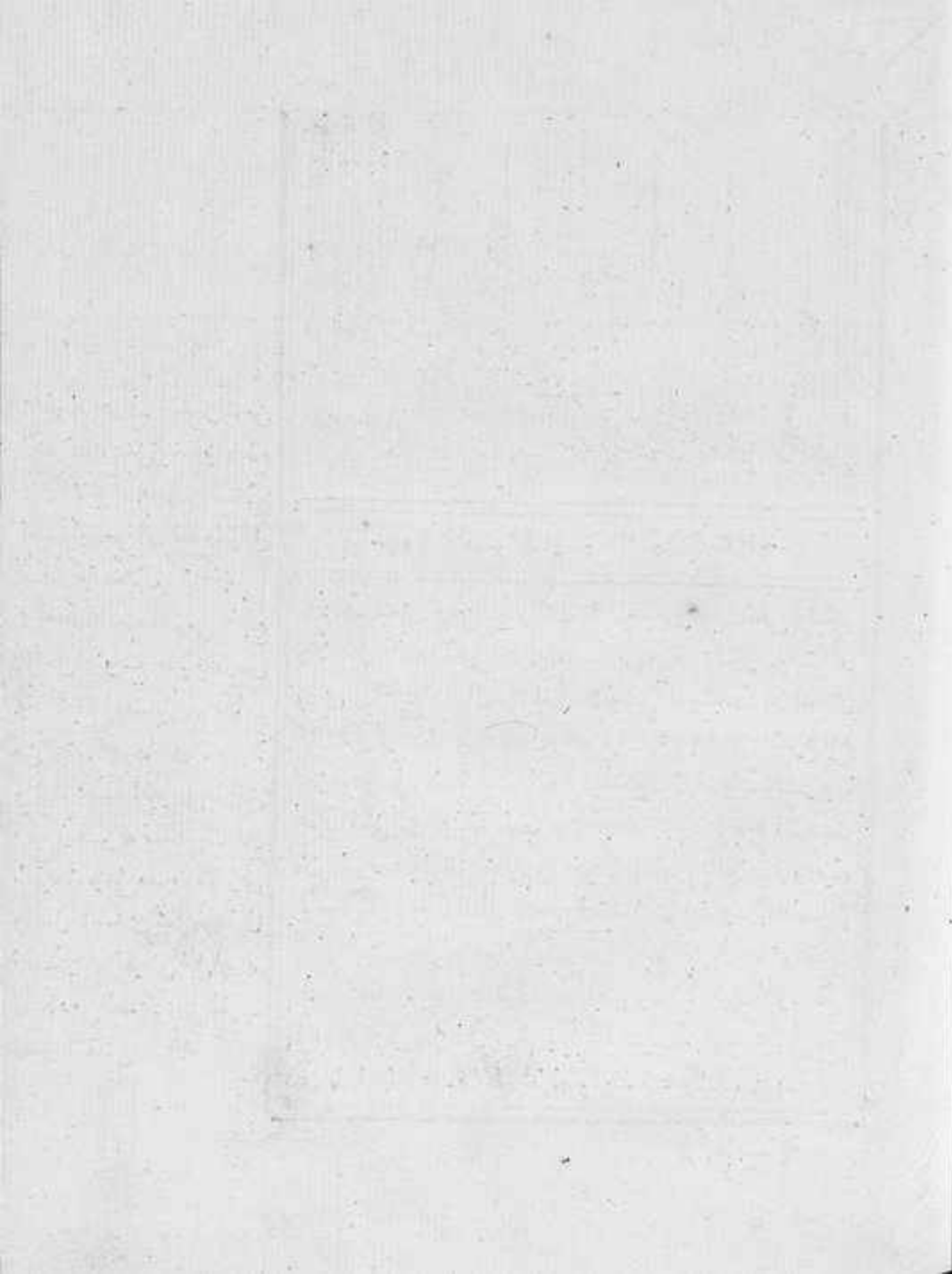
كلها فاسدة على ما بينا. ولهذا اختار المصنف ما ذهب اليه الاخفش
 قوله (وكسر ما قبل الباء) هذا مطرد في مفعول الناقص (واما
 في غيره فقد لا يكسر نحو طي وسي ولي وغيرها من المصادر
 ونحو ريان من الصفات فاحفظ هذا قوله (فعاد الواو لحركة
 اللام) وهذه الحركة في حكم الاصلية من كل وجه لمجيئه لالف
 الضمير وكون محله جزءا من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا لان
 محله عارضة ليست في حكم الجزء قوله (في المستقبل والامر
 والنهي المجعولات) اما المستقبل فتقلب الواو في جميع
 تصاريفه ياء ثم تقلب في مقاريدہ الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
 ويدل على هذا كتابتها بالياء واما الامر والنهي فتقلب في ثنائيهما
 لوجوب حذفها في مقاريدهما وانما قدم القلب الاول لرعاية
 تبعية الفرع مع امكان القلب الثاني بعده فكان فيه رعاية السبين
 بخلاف ما لو قدم الثاني (فان قلت فعلى هذا ينبغي ان تقلب الواو
 اول ياء في مقاريد الامر والنهي ثم تحذف فيكونان كالمتقبل
 (قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من غير اثر اذ لا يكتب اللام
 في مقاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مقاريد المستقبل وبخلاف
 جوعها فانها وان لم تكن في قلب الواو فيها ياء اول اثر لعدم
 كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واجتماع الساكنين لا يلزم قبل
 القلب بل بعده فيحكم بقلب الواو ياء ولا رعاية للفرعية
 قوله (وفعل بفعل بفتح العين في الماضي والغابر) اعلم انهم قالوا
 في سبب حذف الغاء انه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع
 الواو بين ياء وكسرة واورد عليهم بنحو يهب ويبطأ ويقع ويسع
 ويدع ويضع ويلع فاجابوا بانها في الاصل يفعل بالكسر

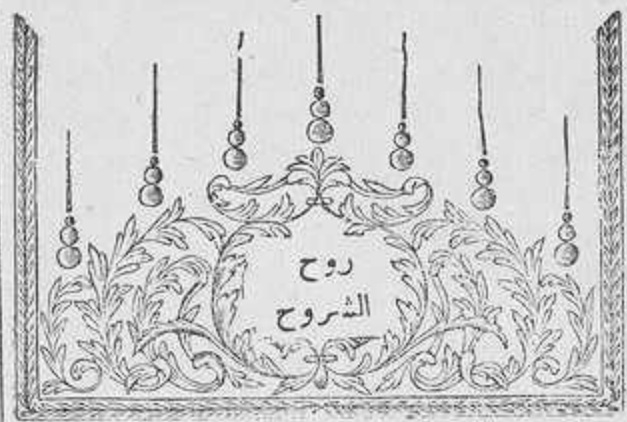
حذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفض فيما فيه حرف الحلق ثم اورد
 يذرفا جيب بانه محمول على بدع لكونه بمعناه (فكلام المصنف محمول
 على الظاهر او على ان مذهبه لبس بمذهب الجمهور وهو الظاهر
 المتبادر من كلامه وارى انه الحق لانه لا دليل على ما ذكرنا وحذف
 الواو لا يدل عليه يجوز ان يكون حذفه لكونه من الباب
 الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل
 ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الابواب وان كان
 فيه حرف حلق واما حذفه من يطاء ويسع فلان المعتل من الباب
 الرابع لا يكون الا لازما فلما جاء من بين اخواتهما متعد بين
 خولف بهما نظائرهما مع ان فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم
 ان يحمل يسع ويطاء على الشذوذ اذ يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد
 لانهم قالوا اذا زيلت كسرة ما بعدها اعيد الواو نحو لم يوعده
 قوله (حكم الصحيح الا في مصدره) وان كانت عينه واوا
 او لامه باء نحو طوى طبيا وروى ربا وشوى شيئا ونوى نية قوله
 (فالادغام لازم) اذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقردد
 وجدد وقول قوله (ولامه ساكنة سكونا اصليا) بان جاء من
 ضمير الفاعل قوله (وان كانتا ساكنتين) في العبارة مسامحة
 يعني ان كان سكونه عارضا بان لم يجئ من ضمير الفاعل فالادغام
 جائز بان سكنت الاولى للتخفيف فيكونان ساكنين و اذا كانتا
 ساكنتين حركت الثانية وادغمت الاولى فيها قوله
 (ويجوز تحريكهما بالضم والكسر) اما الضم فلان باع العين
 لكونه مضموما واما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن
 لان الجزم عوض عنه في الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة

وكذا في مد (واما في فر وعض فلم يجز فيهما ضم اللام لان عين
مضارعهما ليست بمضمومة حتى يتبع له قوله (وتقول في الماضي)
اي في ماض المضاعف ومضارعه من افعال واكتفى بذكر الماضي
بناء على الظهور قوله (ادخلت بدله تشديدا) اي شدة في التلظظ
لحرف الثاني فيكون المدغم والمدغم فيه كأنهما حرف وبعض
حرف يرتفع اللسان منهما معا قوله (ويجوز تركها على حالها)
يذبحي ان يستثنى ما كان قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول
الثقل من التكرار نحو آمن واومن وايمان فايراد ايدن في المثال
في الماضي لبس بوجه لان القلب فيه واجب قوله (بغير الهمزة
كالصحح) يذبحي ان يستثنى صورتين الهمزة المفتوحة والمضمومة
ما قبلها نحو مؤجل والمكسورة نحو مائة لان في الاول يجوز
قبلها واوا وفي الثاني ياء (واعلم ان الهمزة وما قبلها اذا كانتا
متحركتين غير الصورتين المذكورتين يجعل بين بين المشهور
فيكون مراد المصنف من التغير التغير الكامل في نفس الهمزة
كالخذف والابدال او في وصفه كالاسكان فلا يكون
جعله بين بين تغيرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها
هذا اذا لم يكن ما قبل الهمزة همزة متحركة والا فقد قالوا
وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها او انكسرت واوا
في غيره وهذا ايضا اذا لم يكونا في كلتين والا فيجوز تخفيفهما
وتخفيف احدهما وكيفية تخفيفهما وجهان ان تخففا الاولى
على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على
ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعا وان تخففا معا على حسب
ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وكيفية تخفيف

احديهما انه لا يخلو اما ان يكونا متفقين في الحركة فان كان الاولى
 آخر كلمة جاز ان تخذف احديهما وتسهل الاخرى وجاز ان تقلب
 الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكة وان لم يكن
 آخر كلمة جاز ان تخفف ايهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس
 التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت او مختلفين فخففت ايهما
 يراد على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت
 وهذا كله اذا لم يكن الهمزة مبدأ بها والا لا تغير اصلا قوله
 (ويجوز تركها) ينبغي ان يستثنى باب يرى فان النقل والحذف
 فيه واجب قوله (ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها) هذا
 اذا لم يكن ما قبلها الفا ولا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا
 او ياء زائدين لغير الخاق والاقبلت الى جنس ما قبلها
 فادغمت جوارا نحو خطيئة ومقرة وافبس ولم يكن همزة والا
 بذت بغير تخفيف نحو سأل قوله (وقد يكون في بعض المواضع
 لا بتغير المعتلات) اسم يكون ضمير شان محذوف والمراد بالموضع
 الكلمات فتقديره وقد كان الشان في بعض الكلمات لا بتغير
 المعتلات اي لا يقع التغير في بعض الكلمات المعتلة ولو لم يكن
 لفظة في لا ستقام الكلام بلا كلفة قوله (وبعضها لا يتغير
 لصحة البناء) الواو والحال اي لا بتغير المعتلات في بعض المواضع
 حال كون بعضها لا يتغير لصحة البناء وبعضها لعل اخرى اي حال
 كون عدم تغير بعضها لصحة البناء وبعضها لعل اخرى كدلالة
 حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطيران وتزوان
 وسيلان وميلان وفيضان ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال
 كما في باب جوار واعلاسين متوايين في كلمة واحدة كما في باب

استوى والمجل على نظيره او نقبضه وكون حركة ما قبلها في حكم
السكون وغير ذلك مما بين في المطولات (هذا) آخر ما كتبه
الفقيه محمد بن پير علي البركوي غفر الله تعالى لهما وللجميع
المؤمنين (من شرح كتاب المقصود) للإمام الاعظم والهمام
الافخم سراج الامة ومقتدى الائمة ابى حنيفة الكوفي عامله الله تعالى
بلطفه الجلى والخفى واكثر ما ذكرنا فيه من التوجيهات والتعليلات
والتحقيقات والاعتراضات واجوبة واسئلة ما منشاء خاطرى
ومطلع باطنى من غير انحال كانه حال غيرى فلبس الخبر كالمعاينة
وقد وقع فراغى من تسويد سنين ثلثة وعشرون فى سنة اثنتين
وخسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله
تعالى عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا والحمد لله اولا وآخرا
وظاهرا وباطنا واستغفر الله تعالى لى ولوالدى وللجميع
المؤمنين والمؤمنات عاملنا بلطقك
يا ارحم الراحمين آمين





بسم الله الرحمن الرحيم ﴿﴾

الحمد لله المتعال ﴿﴾ عن الند والمثال ﴿﴾ المقدس عن النقص والتغير
والانتقال والصلاة على رسوله محمد خاتم من حرف الشرح والضلال
ودعى الى صحيح الاقوال والافعال ﴿﴾ وعلى آله واتباعه بلا اعتلال
البل ﴿﴾ في الزمان الماضي والحال والاستقبال ﴿﴾ وبعد ﴿﴾ فلما شرع اخ
اعز مودود في دراسة كتاب المقصود المنسوب الى قدوة أئمة الشريعة
نعمان المكنى بابي حنيفة طيب الله مضجعه ٢٠ و بردهم هجعه تصديت
لان اشرحه بما يلحق بتعليم الاخوان وتفهم الخلان (وسميته
روح الشروح) اسأل الله من فضله الفتح له وسائر المحصلين
انه نعم المحب وهو نعم العين (بسم الله) افتتح كتابه بالبسملة وعقبها
بالجملة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعملا بالآثار المأثور والخبر
المشهور ﴿﴾ كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابر وكل امر
ذو بال لم يبدأ فيه بالجملة فهو اجذم ﴿﴾ والباء في بسم الله

٣ قوله حرف الشرح من
التحريف بمعنى التغير والقطع
لان الانبياء عليهم السلام
تعبدوا وسعوا الى قطع عروق
الكفر والضلال

٤ المصجع اسم مكان من ضجع
الرجل اى وضع جنبه بالارض
والمهجع ايضا اسم مكان
من هجع هجوعا اى نام ليلا
والمراد بهما القبر على طريق
المجاز قوله تصديت اى
شرعت وعلى معناه اللازمى
واصل التصدى التعرض يقال
تصدى اى تعرض قبل اصله
تصد من الصد بمعنى القرب
فاعل كتنقضى

الملايسة على معنى متلبسا متبركا به اقرأ أو باستقانة اسمه افع
والاسم في الاصل سمو على مذهب المنصور بكسر السين على القول
المشهور حذف الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية
عليها ونقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم سكن اوله تخفيفا
وعدالة لانه حرك آخره فاجتلبت همزة الوصل لان دأ بهم
ابتداء الساكن بها ثم لما دخلت الباء حذف الهمزة لفظا وخطا
والكثر الاستعمال وعوض عنها مد الباء ثم اضيف الى لفظة الله
فسقط التنوين لانه يقتضى الانفصال والاضافة تقتضى الاتصال
فجمعهما متعذرو لفظة الجلالة عند اكثر القائلين باشتقاقها
في الاصل الله لحذف الهمزة حذف غير قياس ٦ وعوض عنها
الالف واللام فاخصص معهما بالمعبود بالحق ٧ واجرى مجرى العلم
لذات الواجب الوجود وعند البعض الاصل لاه من لاه يليه اى
احتجب وارتفع ثم ادخل عليه اللام وادغمت وحذفت الف لاه
لثلا يكون على صورة النفي (الرحن الرحيم) صفتان مشبهتان بنينا
لإفادة المبالغة من رحيم من باب علم بعد نقله الى باب حسن اذ الصفة
المشبهة مختصة بالازم الغريزي نص عليه الادباء والرجة
في اللغة رقة القلب وانفعال النفس غير متصور في شأنه تعالى
فاذا اطلق في حقه ما يدل عليه يراد به غاية التي هي الافعال
والمراد برحمة الله تفضله واحسانه باختيار ثم ان الرحمن ابلغ
من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فن هذا يقال بالرحمن
الدنيا وبالرحيم الآخرة لان الرحمة في الدنيا تعم الكافر والمؤمن
وفي الآخرة تختص بالمؤمن وانما قدم الرحمن والقياس يقتضى
الترقي من الأدنى الى الأعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم

٩ يعنى ان الاصل ثبوت الهمزة
خطا حال الوصل كما في اقرأ
باسم ربك الآية الا ان كثرة
الاستعمال ههنا دعت الى
الحذف تخفيفا ومع ذلك
لم يترك بالكتابة بل عوض
٦ اذ الهمزة مبتدأ بها قياسها
ان لا تحذف لقوة المتكلم
في المبتدأ
٧ يعنى ان الاله في اصل وضعه
يقع على كل معبود ثم لما دخل
عليه اللام غلب في الواجب
تعالى ولم يطلق على غيره كالبحيم
وانما لم يقل انه علم لان ذاته تعالى
من حيث هو غير معقول للبشر
فلا يمكنه ان يدل عليه بلفظ
ولان قوله تعالى وهو الله
في السموات وفي الارض يقتضى
تضمن معنى الوصف كالمعبود
واما لك

من حيث انه لا يوصف به غير الله تعالى لأن معناه المنعم الحقيقي ٣
 البالغ في الرحمة غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى فاسب
 ان يقارن العلم تأمل (الحمد لله الوهاب) الحمد لغة هو الشاء بقصد
 التبريل على الجمل الاختياري مطلقا أي قابل النعمة اولا وعرفه
 كالشكر اللغوي تعظيم المنعم لانعامه مطلقا أي فعلا او قولاً
 او اعتقاداً وأصله حدث او احدث حدثا حذف الفعل لدلالة
 المنصوب عليه ويدل لانه تعبد الحمد باحد الازمنة فعدل
 من النصب الى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم ادخل عليه
 اللام وهو التعريف الجنس عند المعتزلة وللإستغراق على رأى
 اهل السنة ٦ فسطق التنوين لانه يدل على التكثير المنافي للتعريف ثم
 لما كان المقام مقام الحمد قدم الحمد على اسم الله رعاية للمقام واللام فيه
 للتخصيص وبدخولها سقطت همزة الوصل ولام التعريف فلا يجتمع
 ثلث لامات والوهاب مبالغة الواهب والوهبة اعطاء ما ينفع به
 الى اهله بلا قصد العوض وفي صيغة المبالغة إشارة الى حث
 الطالب على الجود في التحصيل (للمؤمنين سبيل الصواب) اراد
 بالمؤمن من اتصف بالايمان ذكره اوانثى وتغليب جانب
 المذكر جمع المذكر والايمان لغة من الامن فان المعتقد امن
 نفسه من ان يعثر بها الشك وعرفاً هو الاعتقاد بالله وملائكته
 وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقدر خيره وشره وأما الاسلام
 فشهادة ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله واقام الصلاة
 وابتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب فلا يمان
 انقياد باطني والاسلام انقياد ظاهري تابع له سبيل منصوب
 بالوهاب العتمد على الموصول الالف واللام الصواب ضد الخطأ

٣ إشارة الى الفرق بين الوصف
 الاصل الذي صار علماً بالغلبة
 وبين الوصف الذي كالعلم
 في الاختصاص
 ٧ ان قلت هبة الله تعالى ايها
 لكل مؤمن بطريق المبالغة
 غير متصورة لتفاوتهم من
 الاهتداء قلت التفاوت ليس
 من هبة الله تعالى بل من قبولها
 لان المتبادر الى الفهم الشائع
 في الاستعمال لا يسمى في
 المصادر عند خفاء قرائن
 الاستغراق

٦ ولاهل السنة ان مقام الحمد
 يقتضي المبالغة وذلك قرينة
 العموم فيجمل التعريف
 الجنسي على الاستغراق فيكون
 جميع المحامد لله تعالى لانه
 الخالق كل محمود

وأضافة السبيل الى صفة تفيد بهما بلغة السداد في السبيل شعارها
 اصالة الوصف المضاف اليه والمراد بسبيل الصواب الشرعية
 الالهية فانها سبيل المؤمن بوصله الى دار النعيم والرضوان وفي ذكر
 السبيل ايماء الى ما يأتي من ان الفن المؤلف فيه من وسيلة
 العلوم الشرعية ثم لما ذكر البسملة والجملة للاستعانة على الاتمام
 والتبرك ناسب ان يستشفع في ذلك بذكر الصلاة على النبي عليه
 السلام اصالة وعلى آله واصحابه تبعاً فقال (و الصلاة والسلام
 على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقاً يتنوع باعتبار رفاعه
 الى ثلاثة انواع فمن الله تعالى الرحمة و ارادة التفضل عليه
 والاكرام له ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه
 السلام ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى اياه باعلاء دينه
 وابقاء شريعته والسلام بمعنى السلامة وتجرد النفس عن كل الم
 وجفاء جسمانياً او روحانياً فالصلاة الدعاء باكرام الله له وتفضله
 على الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة والرسول انسان
 بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وفي بعض النسخ على نبيه
 النبي ص اعم من الرسول اذ لا يشترط فيه الشرعية الجديدة ٩
 كما يشترط في الرسول وهو من النبأ بمعنى الخبر فاصله نبي قلبت
 الهجزة باء وادغمت فيها فهو من اخبر عن الله تعالى بطريق
 الوحي (محمد الزاجر عن الاذئاب) محمد عطف بيان وهو
 في الاصل من كثر خصاله الحميدة ثم جعل علماً لافضل الرسل عليه
 السلام لتحقيق ذلك المعنى في شأنه ثم لأفراد الامة تفاؤلاً والجملة
 الصلابة اخبارية صورة انشائية معنى معطوفة على الجملة
 الحمدية الانشائية معنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذئاب

٧ فهو فعل بمعنى القا عل
 ويحتمل ان يكون من النبوة وهو
 الارتفاع فعناه الشرف على
 سائر الخلق ففعل بمعنى المفعول
 واصله نبو اجتمع الواو والياء
 والسابق ساكن فقلت الواو
 باء وادغمت في الباء س
 ٩ والمراد بالشرعية الجديدة
 الدعوة بالشرعية اصلاً او
 تبعاً كالرسل الذي دعوا
 بالثورية مثلاً فلا يلزم ان يقال
 ان الكتب والصحف المبررة
 على ما ورد بهما وفي بعض
 نسخة ورد بها الاثر ليست
 بعدد الرسل عليهم السلام
س

بكسر الهمزة مصدر اذنب الرجل أي صار ذا ذنب او بفتح الهمزة
 جمع ذنب كفرخ وافرأخ (الحاث على طلب الثواب) الحث
 التحريض والثواب جزاء الطاعة فيه إشارة ان العمل يذبح
 ان يكون خالصا ومقتريا بربا الثواب ومنه تأليف الكتاب
 (وعلى آله واصحابه) آل الرجل اهل بيته وآله ايضا اتباعه
 ومنه قولهم الآل كل مؤمن نقي وهو حديث مرفوع ٩ وأصل
 الآل اول المجيء تصغيره اويل قلبت الواو والفاء والاصحاب جمع
 صحب وهو جمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الاصحاب
 واحداها الصحابي وهو عند جمهور اهل الحديث كل مسلم صاحب
 رسول الله ولو ساعة فهو اخص من الآل فذكر الاصحاب بعده
 تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم كما في * تنزل الملائكة
 والروح * وصحبه آله واصحابه راجع الى محمد (خير الآل وخير
 الاصحاب) خير اسم تفضل أصله اخير نقلت حركة العين الى
 الفاء وحذفت الهمزة وكذا شر أصله اشرف واعلا لهما من بين
 اخواتهما لكثرة استعمالهما واعراب خير الرفع على المدح أي
 هم خير الآل الى آخره أوجر على الوصف للمدح أي الفاضلين
 على امم سائر الانبياء وفيه تلميح الى قوله تعالى * كنتم خير امة *
 الآية وتتميم السمع واما كونه احترازا عن الفاسق فما لاحاجة اليه
 (اما بعد) مبنى على الضم لكون المضاف اليه منه منصوبا أي
 بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) ٤
 كاللغة والصرف والنحو والمعاني ونحوها تسمى بعلم الادب
 لتوقف ادب النفس في المحاوره والدرس عليها (وسيلة) وهي
 ما يتقرب به الى المطلوب (الى العلوم الشرعية) التي بها ينوط

٩ وقبل أصله اهل قلبت
 الهاء همزة لقرب المخرج
 والهمزة الفالسكونها وانفتاح
 ما قبلها فتحص استعماله
 في الاشراف ومن له قدر عظيم
 دينيا مثل آل محمد اودنياويا
 مثل آل فرعون والاهل يعم
 الاراذل ايضا نحو اهل بيت
 حجام

٤ بحذف الموصوف يدل عليه
 ما بعده وانما حذف ايماء الى ان
 استحقاق العلوم الالية باسم
 العلم ادنى من استحقاق العلوم
 الشرعية

سعادة الدارين وهي التغيير والحديث والفقه والفرائض
 (واحد اركانها) لاركان جمع ركن وهو ما يقوم به الشيء اى احد
 اقسامه العربية (التصرف) ١٣ اى علم الصرف وفي صبغة
 التكثير اشارة الى ان في هذا الفن تصرفات كثيرة ولازم التعريف
 في علم الفن كالصرف والنحو للرمز الى انه وصف في الاصل
 والتصرف في اللغة التغيير وفي الاصطلاح يطلق على فنيين
 احدهما ما يبحث فيه عن الموزونات اعني الامثلة المختلفة باعتبار
 اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق ويعرف بالعلم
 بتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة واما
 ما يبحث فيه من القواعد الوزنية للوصول الى المعاني الموزونية
 ويسمى علم الاوزان ويعرف بالعلم باصول يعرف بها احوال
 اجبية الكلام التي ليست باعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق
 ولا عن المصدر بطريق الاصل لعدم كلفة بل بالتبع والمختصر
 المشروح من الفن الاول فالمختلفة بمعنى المتوعة والمعاني
 المقصودة معاني المشتقات من الافعال والاسماء والاصل الواحد
 في الاشتقاق المصدر لان مفهومه واحد وهو الحدث جنس
 وتحت انواع وهي معاني المختلفة وتحتها افراد وهي معاني
 المطردات اعني الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس
 احق بالاصالة لاطلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة
 الفعل محمول على اصله باعتبار الوزن فان ما وضع له الوزن
 او الماضي ثم المضارع ثم المصدر فاعتبر مؤخر العدم اطراده فيثبذ
 لانه لا نزاع بين الفريقين في الحقيقة ولما كان حاصل كلامه
 ان التصريف وسيلة على حدة لا يستغنى عن معرفتها بيته بقوله

٣ وفي كلامه اشارة الى تعريف
 الفن وتسميته بالتصرف كانه
 قبله في اللغة التغيير والتحويل
 وبهذا العلم يحول الاصل الى
 الفروع الكثيرة ان قلت
 صيرورة القليل كثيرا صدرت
 من الواضع وهو الله تعالى ثم
 حدث هذا العلم فكيف يكون
 التأخر سببا للمقدم اجب بان
 المراد من الصيرورة المذكورة
 ما صدرت من مصرف الكلام
 بسبب معرفة قواعده الفن
 فلا

قال سعد الملة والدين في شرح
 العري ولواريد بالاصل الواحد
 اللفظ المفرد ليناو ل الاسم
 الجامد الذي يصير مثنى ومجموعا
 ومصغرا وغير ذلك لكان
 مناسبا لعموم بحث الصرف
 فلا

(لأنه) الضمير للشان (به) أي بسبب التصريف لا بغيره
 (بصير القليل من الأفعال) ٨ أي كأنها من أنواع الفعل
 (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة
 متأدية إلى معرفة أحكام الشرع فلا بد من تحصيل الفن
 (والله الموفق) أي المهني لا سبب المقصود (والمرشد) أي
 سواء الطريق لمن توجه إليه في طلب المقصود ثم لما كان الفعل
 الماضي مبدأ السلسلة المشتقات ومأخذ الأبواب الصرفية بدأ
 بتقسيم الأفعال لبيان الأبواب التي هي أشرف مباحث الفن فقال
 (الأفعال) أي جنسها اذكر كل فرد منها لبس (على ضربين)
 أي على نوعين أحدهما (أصلي) وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد
 ولا يهرب عن الخروج من الكسرة إلى الضمة التي في الآخر كما في
 يضرب لأن الضمة لكونها في حيز الزوال في حكم العدم (و)
 ثانيهما (ذو زيادة) وهو أشمل ماضيه على الزائد (فالأصلي)
 على ضربين أيضا (ثلاثي ورباعي) لم يبين من الأصلي غيرهما
 إذ الأصل في كل كلمة متمكنة أن يكون على ثلاثة أحرف كما بين
 في موضعه ولكن يجوز الرباعي على قلته لتوسع في الصرف
 ولم يجوز الخماسي المجرد في الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف
 الاسم نحو حميرش وأما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا كالمعجم
 (فالثلاثي ما) أي فعل أصلي (كان ماضيه على ثلاثة أحرف)
 لا يقال هذا التفسير لا يصدق على الماضي إذ لبس للماضي ماض
 لأن المراد أن الثلاثي نوع كان ماضيه كذا ووصف أفراده كنصر
 بالثلاثي مجازا مل (وهو ستة أبواب) لأن عين ماضى الثلاثي
 أما مفتوح أو مكسور أو مضموم فعلى الأول عين المضارع أمام مفتوح

٨ جمع فعل بالكسر اسم نوع
 من أنواع الكلمة قال الشريف
 في فصل المجاز العقلي فيما نقل
 عنه قد عرفت أن الفعل بالفتح
 هو المصدر حقيقة وإن كسر
 الفاء اسم للمصدر حقيقة بل
 هو الحاصل من المعنى
 المصدرى وإنما سمي فعلا
 لدلالته على الفعل اللغوي
 وهو الحدث
 ٩ يعني أن معنى قولهم نصر
 ثلاثي أنه فرد من نوع الثلاثي
 وحمل الستة على ما هو الراجع
 إلى الثلاثي يوضح أن الثلاثي
 اسم نوع

وهو الباب الثالث أو مكسور وهو الباب الثاني أو مضوم وهو الباب
 الاول وعلى الثاني فعين المضارع أما مفتوح وهو الباب الرابع
 أو مكسور وهو السادس أو مضوم وهذا لم ينجح لئلا يلزم اجتماع
 الشقلين في باب واحد ونحو فضل بفضل من اللغات المتداخلة
 وعلى الثالث فعين المضارع أما مضوم وهو الباب الخامس
 أو مكسور أو مفتوح وهذا ان لم ينجح لان فعل بالضم لما اختص
 بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يوقعوا
 المخالفة عين مضارع ايماء الى ذلك فبقى من السبعة المتصورة
 عقلا ستة وأبواب الثلاثي قد تطلق على الاوزان الماضية فقط
 فبعد الابواب الستة وقد تطلق على الموزونات فبعد الابواب
 ستة وأصل الباب بوب بدليل جمعه على ابواب (الاول) اسم
 لفرد خير مسبوق أصله وول ادغمت الواو الاولى بعد سلب حركتها
 في الثانية وزيدت في اوله همزة للابتداء ٩ وقبل أصله اول قلبت
 الهمزة واوا فادغمت واللام فيه عوض عن المضاف اليه اى اول
 الابواب الستة (فعل بفعل) اى ما يتصرف منه مطلقا اسما كان
 أو فعلا وانما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلثة
 اى الشفة والخلق والوسط ولكونه اعم الافعال معنى ويصح
 استعماله في معنى كل فعل نحو فعل النصر وفعل الضرب وغيرهما
 (بفتح العين في الماضي وضمها في الغار) الغور من الاضداد
 يطلق على الماضي والمستقبل فافهم اعلم ان منهم من نظر
 في ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركة العين لانها ادل على
 اختلاف معاني الابواب فقدم باب ضرب لان الاختلاف بين
 الفتح والكسر اكثر منه بين الفتح والضم لان الفتح علوى

٩ اى همزة الوصل ثم قطعت
 الكثرة الاستعمال كما في ايمن
 ١٠
 لدفع ثقل التجانين ١٠

سملى والضم بينهما فهو احق بكونه من دعائم الابواب ومنهم
من اعتبر الاولوية على المعنى والاكثرية اشتقاقاً فقدّم باب نصر
لكثرة لغاته ومعانيه ولذا يرد اليه اكثر الابواب عند بناء المبالغة
وهي ان يقصد كل مشارك غلبته على صاحبه في الفعل المقصود
فيسند الفعل الى الغالب نحو ضاربني فضربتني اي غلبته بالضرب
يضاربني اضربه بضم الراء اي غلبه بالضرب (والثاني)
من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) اي يفتح العين (في الماضي
وكسرها في الغابر والثالث فعل يفعل بفتحها في الماضي والغابر)
وهذا الباب معدول في الحقيقة عن مكسور العين او مضومها
لاجل حرف الخلق فهذا يشهد لقسلة لغاته واستعماله (والرابع
فعل يفعل بكسرها) اي بكسر العين (في الماضي وفتحها
في الغابر والخامس فعل يفعل بضمها في الماضي والغابر)
آخر الخامس لقلته بالنسبة الى الرابع واختصاصه باللازم واما
قولهم رجبك الدار فن قبيل الحذف والا بصل تقديره
رجبتك الدار اي وسعت لك فخذ في الجار لكثرة الاستعمال
(والسادس فعل يفعل بكسرها في الماضي والغابر) اخره
عن الخامس مع انه من فعل مكسور العين لقلته بشهادة انهم
قالوا انه من الصحيح وارد على الشذوذ ولما كان للباب الثالث
شروط لابد من ذكره اوردته بعد تمام الابواب لطول ذيله فقال
(وما) اي فعل (كان مختصاً بالباب الثالث) اي امتاز من بين
الابواب بالفتحتين (لا يكون) اي لا يوجد ذلك المختص على حال
(الا عينه اولامه احد من حروف الخلق) عينه مبتدأ واحد
حيزه والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده اي الاحال كونه عينه

حروف الخلق

اولامه احدا منها والسرف في ذلك ان الباب بالفتح فيهما يكون
في كمال الحقة ولا يكون معاد لاخوانه فاشترط حرف ثقيل
في عينه اولامه ليحصل التعادل ولم يشترط ان يكون الحرف
في فاء الفعل لانه يسكن في مضارعه فلا يتم الغرض فكل باب
مختص بالفتحتين لا يأتي بدون حرف الحلق (الا بى يابى فانه)
جاء بالفتحتين بلا حرف الحلق فهو (شاذ) اى يخالف للقياس ٩
ومستثنى من القاعدة السابقة قيل السرف في مجيئه بالفتحتين
مع عدم حرف الحلق انه علم انقلاب الياء الفالو فتح العين والالف
من حروف الحلق ففى بالفتحتين لوجود ٨ الشرط تقديرا واما
قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة غير فصيحة ولا كلام فيها والعصم
يقلى بالكسر وركن يركن من المتداخلة اعلم ان الواقع على خلاف
القياس ان صدر من الواضع كابى يابى واستحور بلا قلب الواو
الفا فهو مقبول مستعمل على السنة الفصحاء وان صدر من غيره
فان وجد نظيره فيما صدر عن الواضع فمحوز بنحوز غير فصيح
نقول الحمد لله العلى الاجل بترك الادغام فانه نظير ققط شعره ٤
والا فقيح كدخول حرف التعريف على الفعل في قوله * ومن
جهره بالشجعة ينقص * وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس
وان كثر وقوعه واما النادر فاقول وقوعه وان كان على القياس
والضعيف ما لم يثبت على السنة الفصحاء (و حروف الحلق
سنة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) لم يذكر
الالف لان وقوعه في الكلمات المتكينة ليس على سبيل الاصالة
بل على سبيل القلب عن واو او ياء ولما فرغ من الثلاثي قال
(والرابعى) اى المجرد (ما كان ماضيه على اربعة احرف)

٩ وقبل حلا على منع لانه بمعنى
امتنع فبقربه من منع فى المعنى

✽

٨ وهو حرف الحلق مجيئ
الباب بالفتحتين مشروط
بوجود حرف الحلق وليس
بجائه بحرف الحلق مشروط
بالفتحتين حتى يقال اتى فى مثل
دخل يدخل حرف حلق
وليس من الباب الثالث

✽

٤ اطل واسترسل ✽

طلب
في الشاذ والقادر
والضعيف

طلب
في الرابعى المجرد

اى اصول بقريشة انه قسم من الاصلى اذ الرباعى المريد على
 الثلاثى ما كان ما ضيه على اربعة زيادة (وهو) اى الرباعى
 المجرد (باب فعلل) لم يذ كر مضارعه كما ذكره فى الثلاثى
 اذ لا التباس ههنا اختير اسكان العين لدفع توالى اربع حركات
 لان آخر الماضى مبنى على الفتح واذا سكن اللام الاولى يلزم اجتماع
 الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لانه حينئذ يسكن الآخر
 (وهو) اى باب فعلل اصلا (باب واحد) لان الفعل ثقل
 فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثى الا بالتزام كون الحركة
 فتحة للتحفة فليبقى للتعدد مجال لانه انما يكون باختلاف الحركات
 وبنائوه للتعددية غالباً بشهادة بناءه للمفعول زخر ف وبعثر مثاله
 دخرج زيد الحجر اى رد من العلو الى السفل وقد يكون لازماً
 نحو حصص الحق بان وظهر ودرنج الرجل بالحاء المججمة
 اى التى رأسه بين يديه وقد يؤخذ من كلام مراكب نحو بسمل
 اى قال بسم الله وحوقل اى قال لاحول ولا قوة الى آخره ونحوهما
 (وقد يكون) اى باب فعلل (ستة ابواب) زائدة على الثلاثى
 (يقال لها الملحق بالرباعى) الا الحاق ٢ ان تريد فى بناء التحفة بناء
 آخر اكثر منه حرفاً وتصرفه تصرف الملحق به وشرطه اتحاد
 مصدرى الملحق والملحق به وموافقة اللفظين اصلاً وزيادة والمراد
 من المصدر المصدر الاول دون الثانى لعدم اطراد فان مصدر عربد
 وخطبى فاعلة لافعل لا فخرج باب الافعال عن كونه ملحفاً
 بدخرج (وهو) اى الملحق بالرباعى (باب فوعل نحو حوقل) ٦
 اصله حقل اى ضعف اى هزم وفى الاقتناع حوقل الشيخ كبر وفتق
 عن الجماع ومصدره الثانى حيقا لا بقلب الواو ياء ولا بقلب به

٨ يعنى ان كان فى الملحق به
 حرف زائد اولاً او وسطاً كآء
 تدخرج ونون احر نجم زاد
 تلك الحروف من الملحق موضع
 زائد الملحق به ويكون اصول
 الملحق بازاء اصول الملحق به
 مث

وكذا جدله اى قال الحمد لله
 مث

٣ وعنه بعض الكمل بالمصدر
 الاول نحو باب الفوعة والفيلة
 والنعولة ونحوها مث

اللاحق لبقاء الوزن (و) باب (فعل نحو جهور) اصله
جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبآه قطع وجهور ايضا
 وفي الاقتاع جهور الحديث اى اظهره (و) باب (فعل نحو
 يبطر) اصله بطر البطر شدت المرح ويبطر اى شق (و) باب
 (فعل نحو عثر) اصله عثر يقال عثر عليه عثورا اى اطلع
 ويقال عثر عثارا اى زل ولم يستقر رجله موضع وضعه (و)
 باب (فعل نحو سلق) اصله سلق ٢ يقال سلقه بالكلام اى
 اذاه بشدة القول وسلقت رجلا اى اوقعته على قفاه ومصدره
 الثانى سلقاء بقلب الباء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف
 زائدة كما فى رداء وكتب الف سلقى على صورة الباء دلالة على
 انه مقلوب منها وانما اعل سلقى دون الافعال السابقة لما تقرر
 من ان المحقق يجب ان يكون مثل المحقق به لفظا فلا يعمل ولا يدغم
 لئلا يبطل اللاحق ولا يبطل بقلب الآخر الف لانه كما لو وقف
 (و) باب (فعل نحو جلب) اصله جلب والجلب اخذ الشيء
 اليه وجلب اى لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرابعى
 الموازن لى باب الافعال نظرا الى ان المحقق نعمة المحقق به فذكرت
 مع الرابعى المجرد اخراجا من البين وتقدير باب زيادته واو
 على ما زيادته بآء لان الواو اقوى حروف العلة وتقديم باب زائدته
 مقدم على ما زائدته مؤخر لوجه غير خفى وتقديم ما زيادته حرف
 علة على ما زيادته حرف صحيح لان العلة اصل فى الزيادة واكثر
 وانما لم يرد الواو فى جلب لان الواو الرابعة المطرفة تقلب بآء
 فيلتبس البناء والالف لا يكون لللاحق عندهم فأتى بتكرار اللام
 ولم يدغم لان الادغام مبطل لللاحق كالأعلال فى الوسط ولما فرغ

٢ زبدت الباء فى آخره
 ولا احتمال لزيادة الباء الاولى
 لان الاختلاف فى ان الزائد
 اول المتجانسين ام ثانيهما انما
 هو فى الحرفين اللتين اولهما
 ساكنة كما ستطلع عليه ان
 شاء الله تعالى

من ذكر الاصلى بقسميه قال (واما المزيد فيه فنوعان) احدهما
 (مزيد) اى حاصل بالزيادة (على الثلاثى) وثانيهما (مزيد
 على الرباعى فزيد الثلاثى اربعة عشر بابا وهى على ثلاثة
 انواع رباعى وخماسى وسداسى) ترتيب هذه الانواع بحسب
 قلة الزيادة والقرب الى الاصلى (فالرباعى ثلاثة ابواب) احدهما
 (افعل) بفتح الهمزة لكن كسرت فى المصدر رثلا يلبس
 بالجمع على افعال موزونة اكرم اصله كرم بالضم وبناء هذا الباب
 ومعانيه باقى فى فصل القوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيهما
 (فعل بتشديد العين) نحو فرح بزيادة حرف من جنس العين
 بين الفاء والعين لان اول المتجانسين ساكن والحكم بزيادة الساكن
 اولى لانه قليل وقيل بين العين واللام لان الزيادة بالآخر انسب
 وسبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وبناءوه للتكثير ٩ غالبا
 وما قصد تكثيره اما الفعل كما فى قطعت الثوب واما الفاعل كما فى
 موت الابل واما المفعول كما فى غلقت الابواب فانما لم يوجد
 مرجع التكثير كان استعمال فعل هنا للتكثير خطأ نحو موت الشاة
 لواحدة ويحى هذا الباب للزالة نحو فرغته اى ازلت الفرع
 عنه وللنسبة نحو خطاته اى نسبت الخطاء اليه وحكمت به عليه
 وبمعنى الاعتقاد نحو وحدت الله وقدرته اى اعتقدت انه واحد
 وظاهر عن كل نقيض وبمعنى القبول نحو شفيعته فى كذا اى قبلت
 شفاعتي فيه وبمعنى الحضور فى شىء نحو جمع ووسم اى حضر
 الجمعة والموسم وقد يؤخذ من مركب نحو هلل اى قال لا اله الا الله
 ومنه التكبير والحمد والتسليم والتصلية والتلبية وبمعنى
 مجردة نحو عصبته وعوضته (و) ثالثها (فاعل نحو قاتل)

٩ لم يقل والتكثير اما الفعل الى
 آخره كما قالوا لان تكثير الواحد
 من الثلاثة قد يوجد من تكثير
 الاخر ضمنا لا قصدا فلا يستقيم
 ظاهر الترتيب
 وكذا قصر يقال قصر الشئ
 على كذا لم يجاوز به الى غيره
 ويحى بمعنى الطلب نحو نبعته
 اى طلبته اى متعاله وبمعنى
 صار نحو عجزت المرأة اى صارت
 عجوزا وللتعدية نحو سلم الله
 من الافة والخطاء

ومصدره قسمان قياسي وهو المفاعلة وسماعى وهو الفاعل
ويجى فاعلا على لغة من قال فى كلم كلاما وبتاؤه للمشاركة غالبا
ومعناها نسبة الحديث صريحا الى المرفوع بالقيام به والى المنصوب
بالوقوع عليه وضمنا بالعكس نحو ضارب زيد عمرا فان المفعول
صريحا فاعل ضمنا ويجى بلا مشاركة وهذا مطرد فى افعال
نسبت الى الله تعالى نحو قاتله الله واصبرورة الشئ ذا كذا ووصف
نحو عا فاك الله اى صبرك الله ذا عافية وللتكثير نحو ضاعفت
ومعنى فعل نحو دافع قبل فائدة النقل المبالغة تأمل ثم تقديم
الافعال لتقديم زيادته وتقدم التفعيل على المفاعلة لان زاده
من جنس الاصول ولما فرغ من ذكر الرباعى قال (والخماسى)
وهو (خمس ابواب) احدها (افعل) وبتاؤه للمطاوعة
البتة يعنى للدلالة على قبول اثر الفعل واكثر مجيئه لمطاوع فعل
نحو كسرتة فانكسر ويجى لمطاوع افعال وفعل قليلا از مجته
فازعج وعدلته فاندعل ولا يبنى فى غير الافعال العلاجية اعنى
الاثار الظاهرة للحس لان وضعه لما كان لمعنى التأثير خصوصه
بفعل يظهر اثره تقوية لمعنى الموضوع له فلا يقال انعم ومن ثمه
قبل انعدم خطأ (و) ثانيهما (افعل) وهو للمطاوعة غالبا
علاجيا او غيره نحو غمته فاعظم ويجى لاتخاذ الشئ نحو اذبح
او اتخذ ذبيحا ولتنصرف اى الجهد فى تحصيل الفعل اكتسب
المال اى اجتهد فى كسبه ومعنى تفاعل اختصما واجتورا اى
تخاصما وتجاورا ومعنى مجرده نحو حقره واحقره ولا زالة
نحو اتصر منه اى ازال النصرة عنه وانتقم ولاظهار اصل الفعل
نحو اعتذر اى اظهر عذره (و) ثالثها (افعل) بشد يد اللام

اى سبويه كان الفاعل مقصود

منه

٨ كان المباشرة فى الاسباب

بمزالة الدفع مرارا

٥ ولذا لا يستدل الى الله تعالى فلا

يقال اتقدس

٧ ولكون اجتور بمعنى تجاور

حل عليه لفظا فلم يعمل بان

اعتبر ما قبلها كالساكن فلم

تقلب الفا

و بناؤه للبالغة في التعوت فان احمر بلغ من حر ولا يني الامن ثلاثي
لازم دال على اللون نحو اشهب ٢ او على العيب كاعور (و)
رابعها (تفعل بتشديد العين) بناؤه غالباً للتكلف اما مطاوعا
لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فعمله او غير مطاوع نحو
تشجع ومعنى التكلف ٣ ان يعانى الفعل ويمارسه ليحصل
الشجاعة وكلف نفسه ان يحصلها ولا يتخاذل نحو توسدت
الحجر اى اتخذته وسادة وللتجنب اى التبعد عن اصل الفعل
نحو تأثم وتهجد اى جنب الاثم والهجود وهو النوم والعمل المتكرر
تدريجا نحو تخرج الماء اى شربه جرعة ومنه تفهم كأن الفهم
حصل له شيئاً بعد شيء ومعنى استفعل للطلب اولاً اعتقاد نحو تكبر
فلان وتعظم اى طلب ان يكون كبيراً او اعتقد انه عظيم ويكون
لافاذة كمال في حقه تعالى تقدس وتوحد ولحصول الشيء بلا عمل
نحو تولد وتكون (و) خامسها (تفاعل) و بناؤه لمشاركة الاثنين
فصاعدا صريحا في اصل الفعل نحو تباعد زيد عمرا اى تفرقا
كل عن الآخر ونصالح القوم قالوا جاء تفاعل لنقص مفعول
واحد من فاعل فاذا كان فاعل يتعدى الى مفعولين نحو جاذبه
الثوب ونازعته الحديث يتعدى تفاعل نحو تجاذبنا الثوب وتنازعنا
الحديث واذا كان فاعل يتعدى الى مفعول واحد يلزم تفاعل
نحو تضارب زيد وعمرا ويقال في فرقهما ان البا دى بالفعل
معلوم في فاعل دون تفاعل ويحى لاظهار ما لبس له في الواقع
نحو تجاهل وتفاعل اى اظهر الجهل والعفلة ولبس له في الواقع
ولمطاوع فاعل نحو باعدته فتباعدتم انه قدم من الخماسي ما في اوله
همزة على ما اوله رماية للترتيب ٤ السابق في الرباعي فانه اصل

٢ اصله شهب اى غلب بياضه

على سواده واصل اعور عور

سـ

٣ التكلف لغو وقوع في كلفة

اى مشقة سـ

وكذا نصبر ونمر د اى تكلف

في الصبر والمردة سـ

وكذا تيقن وتبين اى طلب

البين والبيان سـ

٤ والزائد الثاني في افعال اما

مانتقد من اللام او تأخر على

الاختلاف السابق في فعل

فلا تفعل سـ

الخماسي ومن القسم الاول قدم ما زائده الثاني قبل الفاء ثم ما زائده الثاني قبل العين نظرا الى حال موضعه ولما فرغ من ذكر الخماسي قال (والسداسي ستة ابواب) احدها (استفعل) وبنائوه للتعدية غالبا وله معان تأتي في فصول الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيهما (افعل) مصدره افعبعا لا بقلب الواو باء وزائده الثالث ثاني المجانسين اتفاقا لما نهبت ان الاختلاف فيما اذا كانت الاول ساكنة وبنائوه غالبا لمبالغة لازم نحو اخشوشن اي بالغ في الخشونة ويحي متعديا نادرا نحو اخلوليته ٧ اي جعلته حلوا على وجه ابلغ واعرور به اي ركبته عريانا جدا (و) ثالثها (افعل) بتشديد الواو وبنائوه لمبالغة كافعل على نحو اجلوزن الابل اي دامت في السير السريع وقد جاء منه اعلوط متعديا في الصحاح اعلوطني اي لزمني وفي الحار بردي يقال اعلوط ٩ البعير اذا تعلق بقلعه وعلاه (و) رابعها (افعل) الهزرة والنون وثاني المجانسين زائده وبنائوه لمبالغة ثلاثية ايضا فان افعنس ابلغ من قعس ومعناه دخل ظهره وخرج صدره لما سئل الاصمعي عن معنى القعس فقدم بطنه واخر ظهره تشبيها بهيئة الافعس وتفهيما للسائل ان الافعس ضد الانحدب ومعنى افعنس تأخروا رجعا الى خلفه (و) خامسها (افعل) مصدره افعلنا بقلب الباء هزرة او قوعها بعد الالف في الطرف وبنائوه لمطالع فعلى نحو سلقينه فاسلتي اي اوقعته على قفاه فوق عليه وكنان منه متعدتان يأتي ذكرهما في فصل الفوائد وقد عدد اكثرهم هذين البابين اعني باب افعنس واسلتي لمحققين باحرنجم لا لمحد مصدرهما مع مصدره وزنا ومقابلة اللفظين

٧ في مختار الصحاح وقد جاء اخلول متعديا في الشعور وفي الافناع اخلولي الشيء حلاوة واحلولا في فلان فتبين انه يسئل لازما ومتعديا

٢ اي لمبالغة اللازم

٩ وفي الافناء اعلوط البعير ركة فاف في سرح الهادي من تفسير اعلوط بقوله اي لزم مراده تفسيره معناه لا يكون لازما واعلوط بالعين والطاء المهملتين ذكره الامام مظهر الدين اي في شرح المفصل

فاء وعينا ولا ما ومشا كلتهما زيادة والمصنف نظر الى انهما ليسا
 من مزيد الرباعي ٣ ورباعيتهما ملحق ٧ منه بد خرج فالحا قههما
 باخر نجم غير اصلي بل تنبعي فادرجهما في سائر مزيدات الثلاثي (و)
 سادسها (افعال بتشديد اللام) مصدره افعيلا لا بقلب
 الالف ياء بعد كسر ما قبلها كيلا يلزم توالي الفتحات لفظا وتقديرا
 وزائده الثالث ثاني المنجاسين اتفاقا لان سكون الاول ههنا
 عارض للادغام وفي فعل ابتدا في كيلا يلزم توالي الحركات كذا
 في شرح المراح وبتأوه زيادة المبالغة على ثلثيه مختصا بالاوان
 والعيوب نحو اجار زيد اي صار ذا جرة شديدة فهو ابلغ من اجر
 بدرجة ومن جر بدركتين قصد بزيادة الحرف الى زيادة المعنى
 ثم تقديم باب الاستفعال لكون زائده جيبعا في اوله وتقديم الافعال
 لان احد زوائده من جنس الاصول وتقديم الافعال زائده اعني
 الواوين قبل اللام وثالث زوائده الافعال بعد اللام وتقدمه
 على الافعلاء مع استوائيهما في مواضع الزيادة لان احد زوائده
 من جنس الاصول وتقدمه على الافعلاء نظرا الى مناسبة
 الافعلاء في الزائد الثاني لكن الاحسن تقديم الافعلاء عليها
 تأمل ولما فرغ من مزيد الثلاثي بانواعه قال (ومزيد الرباعي)
 المجرد (على ثلاثة ابواب) احدها (افعلل) كاحر نجم اصله
 حرجم وبتأوه لمطوعة فعلل تقول حرجت الابل فاحر نجمت
 اي جمعت الابل ورددت بعضها الى بعض فاجتمعت (و)
 ثانيها (افعلل بتشديد اللام الاخيرة) نحو اقشعر اصله قشعر
 وزائده الثاني آخر المنجاسين وبتأوه لمبالغة اللازم يقال اقشعر
 جلد الرجل اذا اخذته قشعريرة على وجهه ابلغ اخر باب الافعال

٣ لان ثلاثيهما قعس وسلق

سدا

وهو سلق وقعس مثل جلبب

سدا

٧ فلم يلحق مزيد الثلاثي بمزيد

الرباعي سدا

لم يدغم اللام الاولى في الثانية

لعدم الادغام في موزونه وهو

الاقشعران سدا

تتأخره لتأخر موضع الزائد الثاني فيه (و) ثالثها (تفعّل) نحو
تدحرج و بناؤه لمطاوعة فعلل نحو دحرجت الحجر قدحرج آخر
باب التفعّل عن الاولين مع ان زيادته على الرباعي واحدة وهو
تاء المطاوعة أما رعاية لترتيب الحماسى من تأخير ذى التاء
عن ذى الهمزة اولقلته حتى لم يذكّر في الفصل عند ذكر مزيد
الرباعي ٧ ولعل الحق ان نظر الامام في ترتيب الابواب كلها
الى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها
لاستنباس المنعّلين بالوجوهات والتعليلات ثم انه لم يذكّر ملحقات
تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها اولان اكثرها
من ملحقات دحرج والحاقيها تدحرج اعتبارى وهى على المشهور
خمس تجورب اى لبس الجورب وتشطّن اى فعل فعلا مكروها
وتزهوك اى مشى بتفخر ونحرك الى طرفه ونمسكرن اى اظهر الذل
والمسكنة ونجلبب اى لبس الجلباب واو زانها تفوعل وتفعّل
وتفعول وتفعّل وتفعّل ويزاد عليها تفعلى وتفعّل نحو تقلسى
وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما يزداد على ملحقات دحرج قلنس ؟
بزيادة النون وزنه فعل وزلزل من ملحقات دحرج على رأى
الكوفيين فوزنه ففعّل ومن المجرد عند البصريين ومضا عف
الرباعي فوزنه فعل وتزلزل مزيد زلزل اما تفعّل ٨ او تفعّل
والحق بعضهم افعّل نحو اطمان باقشعر ذهابا الى ان همزة اطمان
مزيدة فابواب الصرف اذا لم يعد زلزل وتزلزل يكون تسعة
وثلاثين سبعة منها اصول وما عداها مزيدة وهى على ثلاثة انواع
رباعي وخماسى وسداسى وكل منها ملحق او غير ملحق والثاني
من الرباعي ثلثة ومن الخماسى ستة وسادسها تفعّل من مزيدات

٧ حيث قال و للمزيد فيه بناء
افعلّل نحو احرّجيم وافعلّل
نحو اقشعر سـ
٢ يقال قلنس بمعنى البسته
القلنسوة وقلسى على وزن
سلقى سـ
٨ اذ تكرير الفاء فى الاوزان
غير معهود فيحمل على تكرير
اللام سـ

الرابعي ومن السداسي ثمانية اثنان منها مزيد الرابعي احر نجم
واقشعر والاول اما ملحق بدخرج وهو مع قلنس سبعة واما ملحق
بتد حرج وهو سبعة ايضا كما عرفت الا ان الالحاق في تمسكن
باعتبار ان ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان ميم
تمسكن كالواو وقعت في الوسط غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكروا
ان الزائد للالحاق لا يكون في اول الكلمة ولا يكون حرف
تضعيف ولا الفازدة ولا يكون مطردا في افادة المعنى حتى يحمل
على الغرض اللفظي وهو الضبط بالالحاق لعدم امكان حمله
على الغرض المعنوي بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا
افعل واخويه ملحقا بدخرج بل موازناله ولا تفعل وتفاعل ملحقا
بتد حرج وان ذهب الى الخافههما الزمخشري وابن الحاجب
فقبل ان ذلك منهما يجوز للنشاكل او لتسهيل الضبط ولم يجعلوا ٢
استفعل واخواته ملحقا باحر نجم وان جوز بعضهم الحاق اجلوز
لعدم التضعيف في الحرف الاصل وقد ذكرنا ملحق الرابعي
والخماسي وملحق السداسي اطمأن واقعنس واسلنق ملحقان
باحر نجم على المشهور فاقسام المزيدات باعتبار الالحاق وعدده ستة
ان قلت من اين يحكم احد المعادلين بالاصالة وعلى الآخر بالالحاق
(قلت معرف الاصل ونجده عن الزيادة كد حرج او قلة زيادته
كتد حرج واحر نجم او كثرة استعماله في كلامهم وعلامة الالحاق
اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومجلا فاحفظه فانه
بحث شريف وضبطه ٧ لطيف ﴿ فصل ﴾ هذا فصل وهو
في اللغة مصدر بمعنى الفاصل وفي عرفهم ما يفرق بين النوعين
من الكلام اذ ما قبله تعديد الابواب وما بعده بيان المشتقات منها

٢ على انه لا تقابل بين احر نجم
واخوات استفعل اصولا وزيادة
كما لا يخفى

٧ وجه الضبط ان المشتق اما
فعل واسم والفعل اما اخباري
او انشائي والاخباري اما ان يدل
على زمان سابق وهو الماضي
او على زمان لاحق وهو
المضارع وانشائي اما ان يكون
لطلب الفعل عن فاعل وهو
الامر او لطلب الكف وهو
النهي والاسم اما ان يشتق لمن
صدر عنه الفعل وهو اسم
الفاعل او لمن وقع عليه الفعل
وهو اسم المفعول

(في الوجوه) يعني الكلمات مأخوذة من وجه الشيء طريقه
والكلمات طرق المعاني فسميت بالوجوه (التي اشتدت الحاجة
الى اخراجها من المصدر) لضبط صيغها ولكثرة فروعها
وفيه تنبيه على اصابة المصدر في الاشتقاق لكن ينبغي ان يعلم
ان ذلك في مصدر الثلاثي اذ مصدر غيره مشتق من الماضي باتفاق
القريتين (وهي) اي تلك الوجوه (سنة الماضي والمضارع
والامر والنهي) اسم (الفاعل والمفعول) اعلم ان المشتق
من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات
العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة احدها الميم
مصدرية كانت اوزمانية او آلية والثاني التاء ممرية كانت اوفوعية
والثالث الباء تصغيرية كانت اونسبية ثم المضارع مأخوذ
من الماضي وسائر المختلفات اعني نفي الحال ونفي الاستقبال وتأكيده
والجحد المطلق والمستغرق والامر والنهي مأخوذ من المضارع
بزيادة ما ولا ولم ولا ولا الامر ولأناهي عليه وكذا الصفات
الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة الفاعل واسم
المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأي الجمهور
بشهادة احتمال الازمنة الثلاثة في زيد ضارب الان او غدا او
امس واستنار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم في نحو زيد ضارب
وانت ضارب وانا ضارب واما عملها فهو وان كان باعتبار اسناد
الحدث الى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل
الاصطلاحيين واما فعلا التعجب فأخوذان من اسم التفضيل
لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضي والامر ومعناهما الى معنى
المصدر والمص اقتصر على ذكر الاقسام الستة اكتفاء بالاحوج

ون

٧ وقال بعضهم ان اسم
الفاعل وسائر الصفات مشتق
من المصدر ابتداء لان
الاحتياج من الدلالة على
معانيها الى معنى الحدث لالى
لفظ المضارع ولالى معناه ولذا
لا يشترط في عملها معنى الحال
والاستقبال عند البصر بين
لان العمل باعتبار اسناد الحدث
الى ذات ما فعل حقيقي

الى البيان ولا توقف معرفت المشتقات على معرفة المصدر
 وناسب ضبط صيغته القياسي فصله اولا بقوله (فاما المصدر)
 وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلا يتخلو من ان يكون
 مما او غير ميمى) والمراد بالميمى ما يكون في اوله ميم زايد فتحومد
 ومن غير ميمى عرفا (فان كان غير ميمى) قدم الميمى في اللف
 لكون مفهومه وجوديا وفي النشر غير ميمى اخراجا من البين
 لانه سماعى غير داخل تحت الضبط والمزيدات خارجة عن البحث
 ولذا اطلق قوله (فهو سماعى) ولم يقيد بقوله ان كان ثلاثيا
 (ونعنى) ولم يقل اعنى اشارة الى ان التفسير الاى ٩ متفق عليه
 عند الصرفين (بالسماعى) يعنى يكون المصدر سماعيا
 (انه) الضمير للشان (يحفظ كل مصدر) مخصوص لصيغة
 (على ما جاء) وسمع (من العرب ولا يقاس) اى لا يجرى
 القياس (عليه) وهذا التفسير صادق على غير الميمى الثلاثى
 (لانه لا قياس لمصدر الثلاثى) ولو ما بنى منه للبالغة والتكثير
 في الفعل نحو التهذار بمعنى الهذار الكثير والحشيشى بمعنى الحش
 البلع كما هو مذهب سبويه لانه في الثلاثى فقط ومصدره سماعى
 وقال العلامة الزمخشري ينبغي ان يكون ذلك قياسا لانه كثير
 الاستعمال ثم اوزان مصدر الثلاثى على ما وجدت احد واربعون
 يتدرج بعضها في بعض نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين
 وفعله كذلك وفعل كذلك وفعلان كذلك وفعلان بفتحين
 وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل بالفتح وكسر العين
 وفعله بفتح العين وكسرها وفعلان بحركات الفاء وفعله كذلك
 وفعله بالفتح وفعل وفعل بفتح الفاء وضمها وفعله بالضم

٩ يعنى التفسير المذكور لمصدر
 السماعى مطلقا اعم من ان
 يكون مجردا او مزيدا فيه فلا يلزم
 من قوله لانه لا قياس الى آخره
 ان يكون الدليل عين الوعوى
 او جزؤه

وفي بعض النسخ ورد التهذار
 اى الهذر التكثير بال دال
 المهلة يقال هذر الشراب
 يهدر هذرا كذا في عرايس
 المحصل للامام الرازى

٧ نحو مدخل ومرجع ومكرم

وهو نادر عدهم مفعلا
من الاوزان السماعية لانه ليس
فيه اطراد تام عدهم اياه
قياسيا نظرا الى ان فيه اطراد
في الجملة **سند**

٦ نحو قاتما وغناك الله
عائيه وبإيكم المفتون اي الفتنة
سند

٢ نحو الدليلي والخلفي **سند**

٨ الاصل اجواب واستجواب
وتسلي حذف العين او اللام
وعوض التاء وقد يسقط التاء

ويبدل عنها المضاف اليه
بنحو اقام الصلوة ونظيره عدة
في قوله واختلفوك عند الامر

الذي وعدوا **سند**

٩ اصله معون تقل ضم الواو
الى ما قبلها وهما مصدران
سند

٤ ومحسن فانها اشارة المصدر

والزمان والمكان **سند**

٦ بمعنى اوزمانه او مكانه لان

الكلام في اشتراك المفعول بين

الثلاثة وافعال هذه الاسماء يفهم

منها لان ميمها يدل حرف

المضارعة فافهم **سند**

ومفعول ٧ بحركات العين ومفعلة بفتح العين وكسرها وفاعل ٦
وفاعلة ومفعول وبناء ابا لغة تفعال بفتح التاء وكسرها والفعل
بكسر الفاء وفتح اللام ٢ (واما مصدر غير الثلاثي) من الرباعي
المجرد والمزيدات فهو (قياسي) يحيى على سنن واحد كالفعلة
والفعلال من المجرد والافعال والتفعل والانفعال والاستفعال
من المزيدات غير ان الافعال والاستفعال اذا بنيا من الاجوف
والتفعل اذا بنى من الناقص يعل حرف العلة منها ويعوض عنها
التاء في الآخر من اجوب ٨ نحو اجابة واستجازه من استجوز وتسليه
من سلى واما نحو كلاما بكسر الكاف وتشديد اللام ونحالا
بكسر التاء فلغة اهل اليمن واما زازالا بفتح الزاي فثقل
مضاعف الرباعي والافصح كسر الزاي (وان كان) اي المصدر
(ميميا) فالضابطة فيه انه (فينظر في عين الفعل المضارع
فان كان) عينه (مفتوحا او مضموما فالمصدر) الميمي (و)
كذا اسمي (الزمان والمكان منه) اي مما كان عينه كذلك
(مفعول) في الوزن (بفتح الميم) للتحفة وكثرة استعماله
(والعين) اما مجيئه بالفتح من مفتوح العين فلهنوافق واما
من مضموم العين مع ان في الضم توافقا فليرفضهم مفعلا بالضم في
كلامهم ونحو مكرم ومعون ٩ من النوادر واختير الفتح على الكسر
لخفته (وسكون الفاء) لدفع توالي اربع حركات وانه قريب
بسبب التوالي اعني الميم مفتوح ومشرب ٤ من المفتوح ومدخل
من المضموم (الاما شد) وبجى بكسر العين (نحو المطلع
والغروب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ٦ ثم جعل اسما لما بنى
للعادة سجد فيه اولم يسجد (والمنسك) بمعنى النيك وهو

العبادة (والجزر) لكان الجزر وهو نحر الابل (والمسكن
والنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمي به لانه موضع
مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسي اى موضع
ولدت فيه (والمحشر) الحشر الجمع (والجمع) فان هذه
الاسماء مفعول (بكسر العين وان كان القياس) فيها
(الفتح) لانها من يفعل بضم العين سوى الجمع فانه
من مفتوح العين وقد جاء الفتح في بعضها ومنه قراءة حتى
مطلع الفجر وقوله تعالى ولكل امة جعلنا منسكا وحتى ابليغ
جمع البحرين وقال سبويه اذا اريد بالمسجد موضع السجود فهو
بالفتح لاغير ولم يذكر فتحا ٢ لقلة استعماله بفتح الميم بل بكسر
اتباعا لكسر الخاء فهو اسم لثقب الانف ولعل قوله نحو اشارة
الى ان ما شذ نحو المحصر فيما ذكر اذ منه نحو المحمد والمظنة
ووجد في بعض النسخ والمرفق وهو من الرفق ضد العنف
(وان كان) ذلك المضارع (مكسور العين) فالمصدر
الميمي منه مفعول بفتح الميم والعين) للتحفة كالمضرب بالفتح
(الا ما شذ نحو المرجع والمصير) ومنه المحيض والمجى
ومنه المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك فصوره المحصر
للاشارة الى قلة ما خالف الضابطة المذكورة (فانهما مصدران
وقد جاء من يفعل بكسر العين) مشتركين في الوزن
مع الزمان والمكان لخطفة الكسرة ههنا بشهادة الذوق (والزمان
والمكان منه) اى مكسور العين على (مفعول بكسر العين)
كالمجلس وذلك للتوافق في العين وللإشارة الى انحطاط رتبة يفعل
بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر (هذا)

٩ من التخيير وهو الصوت
بالانف

٤ او نقول حذف لفظ نحو
اعتماد على انفسها به بياض

وان كان مصدرا فبالفتح
من

اي الحكم المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان والمكان
 فيما عين مضارعه مفتوح او مضموم ومفارقة بينهما فيما عين
 مضارعه مكسور لبس بمطلق بل (في الصحيح) وقد ذكرت
 الامثلة منه (و) الفعل (الاجوف ٧) نحو مقال من يقول
 ويخاف من يخاف للثلاثة ومبايع من يبيع للمصدر ومبيع للزمان
 والمكان (والمضاعف) وان كان معتل الفاء نحو يسر
 من يسر بالضم ومود من يود بفتح الثلاثة ومغرم من يفر
 بالكسر بفتح الفاء للمصدر وكسرهما للزمان والمكان (والمهموز)
 غير المثال والناقص نحو ماخذ ومسأل بالفتح للثلاثة وما زر
 من يأزر بالكسر بفتح الزاي للمصدر وبكسرهما للوضع (اما
 الناقص ٦) اورد اما لانه تفصيل حكم ما بقي مجملا (فالمصدر
 المبني والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء)
 فيما قبل الواو يفضى الى القلب فلبس البناء وفيما قبل الباء ثقل
 (من جميع الابواب) اي سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مضموما
 او مكسورا نحو مرعى ومدعا ومرعى من يرعى ويدعو ويرعى
 للمصدر والزمان والمكان (وفي معتل الفاء) غير المضاعف
 (مفعل بكسر العين من جميع الابواب) نحو موجل ٣ وموجه
 وموعد وميسر من يوجل ويوجه ويوعد وييسر واما كسر
 العين في المثال اما في الواوى فلان الكسر مع الواو اخف من القح
 معها اذا المسافة بين القحمة والواو منفرجة واما في البائي فالفتح
 بعد الباء كالصعود من السفلى الى العلو فيثقل على اللسان قال
 بعض الكامل مجيء مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا
 محذوفا فاؤه في مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين

٧ ويحي المصدر من الاجوف
 البائي على مفعل بالكسر لكن
 بطريق الفرعية ككسر ميم
 منخر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ
 ما جاء بطريق الاصاله
 كالكسر في المحيض
 ٤ وقرى ابن المقرب بكسر الفاء
 اسم مكان
 ٦ خرج به في المغرب
 ٦ قدم ذكر الناقص لان مفعل
 بالفتح في الكل اقرب الى
 القياس من مفعل بالكسر
 للثلاثة
 ٣ نحو موجل

والزمان والمكان بكسرها وان كان باثبات حكمه حكم الصحيح
 صرح به صاحب المغرب انتهى (واللفيف المقرون كالناقص)
 في بجى الثلاثة على مفعّل بالفتح مطوى من بطوى ومأوى
 من بأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) في بجى
 الثلاثة على مفعّل بالكسر نحو موفى من بقى بالكسر ومو بجى
 من يوجى بالفتح ولم يجى اللفيف من يفعل بالضم لثقله مع حرف
 العلة ولثلاث يلزم قلب الياء واوالا نه مهجور اعلم ان المفروق
 يشبه المثال والناقص ففهم من حله على المثال كالمصنف اذا المنطور
 او لاء الفعل فالحاقه بما يناسبه في الفاء اولى ومنهم من حمله
 على الناقص ليطرد بالمقرون واختاره بعض الكمل وذكرها
 هنا ضابطة فقال ان مفعّل بالكسر لمصدر المثال الواوى
 المحذوف فاؤه في مستقبله والزمان والمكان من المثال الواوى
 ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام وان مفعّل بالفتح لغبر
 ما ذكر جميعا ولما فرغ المصنف من المصدر الثلاثى قال (وان كان
 الفعل زائدا على الثلاثى) سواء كان رابعا مجردا او من المزيادات
 (فالمصدر الميمى والزمان والمكان و) كذا اسم (المفعول
 من كل باب) زائدا على الثلاثى (يكون على وزن مضارع
 مجهول ذلك الباب الا انك) اى لكن الفرق انك (تبدل حرف
 المضارعة بالميم المضمومة) تشترك صيغة الزمان والمكان
 والمصدر الميمى مع اسم المفعول فيما فوق الثلاثى للاختصار
 في كثير الحروف ولما شبه الزمان والمكان بالمفعول في ان لا يكون
 عمدة وفي ان يتعلق به الفعل والمصدر يشار كهما في الثلاثى غالبا
 فكذا في ما فوقه نحو مدحرج ومكرم ومستخرج لكل من المفعول

معنى لم يشارك المفعول معها
 في الثلاثى بل تميز عنها بصيغة
 على حدة لخفة الثلاثى وثقله
 ما فوقه ولما مناسبة المفعول معها
 ان لا يكون مما لا يعقله لسانه
 لذا لم يشترك الفاعل معها
 به

والزمان والمكان والمصدر غير أن المفعول من اللازم يأتي بزيادة
 حرق الجرفي آخره دون قرائنه نحو متدحرج به وهذا الفرق
 لكونه بالخارج عن الوزن لم يتعرض له الامام (و) اما (الفاعل
 منه) اي من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو
 (بكسر العين) اي بكسر العين ما قبل الاخير للفرق بينهما ما قبل
 (الاخر) الذي هو عين في الثلاثي وذلك لان الفاعل مأخوذ من
 معلوم المضارع وهو بكسر ما قبل الاخر فيما فوق الثلاثي ولما فرغ
 من بحث المصدر شرع في ذكر الوجوه المشتقة منه على الترتيب
 السابق فقال (واما الماضي) ثلاثيا اوزاذا عليه وهو فعل دال
 بالوضع على معنى موجود قبل الاخبار (فلا يخلو من ان يكون
 الفعل) يعني الحدث الدال عليه جزئيات الماضي (معروفا) بان
 يسند الى فاعل معلوم (او مجهولا) بان يسند الى فاعل مجهول
 ووصف الفعل لكونه معلوما او مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا
 ومتكلما مجازا وباعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالخرف

الاخير من الماضي) اي من فعل ماض مبنى للمعروف (مبنى
 على القتح ٧) لان الاصل في الافعال البناء ولم يبن على السكون
 مع انه الاصل في البناء لمشا بهته العرب في الجملة اعني انه يقع نعتا
 للنكرة كاسم الفاعل نحو مرتت برجل ضارب وبرجل ضارب
 فعُد له عن اصل البناء الى الحركة واختير القتح لانه اخ السكون
 لكونه جزء الالف في القتح رماية الاصل في الجملة (في الواحد
 والتثنية) قوله (مذكرا كان او مؤنثا) قيد لكل منهما ولم يوجد
 هذا القيد في بعض النسخ فثبت يؤل الواحد بذى الواحدة
 فيعم المؤنث ولا بد من قيد الغائبين فكانه اكتفى بانفهامه مما

٧ المراد من القتح ههنا وبالضم
 في الجمع اعم من اللفظي
 والتقدير يري ليشتمل نحو رمي
 وغروا تأمل س

٢ نظيره قوله تعالى بقرة
 لا فارض ولا بكر س

ثم ادخلت همزة الوصل في اوله ومعناه العجز وقد يراد به حلقة
 الدبر (و) همزة (ايم) وهو مفرد كآجر وأنت عند البصر بين
 من اليمين بمعنى البركة ومعنى قولهم ايم الله لافعلن بركة الله قسمي
 لافعلن كذا وقد يحذف نونه وقد يكسر همزة والتصرف
 في الكلمة دليل افرادها وجمع يمين عند الكوفيين وهمزة همزة
 قطع و سقوطها حال الدرج لكثرة الاستعمال (وهمزة
 الماضي) اشار باعادة ذكر الهمزة الى شروعه نونا آخر فان همزة
 ما ذكر من الاسماء العشرة سمعية وهمزة ما عداها اسماء
 او فعلا او حرفا قياسية (و) همزة (المصدر والامر) قوله
 (من الخماسي والسداسي) قيد للثلاثة (و) همزة (امر الحاضر
 من الثلاثي وهمزة المتصلة بلام التعريف) مثل الغلام والفرس
 وفي كلامه اشارة الى المختار ان اداة التعريف اللام
 وحدها ثم شرع في بيان حكم همزة الوصل ليثبت في ضمنه مدعا
 وهو كسر اول الماضي من السداسي وبعض الخماسي فقال
 (وهمزة الوصل محذوفة ٢) اي تحذف من اللفظ (في) حال
 (الوصل) لحصول المقصود بدونها وهو امكان النطق بالساكن
 الذي بعدها (ومكسورة في الابتداء) لانها ساكنة في الاصل
 والوصل في تحريك الساكن المكسر لانه لما لم يدخل القبيلتين
 من المعرب وهما المضارع وغير المنصرف صار اقرب الى البناء
 من الفتح والضم وانسب في الابدال عن السكون فلما كسرت
 همزة الوصل لم يفتح اول الماضي معها ثم لم يوجد الحكم الاخير
 في بعض همزة الوصل استثنى بقوله (الا ما اتصل) اي الهمزة
 اتصلت (بلام التعريف و) الا (همزة ايم فانهما) اي

٢ وبق في الخط في اكثر
 المواضع

المهمرتين (مفتوحان في الابتداء) لكثرة الاستعمال وعند الخليل
 الهمة في لام التعريف للقطع وسقوطها في الوصل لكثرة
 الاستعمال (وما يكون) عطف على ما اتصل أي والاهمة
 تكون (في أول الامر الحاضر من يفعل بضم العين فانها)
 تلك الهمة (مضمومة في الابتداء نبعاً للعين) نحو انصر
 يعني لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والساكن
 ليس بخارج (وكذلك) همة الوصل (مضمومة في)
 فعل (الماضي المجهول من الخماسي) نحو افعل (والسداسي)
 نحو استفعل واخرج بها ٧ هرباً من الخروج المذكور ولما فرغ
 من بيان معلوم الماضي شرع في مجهوله بقوله (وان كان الفعل

٧ يشير بزيادة الباء الى ان مجيء
 المجهول من اللازم بواسطة
 حرف الجر

مجهولاً فالخرف الاخير منه) يعني من الماضي (يكون مثل ما يكون
 في المعروف) أي يكون مبنياً على القمح في الواحد الغائب
 والواحدة الغائبة وثنيتها وعلى الضم في جمع المذكر الغائب
 وعلى السكون فيما عداها (والحروف التي قبل الاخير) أي
 ما قبل لام الفعل (مكسورة ابداء والساكن) في معلومه
 (ساكن) في مجهوله (على حاله وما يتي) مما ذكر اعني الحرف
 الاول في الثلاثي والرابعي او الحرف الاول مع اول المتحرك منه
 في الخماسي والسداسي (مضموم) انما اختير ضم الاول وكسر
 ما قبل الاخير في المجهول لان معناه وهو اسناد الفعل الى مفعول
 غريب عن العقل فوضع له لفظ غريب عن اوزان الكلم لئلي
 غرابية اللفظ عن غرابية المعنى ٤ (واما المضارع) شروع
 في ثاني الوجوه الستة وهو اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة
 التامة سمي به لمشابهة اسم الفاعل لفظاً أي من حيث الحركات

٤ اذ لا يوجد فعل بضم الاول
 وكسر ما قبل الاخر الا منقولا
 لامن المجهول فيجوز ثل

والسكنات ومعنى من حيث ان المتبادر منهما الحال نحو زيد
مصل ويصلى واستعمالا اى من حيث الوقوع صفة للكرة نحو
مررت برجل ضارب او يضرب ودخول لام الابتداء نحو ان زيدا
لقائم اوليقوم (فهو) الفعل (الذى فى اوله حرف من حروف
اتين بشرط ان يكون ذلك الحرف) نذ كبر اسم الاشارة بتأويل
الحرف بالزائد (زائدا على الماضى) اى على ماضى نوعه فمثل
اكرم وتكسر لا يكون مضارعا ثم الغرض من هذا التفسير تمييز
المضارع من ماضى مثلهما لا قصد تعريفه حتى يتوجه سؤال
تحصيل المضارع بالتعريف (وحروف المضارعة) وهى حروف
اتين كما اشار اليها (مفتوحة ٢ فى) المضارع (المعروف)
اختيارا للاول بالاخف (من جميع الابواب) من الاصلى وذوالزيادة
(الا من الرباعى اى رباعى كان) اى سواء كان مجزعا او مزيدا
على الثلاثى (فانها) اى حروف المضارعة (مضمومة فيه)
اى فى الرباعى اذ من جعلته باب الافعال وهو يفتح حرف المضارعة
يلبس الثلاثى فعمل غيره عليه اطرادا للباب ولم تكسر بدل
الضم لان ثقله هناك اكثر من الضم بشهادة الذوق ولا اشكال
يضم بهريق لانه رباعى والهاء مزيدة على خلاف القياس
(وما قبل لام الفعل المضارع مكسورة) لتغاير الفرع الاصل
اعنى الماضى (فى الرباعى والخماسى والسداسى الا من يتفعل
ويتفاعل) من مزيد الثلاثى (ويتفعل) من مزيد الرباعى ويقاس
عليه لمحقاقته (فانها) اى ما قبل لام الفعل (مفتوح فيهن)
اى فى هذه الابواب نحو يضارب السكون اعنى القم عن سكون
الثانى وجبرا للحقة الغائبة من الطرف الاول (وفى المجهول

٢ وحده ما يدل هيئة على ايقاع
حدث فى الحال وفى الاستقبال
س

حرف المضارعة مضمومة لان الضم الثقل يناسب مجهول القلب استعمالا مع ان في غير الضم مزية الفرع على الاصل وهو مجهول الماضي فان اوله يضم كما مر (والساكن) في معروفة (ساكن على حاله) في المجهول لعدم موجب التغير (وما بقى) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح كله) اى كل ما بقى اثنين او اكثر (ماعدا لام الفعل) اى الحرف الاخيرة (فانها مرفوعة

في المعروف والمجهول) بالعامل المعنوى وهو هنا وقوع المضارع موقع اسم الفاعل في كونه صفة للنكرة وارتفاعه اما بالضمه فقط او تقديرا او بحرف قائمه مقام الحركة وهونون التثنية وجع المذكر غائبا او مخاطبا واما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير

الجمع وعلامة التأنيث فاقبلها ساكن على البناء خارج بقوله وما بقى فلذا لم يستثن اياها عن حكم الرفع وبأجله اللام المتحركة

مرفوعة (ما لم يكن) اى لم يوجد (حرف ناصب) وهى اربع ان المصدرية ولن لنا كيد النفي وكى للتعليل واذن للجواب والجزاء

(ينصبها) الهاء عائد الى اللام وينصب صفة الناصب لافادة الجنسية والعموم كما في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه

او اسيناف كانه قبل ما يكون عند الناصب فاجاب بانه ينصبها (اوجازم) اطلقه ليعم الاسماء المنقوصة التى بمعنى ان والحرف

الخمسة وهى لم ولما وهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه الا ان فى لما استعراق وفيه توقع اى يستعمل كثيرا فيما فيه رجاء فان

معنى لما يضرب انه لم تقع الضرب الى الآن ولكن وقوعه متوقع ويحوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها ولا بد

خل عليه ادوات الشرط فلا يقال ان لما يضرب وينال

هـ هذا عند البصريين وعند الكوفيين هو تجرده من الناصب والجازم وفى كلام المصنف ايماء الى ذلك المذهب

والسرفيه ان الشئ اذا بلغ حده مال الى ضده فلما كمل معناه

الفرعى وهو نفي الماضي توقع ثبوت الفعل فى الحال وفى

الاستقبال والجزم بامثاله لمشا بهتها بان فى نقل المعنى

وتغير اللفظ دال على تغير المعنى

٩ قد عرفت ان المضارع مأخوذ من الماضي الالة اخرج عن بناء لمشابهة الاسم العرب لفظا ومعنى فاشتق منه الصفات والافعال العربية كائني والمجد والامر والنهي والادوات السبع المأخوذة من حروف (اليوم تنساه) وهي ما ولا ولن ولم ولما ولا من الامر ولاء الناهية فإلى الناهية لعدم اخرجهما المضارع عن معناه لم يكن لهما تأثير في لفظه ايضا ولن مأخوذ من لان بالحذف ولا فادته التأثير الذي فيه تغيير المعنى في الجملة غير لفظه في الجملة بالنصب ولم ولا يغيران المضارع الى معنى الماضي فغير لفظه بالجزم الذي هو ابعد من المعربات اذ السكون اصل في البناء وزيادة على لم في لما افادة التأكد والاستغراق في التثنية وكال الشيء شرف الى

ان لم يضرب ولا استغراق ولا توقع في لم ولا تحذف فعله وان للشرط والجزاء ولا من الامر لطب الفعل ولا للنهي عنه (يجزمها) اي يجزم لام الفعل وهذا اما مسقة او استيناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكد لان ذلك بعد خروج المضارع الى معنى الانشاء فكأنه لا يلحق المضارع (واما الامر) وهو يطلب الفعل عن الفاعل (والنهي) وهو طلب الترك او الكف عن الفاعل (فانهما يكونان على لفظ المضارع) هذا يفيد ان معلوم امر الحاضر خارج عن البحث لانه يتغير لفظ المضارع ولهذا اخرجته عما كان على لفظ اصله (الا انها) اي الامر غير معروف امر الحاضر والنهي مطلقا (بجزوم ان) بدخول لام الامر ولاء الناهية (وعلاوة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و) نون (جمع المذكر) غائبا او محاطا (و) سقوط نون (واحدة المخاطبة) لانها نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجزم كالحركة (وفي البواني) اي علامة الجزم في غير الاصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) قوله (الصحيحة) صفة اللام فان اسماء الحروف مؤنث سماعي فيدخل في حكم السكون غير معتل اللام مثلا او جوف او غيرهما (وسقوط لام الفعل المعتلة) يعني علامة الجزم في الناقص واللقيف سقوط لامة لانها حرف علة وهي بمنزلة الحركة في قبول التغير خصوصا اذا وقع في الاخر الذي هو محل التغير فتحذف بالجزم (سوى) استثناء منقطع اذ المستثنى غير داخل فيما قبله اي لكن (نون جمع المؤنث فان نونها ثابت في الجزم وغيره) من النصب والرفع يحولن يضربن لانها لبست بنون اعراب بل ضمير فاعل كالواو في جمع المذكر فتثبت

على كل حال (وامر الحاضر المعروف) لبس على لفظ المضارع
 بل (تحذف منه) أي من المضارع مخاطب (حرف المضارعة
 وتدخل همزة الوصل) للابتداء (ان كان ما بعد حرف المضارع)
 ساكنا (و) اما (ان كان متحركاً فسكن آخره) يعني يكتبني
 بأسكنه ولا يثبت أوله همزة الوصل لعدم المقضي نحو عد من تعد
 وجرب من تجرب ونحوها (وهو) أي الامر الحاضر المعروف
 (مبنى على الوقف) والسكون لا يعمل لأن الأصل في الأفعال البناء
 ولا مشابهة بينه وبين المعرب أعني الاسم الفاعل بوجه ما حتى
 تعرب كالمضارع أو يثبت على الحركة كالماضي فيني على السكون
 وذلك مذهب البصريين وعند الكوفيين معرب مجزوم قالوا
 حذفت لام الامر واعطى أثرها وهو الجزم لما وضع موضعها
 وهو الهمزة (والمبنى على الوقف كالمجزوم في اللفظ) أي في قطع
 آخره عن الحركة لا في الحقيقة لأن سكون المجزوم بعامل
 وسكون الموقوف بدونه (واما) اسم (الفاعل) وهو اسم مشتق
 لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث ٣ آخره عن الامر وانتهى لانها
 أكثر تصرفاً منه وكثرة التصرف أصل في الفع (فينظر في عين
 الفعل الماضي) هذا يشعر بان اسم الفاعل مشتق من الماضي
 عنده وقوله في المعتلات وكان أي قائل في الماضي قال يقوى ذلك
 فوجه ذلك سهولة الاشتقاق ومناسبتها في ان يستعمل فيما وقع
 ويحتمل ان يوافق الجمهور في اخذه من المضارع والنظر الى عينه
 لكونه اسهل ضبطاً ولذا لم يعمل في ما بعد وكان في الأصل قال ثم انه
 اراد باسم الفاعل ما يعم الصفة المشبهة ولذا اورد اوزانه نحو
 احمر ونبه على كثرة اوزانها في بحثه والمشهور انها اسم لمن قام به

عزوا له فلهذا يتوقع في ما يعمل
 بزوال ثبوت الفعل في الحال او
 الاستقبال وكذا لام الامر ولان
 الناهية يغيران الى معنى الانشاء
 والطلب وتغيير اللفظ على
 حسب تغيير المعنى قلة وكثرة
 ولام الامر مأخوذ في لا بالكسر
 والقصر دلالة على نقص
 انتهى وانقلابه الى الطلب منه

٤ الجزم سكون حاصل بالعمل
 وأصل الجزم القطع والجازم
 يقطع آخر المضارع عن
 الحركة ونائبها

٣ فتحوا واجب ودائم وابق
 دلالتها على الثبوت بالمادة
 لا بصيغة ومدلول الصيغة
 متروك بالعقل او الشرع

الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوي لبس غرض الصرفي
 (وان كان) عين الماضي (مفتوحا فوزنه ناصر) اى فاعل غالبا
 نحو ضارب وفانح (وان كان) العين (مضموما فوزنه عظيم)
 ووزنه فعيل يأتى ايضا للمصدر نحو وجيف والمفعول نحو جريح
 بمعنى المجروح (و) وزنه (ضخم) اى فعل بفتح الفاء وكسر العين
 وقبل سكنونها (وان كان) عين ماضيه (مكسورا فوزنه من المتعدي
 عالم) اى فاعل (ومن اللازم يأتى على اربعة اوزان) فعيل وفعل
 وافعل وفعلان (نحو مريض وزمن بفتح الزاى وكسر الميم واحمر)
 وهو (للمذكر) ولما كان فى تصريفه خفاء قال (وجراء) بالمد
 (للمؤنث) مفردة (وجعهما) اى جمع المذكر والمؤنث (حمر
 بضم الحاء وسكون الميم) قدم الجمع فى بيان صيغته لغرابته (وثنية
 احمر احمران وثنية جراء جراوان) بقلب الهمزة واوا
 على غير القياس (وعطشان للمذكر) المفرد (وعطشي بفتح
 العين وسكون الطاء وبالقصر للمؤنث المفردة وجعهما) اى
 جمع عطشان وعطشي (عطاش بكسر العين) باستواء جمع
 المذكر والمؤنث ايضا (وثنية عطشان عطشانان وثنية
 عطشي عطشان) وللصفة المشبهة التى هى اسم مشتق لنسبة
 الذات الى صفة غريزة اوزان غير ما ذكر ففعل لها سبعة عشر
 وزنا بالاستقراء ففعّل يسكون العين وحركات الفاء نحو شكس
 وصلب وملح وفعل بفتح الفاء وحركات العين نحو حسن وخشن
 وعجّل وفعل بكسر الفاء والعين وبضعهما نحو صغر وجنب
 وفعال بفتح الفاء وضعمها نحو جبان وشجاع وقبل بفتح العين
 وكسرها نحو شيطم وجيد وفعل بفتح الفاء والياء نحو حرّ يص

وفعل وفعل واذل وفعلان نحو سليم وغبور وابليج وغضبان
ولعدم انحصار الاوزان فيما ذكره قال (واختصرت) بحث اسم
الفاعل (بذكر ما يمكن ضبطه) من اوزان الفاعل (وترك
ماعداه) الى ما عدا لا يمكن ضبطه حذرا عن الاطالة وفي كلامه
اشارة الى ان اكثر اوزانه سماعي بل القياس هو وزن فاعل (واما)
اسم (المفعول) وهو اسم المفعول وهو اسم لذات من وقع عليه
الفعل (من جميع الثلاث) اى سواء كان عين ماضيه مفتوحا
او مضموما او مكسورا (فوزنه مجبور وكثير) اى وزنه اثنان
قباسي وهو مفعول وسماعي وهو فعل غير ان اسم المفعول من فعل
بالضم يؤتى بواحدة الجار ولذا اخير نسخة كسر بالسين بمعنى
المكسور على كثير بالثاء ٧ ثم وزن فعل مشترك بين الفاعل والمفعول
فاذا كان للمفعول يستوي ٢ فيه المذكر والمؤنث والفارق بينهما
الموصوف نحو رجل قتل وامرأة قتل اى مقولة وان لم يذكر
الموصوف لابد من التاء خوفا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة
او كذا اذا انتقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان ذكر
لموصوف نحو كبش ذبيح ونجعة ذبيحة والذبيح اسم المذبوح واذا
كان فعل للفاعل بين المذكر والمؤنث سواء اجريا على الموصوف
اولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة اى ناصرة ومررت بنصير زيد
وبنصيرة (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد) على الثلاثي
(في بحث المصدر الميمي) اى بنا هناك مناسبة انهما من مافوق
الثلاثي بابدال حرف المضارعة بميم مضمومة فلا وزن لهما غير
ما ذكر ولا تعرض له هنا ولكن ينبغي ان يعلم ان الفاعل والمفعول
قد يشتركان في الصفة بسبب الاعلال او الادغام والفرق

لان كثيرا بالتاء لازم
٢ وانما سوى بين المذكر
والمؤنث اذا كانا بمعنى المفعول
وفرق بينهما اذا كانا بمعنى
الفاعل للفرق بين فعل بمعنى
المفعول وبين فعل بمعنى
الفاعل ولم يعكس لان عدم
الاستواء اصل فاعطى للفاعل
الذى هو الاصل

بالاختلاف التقديرى نحو مختار اصله مختير بكسر الباء فى الفاعل
 وفتحها فى المفعول ونحو منجأ أصله منجأ ب بكسر الباء
 الاول فى الفاعل وفتحها فى المفعول هذا اذا كان الفعل متعديا
 واما اذا كان لازما فالمفعول يفرق بأشياء حرف الجر نحو منصب
 فيه ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة أى بمعنى
 التكثير والتكرير مخالفة لاوزان ما لم يوضع للمبالغة اتمم بحثهما
 بذكرها بقوله (واوزان المبالغة ٧ للفاعل) على انواع منها
 (جهول) لكثير الجهل وزن فاعول اذا كان بمعنى الفاعل
 يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون
 بمعنى المفعول حينئذ يفرق بينهما نحو ناقة حلوبة وبغير حلوب وبأى
 هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الاوزان بالمبالغة بالنسبة
 الى الفاعل بغير المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصديق
 (وكذاب) بالفتح لكثير الكذب (وغفل) بضم الغين والفاء
 لكثير الغفلة وفعل يئى للصفة ايضا نحو جنب (ويقظ ٤ بفتح
 الباء وضم القاف) مبالغة يقظان فى مختار الصحاح رجل يقظ
 بضم القاف وكسرهما أى مستيقظ حذرا ويقظ من نومه فهو
 يقظان والاسم اليقظة (ومدرار) يقال السماء مدرار تدر
 بالمطر أى تسيل منها بالكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة
 الكثير أى فى الكلام فان اصل الكثرة مدلول المسادة الصيغة المبالغة
 فيهما (واعنة) بضم اللام وفتح العين لكثير العنة ٢ (فان اسكنت
 العين من الوزن الاخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول)
 أى لمبالغة المفعول قال فى مختار الصحاح ورجل لعنة يلعن الناس
 كثير اولعنة بالنسكين يلعن الناس وفى قوله من الوزن الاخير

٧ واوزان مبالغة اسم الفاعل
 اسم مشتق لنسبة الذات الى
 وصف مفيد بالكثرة وهى ايضا
 مخصصة بالثلاثى واوزانها
 ترتقى الى ثمانية عشر
 ١ ويقظ بفتح الباء وضم القاف
 وذكر فى المصباح المنير كونه
 بكسر القاف وفى القاموس
 بضم القاف وكسرهما
 أى كثير اقال ابن الهمام فى باب
 اللعان ومنه رجل لعنة بفتح
 اذا كان كثير اللعن تغيره
 وسكونها اذا لعنه الناس كثيرا
 انتهى فالقول بأنه بالسكون
 مبالغة الفاعل لا المفعول مما لا
 يلتفت اليه

تعميم للحكم المذكور يقال ضحكة بفتح الحاء اى كثير الضحك
وضحكة بسكونها اى يضحك منه كثيرا ومن اوزان مبالغة الفاعل
طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وتجاب بالضم وتخفيف
الجيم اى البلغ فى العجب ومجزم لكثير الجزم اى القطع وعلامة
لكثير العلم وراوية بكسر الواو لكثير الرواية فى القصص ومجزامة
لكثير القطع للمودة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء والراء وهو
الخوف بمبالغة فرق صفة مشبهة قال فى عرايس المحصل
الفروقة الخائف الذى اشتد فرعه وخوفه والتاء فيه للمبالغة
فى الذم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن اوزانه فيقول
نحو قويم اصله قيووم من اقام الامر اذا حفظه ووزن فعال بالفتح
اصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور
والاوزان التى فى آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعالة تجمع
على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنيث منها كصيغة
التذكير ويستوى التذكير والتأنيث ايضا فى فاعل ومفعول ومفعول
الاعدوة ومسكنة فانهما محمولان على حديقة وفقيرة حمل النقص
على التقيض فى الاول وحل النظر على التظير فى الثانى وما عدا
ذلك على القياس المشهور ولا بأس بان تذكر على طريق التمهيد
من الوجوه التى ترك ذكرها اعانة للطالب على ضبط المشتقات
فقول اولاً قد عرفت ان المصدر المبنى وهو ما وضع ليدل على
حدث فقط بيم زائدة يشترك غالباً فى الصيغة مع اسم الزمان الذى
هو اسم مشتق من يفعل ٧ زمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان
الذى هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل الا ان المصدر المبنى
كثير المبنى لا يصرف اذ لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث

ومنه نسبة لكثير المعرفة
بالانساب جمع نسب اى متشابه
فى تلك المعرفة كذا نقل من
اساس ومن عرايس المحصل
س

٧ اذ الفرق فى بفعل بالكسر غير
الناقص واللفظ المعرون
س

الى صيغة التثنية والجمع والتأنيث وأن كلا من الزمان والمكان
 يصرف على ثلاثة اوجه ووجهه في الثلاثي مفاعل نحو مضارب
 وفي المزيادات بالالف والتاء نحو مستخرجات ويحيى المكان بالتاء
 على غير القياس نحو المسبعة والمظنة ثم نشرع في سائر الوجوه
 * أما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول
 ولذا لا يثنى الا من الثلاثي المتعدي وصيغته مفعول ومفعول ويصرف
 كتصرف اسم الزمان من الثلاثي وقد يأتي على مفعلة نحو
 مكسحة ووزن مفعول ومفعلة بضم الميم والعين نحو المخل والمدق
 ٦ والمكحلة والمخرضة لبس بقيا سي ولذا قال بعضهم ان نحوها
 اسم الآلة مخصوصة لا يلاحظ فيها وصف الآلة فلبست باسم
 آلة اصطلاحى وأما بناء المرة فهو ما وضع ليدل على كية الحدث
 وبناع النوع ما وضع ليدل على كيفية وصيغتهما من الثلاثي الذي
 لانه في مصدره فعلة بفتح الفاء للمرة وكسرهما للنوع وأما من الثلاثي
 مصدرهما بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف نحو كراهية واحدة
 ومحمدة واحدة في المرة ورجة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة
 وعافية لطيفة في النوع وبما فوق الثلاثي ان كان مصدره غير تائي
 فزيادة التاء على لفظه نحو كرامة وانكساره واستخراجه
 وتدرجته واخرنجامة وان كان مصدره يائيا فعلى لفظه ايضا
 مع التوصيف نحو اجازة واحدة ودرجدة واحدة واستقامة
 واحدة في المرة وعشيرة محببة وتغذية بليغة واجابة سريعة
 في النوع ويترك التوصيف اكتفاء بالقرائن ويجمع المرة والنوع
 بالالف والتاء جمعهما من الثلاثي بفتح عينهما نحو نصرات
 ونصرات ويجوز كسر العين في بناء النوع (وأما المصغر

٦ فالمد في اسم لما يدق به
 القصار والمخرضة اسم لما يجعل
 فيه الخرض وهو الاشنان
 فالملحوظ في امثالها الذات
 لا الصفة

وجمعهما باعتبار الكمية
 والكيفية وتقديم المرة على
 النوع لان الحالات من كفيات
 المرات كالصفة بالنسبة الى
 الذات

فهو ما زيد فيه ياء ثالثة لتدل على تقبيل وهو عائد الى وصف
المصغر اوزمانه وصيغته من الثلاثي المفرد المتمكن فاعيل بضم اوله
وفتح ثانيه وياء ساكنة بعد هما ومن الرباعي فاعيل وفاعيل
بالضم والفتح ايضا وبكسر ما بعد الياء الا ان يكون ناء للتأنيث
او القبه او الالف مع النون المشبهتين بهما او الف افعال جمعاً
فيفتح ما بعدها نحو نصير في تصغير نصر او نحو مكيرم واحير
في تصغير مكرم واحر ولا يعتبر في اوزان التصغير الاصول والزوائد
تسهلاً للضبط نحو قصب صب في تصغير قصاب وان كانت
الثانية مدة تقلب او والضم ما قبلها نحو عويل في عالم ولا يصغر
ما فوق الرباعي على الافصح واذا صغر الخماسي على ضعفه
يحذف خامسه لحصول الثقل عنده نحو جحمر في جحمرش
وقبل يحذف ما اشبه الزائد فيقال جحمرش والالف والواو المدة
بعد كسرة التصغير تقلب ياء نحو مفتيح ومضرب في تصغير
مفتاح ومضروب ويختار حذف الزائد الثاني نحو منطلق لانه
اقل فائدة فيقال مطيلق ويجوز التعويض بـ مددة بعد الكثر مغليم
في مغلّم وذو الزيادات منحير المدة تبقى الفضلى منها مقعس
في مقعس والحذف زيادات الرباعي المجرد غير المدة ليصلح اوزان
التصغير نحو قشيعر في مقشعر وحريجيم في احرنجام والتصغير
لا يدخل الافعال والحروف والاسم عاملاً على الفعل فلا يقال
ضويرب زيد او الاسم المتضمن معنى الحروف نحو اين وهذا
اتموزج * واما المنسوب فهي اسم ملحقة آخره ياء مشددة لبدل
على نسبة موصوفه الى المجرد عنها نحو بصرى وامرأة بصرية
في نسبة بصرة وقياسه حذف ناء التأنيث * من المنسوب اليه

٣ فحور جبل لتفسير شان
وقيل هذا التقريب زمانه
وقد يقصد بصيغة التصغير
التعظيم نحو دويهة تصغير
داهية مراد بها الموت اذ شان
العظيم سرعة وصول في
مددة قليلة وقد يقصد بها
الشفقة نحو يا بني بتقبل
وصف المغيرة بينهما *
٤ نحو دينير في تصغير دينار *
نحو طليحة وجبلى وحيراء
وسكيران واجبار *
٥ لكرامة اثبات الناء في صفة
المذكور وان كانت لتأنيث
المنسوب اليه لا المنسوب
الموصوف وكرامة اجتماع
التأنيثين في صفة المؤنث
والاشتقاق عن زيادات والجمع
لان المقصود يحصل بالنسبة
الى المفرد *

وحذف زيادة التثنية والجمع نحو ضاربي في ضاربان وضاربون
ويحذف الواو والياء في فعولة وفعيلة بشرط كونهما صحيح
العين نحو شئ وحضني في نسبة شئ وحضنة لا من مذكرهما
للفرق ولا من معتل العين نحو قوولي في قوله وطوبلي في طوبيلة
ولامن مضاعف العين نحو صروري وشديدي في صرورة وشديدة
ويحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة كجهني في جهينة
وتحذف من صيغة القبل المعتل اللام يفتح الفاء او ضمها وتقلب
الياء الاخيرة واوا يفتح ما قبلها نحو عنوي وقصوي في عنى
وقصى وفي فعول المعتل اللام تثبت الواو في المذكر اتفاقا فيقال
في عدو عدوي وفي المؤنث كذلك عند المبرد وتحذف احدى
الواوين عند سبويه للفرق فيقول عدوي يفتح ما قبل الواو
ويحذف الياء الثانية في نحو سبدي للثقل وتقلب الالف المطرفة
واوا اذا كانت متقلبة ثالثة او رابعة نحو عصوي في عصا وهرموي
في هرمي ويحذف غير المتقلبة وما فوق الرابعة نحو حيلي في حبل
وقبصري في قبصري وقد جاء في رباعي ما كن العين نحو دنيا
قلت الفه واوا فيقال دنوي وزيادة الالف نحو دنياوي كما يقال
صحراوي ويحذف الياء الرابعة المتطرفة المكسورة ما قبلها
على الاصح فيقال قاضي ومنهم من يقول قاضوي وفعلة يسكون
العين من معتل اللام لا يغير لامة عند سبويه نحو ظبي في ظبية
وقروية شاذ عنده وقال يونس ظبوي في ظبية وظبي في ظبي
ومما في آخره ياء مشددة ان كانت زائدة حذفت ككرسي وان كانت
اصلية نحو رمي فنسبته في رموي على قول وما في آخره همزة
بعد الالف للتأنيث قلت واوا كحمرى في نسبة حمرى وان كانت

وكذا من مذكرهما اذ بالاعلال
والادغام يلزم زيادة التعبير مع
البس وبدونهما يلزم الثقل
سب

للثقل الخامسة اولى بالحذف
نحو مشري واما الثالثة فتقلب
واوا وتفتح ما قبلها نحو عوي
في عى بمعنى الجاهل سب

اصابة ثبت على الاكثر نحو قرأى في قراء وان كانت منقلبة
فوجهان نحو كسائي بالابقاء وكسأوى بالقلب والمركب وينسب
الى صدره كعلى في بعلبك وخمسي في خمسة عشر عملا وفي المركب
الاضافي ينسب الى الجزء المقصود نحو زيرى في ابن زير وعبدى
في عبد مناف والجمع المكسر يرد الى الواحد نحو صحفى بالقمح
في صحف جمع صحيفة وزن فعال بالشديد للملابسة ملحق بالنسب
نحو خبار لعا مل الخبر وبأيه وكذا فاعل بمعنى ذى كذا نحو لابن
بمعنى ذى لبن * واما افعال التفضيل فاسم مشتق من بفعل ليدل
على زيادة موصوفه في اصل الفعل على الغير وصيغة افعال
وهو من ثلاثى مجرد لالون ولا عيب فيه ومن غيره يحى التفضيل
بالتوصل بان يأخذ افعال مما يبدل على كيفية الزيادة ويجعل
ما قصد زيادته تغييرا نحو اشد منه بياضا وانمى واغوى منه
دحر جته واقل منه اكرا ما واحرص منه مقاتلة واعلى منه
استخراجا وغير ذلك وقياسه ان يحى التفضيل الفسا على لعمومه
اوله وبعده ويحى لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو اشهر ومما
فيه اللون والعيب يحى افعال للصفة وشذ احق من هبة وكذا
اولهم واعطاهم من الزوائد وتصريف مطرداته افضل
افضلان افضلون وافاضل فضلى فضليان فضليات وافضل
يستعمل بمن او اللام او الاضافة ويجوز حذف المفضل منه
اذا كان معلوما نحو الله اكبر * واما افعال التعجب فموضع ليدل
على انشاء التعجب لاصل الفعل اما بالنسبة الى فاعله او مفعوله
او بالنسبة الى نفس الفعل اولى كل منها لجواز حصول التعجب
بانشاء فالتعجب عند سماع اعطاء امير زيد ما لا عظيما اذا قال

القاء بالضم والمدامتنسك
وقد يكون جمع قارى منه
قيده لانه لا ينسب اليه
عددا لان الجزئين مقصودان
فلا يحذف احدهما منه

نحو افضل منه وزيد افضل
وافضل القوم والحذف عند
التشديد للاختصار

ما نفع زيد بالتحمل ان يتعجب من اطف المعطى مع دناءة او المعطى له
او يتعجب من عظم المعطى او من الاعطاء والسخاء او من الكل وله
صفتان ما فعله وافعل به ولا تصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما
٢ لان فعل التعجب جار مجرى ضروب الامثال فلا يتغير ولا يثنان
الامن ثلاثي دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير لون
ولا عيب ظاهر فلا يقال ما اعرجه ويستعملان كاسم التفضيل
اصيلا وتوصيلا لانهما مأخوذان منه زيد في الاول ما الموصوفة
المفيدة نكارتها تعظيم المكنى عنه بما فغنى ماضى عظيم ولما ركب
مع افعال الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث ينشأ
منها التعجب ويبنى آخره على القبح كالماضى كما بنى آخر
الثاني على السكون كالامر تشبيها لافهما بالالف افعال
للتكثير ماضيا او امر اليفيد المبالغة الى حد العجوبة فجعلنا لانشاء
التعجب وزيد الباء في آخر الثاني ليفيد تأكيد النسبة في انشاء
التعجب كما تفيد صيغة الامر ولذا صار اكد من الاول فلما وضعنا
لانشاء التعجب بصيغة الفعل سميا فعلا التعجب ولا يعتبر معناه
التركيبي بعد الوضع وانما الباقي منهما المعنى المصدرى التعجب به
ولذا لا يتغير صيغتهما غير ضميرهما في الجمع الحالات ثم طريق
التوصل فهما ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على
نوع من اسباب التعجب ويجعل مصدر فعل قصد تعجبه
مفعولاه او مجرورا بالباء نحو ما اشد يباضه وما اشد عماه ونحو
ما اقل اكرامه وما اكثر تفرجه وما اظهر انكساره وما اخرج
استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب يباضه وعماه وعجيب اكرامه
قله وتفرجه كثره وعجيب ظهور انكساره وخرج استخراجه

٢ كالتأنيث والمجهول
والمضارع والقياس ان يبنى
من المعلوم نحو ما افقه اى
ما اشد كونه عمقونا شاذ

وهذا هو المعنى من كونها
فرعا على المصدر فى المعنى
مع النقل الى الانشاء ومعنى
تفرعها على الصفة وضعا
وعلى الفعل لفظا قد
ظهر

بما يوجد فيه شرط اخذها

ولهذا تغير بثلاثة أنواع تأمل ونحو اشد د بياضه واشد د بياضه
 اى عجيب بياضه وعمه وان كان الجرور فاعلا فالباء زائدة او يجب
 تبييضه ونعنيته اى نسبتة الى العمى الشديد ان كان الجرور
 مفعولا والياء للتعدية نحو اقوى بد حرجة اى عجيب د حرجته
 زيدا والجر على اختلاف القولين في الجرور واكثر بمقابلة او عجيب
 اكثر المقابلة بالنسبة الى الفاعل اولى المفعول واسرع اجلوازه
 اى عجيب سرعته فالعجب بالنسبة الى نفس الفعل و اظهره
 يافشعرا ره اى عجيب اظهره او ظهوره على اختلاف من جمع
 العجب من الفاعل والفعل وظهر مامر ان الضمير ما في افعاله
 فاعل وفي افعال به يكون فاعلا ومفعولا باقتصار المقام **فصل**
 في تصرف الافعال الصحيحة **من** المجردات والمزيدات المراد
 بتصرف الافعال ذكرها منخولة الى فروعها كالثنائية والجمع
 والخطاب ولما كان اشتقاق الصغ المطرد من المختلفة بالحقاق
 الضماير كان حق المطرد تأخر ذكرها عن ذكر المختلفة ولهذا
 اخر ما في الفصل عما قبله واراد بالصحح ما كان صحيحا في اصله
 فيندرج نحو اسلمني واختار تصرف الصحيح لسلامته عن تغير
 فليق بكونه معيارا (يتصرف الماضي) بسبب الحاق الضمائر
 (والمستقبل) بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضي كسر هالائه
 زمان آت فليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضي وكأن
 فتح الباء لان زمان الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى
 الكسر كذا ذكر التفاسر اني (و) يتصرف (الامر والنهي)
 يندرج فيهما القائب والحاضر (من المعروف والمجهول) اى
 من معروف هذه الاربعة والمجهولها (على اربعة عشر وجها)

النوع الاول بنسبة العجب الى
 الفعل الموصول اليه بدون
 التعرض للموصل به قصرا على
 المقصود والثاني بتصور كون
 الموصول به تمييزا والثالث بيجل
 التمييز في معنى الفاعل **سلا**

اى صيغة ومى الكلام باعتبار هيئةها من الحركة والسكون وترتيب
 الحروف ان قلت ان ثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة
 فتكون الصيغة ثلاثة عشر قلت انها مختلفتان تقديرا فان هيئة
 المفرد معتبرة في تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف
 في التعدد ولولا الاعتبارى لما ارتقت صيغ الافعال الى كذا فانها
 جعلت الضماير اللاحقة بها جنس منها اعتبارا نظرا الى احتياج
 الافعال الى الفواعل واحتياج الضماير الى ما اتصل به في الوجود
 كالاحتياج الكل الى الجزأ ويحمل المجموع صيغة اصلية
 في كلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوزون نوال اربع حركات فيها
 (ثلاثة للغائب وثلاثة للغائبة وثلاثة للمخاطب وثلاث للمخاطبة)
 اسقط الناء في تعدد الذى معدوده مؤنث بحكم مسئلة عكس
 التأنيث (ووجهان المتكلم) ككون كل من الوجهين المتكلم
 عرف التصريفى والافى احد الوجهين بشارك المتكلم
 الغائب والمخاطب لكن يغلب المتكلم على مشاركته فينسب الصيغة
 اليه (رجلا كان) ذلك المتكلم (وامرأة) يعنى لا يوضع لكل نوع
 منه صيغة على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى نصير
 مثلهما سنة وجوه لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال انه مذكر
 او مؤنث او يدعى بصوته فاكتفى بالوجهين منه واما اشتباه
 الصوت فسادر لا يبنى عليه الاحكام فالافعال الاربعة مشترك
 في التصريف المذكور معلوما ومجهولا (غير انه) الضمير للشان
 (لا يأتى الوجهان) اللذان (للمتكلم في المعروف من الامر
 والنهى) لان طلب المتكلم الفعل او تركه عن نفسه غير محتاج
 الى العبارة لانها لتفهم ما فى باله الى آخر نعم قد يخاطب

الإنسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بأن ينتزع من نفسه
مخاطبا مثله وذلك امر اعتباري لا يقدح فيما ذكرنا ونقول
عدم اتیانها لكرهه طلبه عن نفسه استعماله فان نزل نفسه
منزلة غيرها واما ما جاء باللام مثل قولهم فليرجع الى المقصود
فقد اشار بعض المحققين الى ان صيغة الطلب ههنا ليست على
حقيقته بل المراد بها الاخبار اي فوجب ان علينا الرجوع وقس
عليه قولهم لا نتكلم ما لا ينبغي فن هذا السرجاء الوجهان من
مجهولهما (والفاعل) اورد تصريف اسم الفاعل تبعاً لتصريف
الافعال اي اسم الفاعل من الثلاثي (يتصرف على عشرة
اوجه منها جمع المذكر اربعة الفاظ وجمع المؤنث لفظان)
والباقي مفرد وثنية وقيدنا بالثلاثي اذ من غيره يأتي من الجمع
لفظان فيتصرف على سبعة اوجه (والمفعول يتصرف على سبعة
اوجه منها جمع المذكر لفظان وجمع المؤنث لفظ واحد)
والباقي مفرد وثنية وسيجي الامثلة ولما كان من جملة تعريف
الامر والنهاي الخاق نون التأكد بهما اشار اليه بقوله (ونون
التأكد المشددة تدخل على جميع الامر والنهاي من المعروف
والمجهول) لتأكيد الطلب المستقر فهما فلذا لا تدخل نون
التأكد الا فيما فيه طلب ونون التأكد (والخفيفة تدخل
كذلك) اي كالمشددة في الدخول على جميع الامر والنهاي
(غير انها) اي الخفيفة (لا تدخل في الثنية وجمع المؤنث)
لانها ساكنة فلا يجتمع مع الف التثنية والف جمع
المؤنث التي تدخله للفصل بين النونين لكرهتهم اجتماع
المجانسين واستغناء لهم التكرار في التلغظ وعند يونس والكوفيين

٨ اي وجب علينا ترك تكلم
بل نقول المراد به نهى
صاحبه عن السببية لتكلم
ملا يعنى فافهم

وقبل الخفيفة فرع المشددة
فيراد الالف قبلها ايضا لثلاث
بازم مزية الفرع على الاصل
فيجتمع ساكنان

ندخل الخفيفة إبقاء بعد الالفين بأقية على السكون عند يونس
 اعتبارا بعد الالف حركة ومحركة بالكسر الساكنين عند غيره
 والخاص ان اجتماع الساكنين لا يجوز عندنا في غير الوقف
 لفقد رابطة الحرفين وهي الحركة الا اذا كان الاول حرف
 مد والثاني مشددا نحو دابة لان اللسان حينئذ يرتفع عنهما دفعة
 بسبب تحريك المدغم فيه فيصير الثاني كالساكن ثم اراد بيان حكم
 التوزن بقوله (والخفيفة ساكنة) في اى موضع دخلت لانها وضعت
 كذلك (والشدة مفتوحة) نحو ايضا بخفة الفتحة وعن ثقله
 التشديد فتفتح في جميع ما دخلته (الافى التثنية وجمع المؤنث فانها)
 اى المشددة (مكسورة فيهما) تشبهها لها بنون التثنية المكسورة
 لتلايجمع الفتحات اللفظية والتقديرية (وما قبلهما) اى قبل
 التوزن (مكسورة فى الواحدة الحاضرة) لتدل الكسرة على الياء
 الضمير المحذوفة لالتقاء الساكنين وذلك لان الكسرة من جنس
 الياء فيؤذن بقاؤها ما حذف من جنسها فلذا لم يفتح ما قبلها
 فى الواحدة (ومضموم) ما قبلهما (فى الجمع المذكور) غائبا
 او مخاطبا لتدل الضمة على الواو الضمير المحذوفة على قياس
 ما ذكرنا فى الكسرة (ومفتوح) ما قبلهما (فى الواو)
 من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لان الاصل خفة ما قبلهما مهما
 امكن فلا يعدل عنه الموجب على ان الضم والكسر يؤدي
 الى اللبس كما لا يخفى والمراد بفتح ما قبلهما فتح الحرف المتحركة
 لانه هو ما قبلها بحسب الاصل والفاء التثنية وجمع المؤنث
 زائدة فلا يلزم الحكم عليهما بانه مفتوح ولا اشكال بعدم دخول
 الخفيفة عليهما لان المراد بالواو فى ما لحق بالخفيفة او الثقيلة

والفارغ من ذكر المشتقات على الوجه الكلي شرع في ذكر جزئياته
 للإيضاح فقال (مثال الماضي ٢ نصر نصر نصر) ولف
 التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجيء الفاعل ظاهرا
 نحو نصر الزيدان ونصر الزيدون والالف بعد وواو الجمع للفرق
 بينها وبين وواو العطف في حضر وتكلم زيد أي فيما لم يتصل
 الواو بما قبلهما نحو ضربوا ولم يكن بعد الواو ضمير مثل نصره
 وحل على مثال ٣ حضر وتكلم مالا عطف فيه اطرادا للباب (نصرت
 نصرتا نصرون) التاء الساكنة علامة التأنيث لا ضمير الفاعل
 لبقائها عند مجيء الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند وإنما حركت
 في التثنية لاجل الالف وحذفت في الجمع إذ أصله نصرتي
 اكتفاء عنها بتون الجمع فانها علامة جمع وتأنيث ايضا
 واسكنت الراء لدفع نواحي أربع حركات (نصرت نصرتم نصرتهم)
 زيدت الميم في التثنية لانهم قصدوا مخالفا لخطاب الغيبة
 فزادوا قبل الف التثنية حرفا يناسب ما قبلها في المخرج ونقلوا
 فتحة ما قبلها ضمة لمناسبتها الميم في المخرج الشفوي وزيدت
 الميم في الجمع ايضا ليطرد وحذفت واوه إذ أصله نصرتموا
 لكرهه اجتماع الحرفين التماسين مخرجا مع سهولة دفعه
 فجعلت الميم دبلا على جنسها المحذوف (نصرت نصرتما
 نصرتي) كسرت تاء المخاطبة للفرق وأصل الجمع نصرتهم
 قلبت الميم نونا لقرينها مخرجا فادغمت (نصرت نصرنا) غير
 ضمير المتكلم مع غيره إشارة بنوع صبغة الجمع إلى ما فيه من معنى
 الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاسم الواضع كذا قال التقاراني
 (و) مثال الماضي (من المجهول نصر) إلى آخره لم يذكر

المثال جزئي من جزئيات
 الكلي يذكر لإيضاحه وايضا
 له إلى فهم المستفيد
 ٣ فلا حاجة إلى الالف المفرق
 في مثلها

بقامه لظهوره تنصرف معلومه وقد مر بيان هيهاتهما في
 الفصل السابق (مثال المستقبل ينصرف بنصران بنصرفون تنصر
 تنصران بنصرن) لم يأت جمع الغائبة بالتاء كالواحدة وانتثية
 اذا الاصل في الغيبة الباء والعدول فيهما للالتباس ولا التباس في
 الجمع (تنصرف تنصران تنصرفون تنصرين تنصران تنصرن)
 النون في الثنية مذكرا كان او مؤنثا وفي الجمع المذكر غائبا
 او مخاطبا وفي الواحدة المخاطبة علامة الرفع قائمة مقام الحركة
 التي في المفرد ولذا يسقطن بالجازم والتا صلب كالحركة الرفية
 واما النون في جمعي المؤنث فضمير الجمع لاعلامه الرفع لا نهما
 منيان اذا عراب المضارع لشابهة الاسم ونون جمع المؤنث
 مختصة بالفعل فاذا اتصلت به رجع جانب الفعلية فيه وتعدر
 الارباع لكون آخره بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك فرد
 الى ما هو اصل في الفعل وهو البناء ذكره التفتازاني وياه
 الواحدة المخاطبة علامة الخطاب وفاعلها مستتر عند الاختصاص
 وعند العامة ضمير البارز للفاعل كواو بنصرفون (انصرف
 تنصرف) اسكان الفاء بدخول حرفتين لدفع توالي اربع حركات
 وتوضيعها في المتكلمين والمخاطب والغائب بمناسبات مذكورة
 في موضعها ثم المراد بالغائب مثلا في عرفهم ما لا يكون متكلما
 ولا مخاطبا عرفا فلا يردان ما وضع للغائب نحو يفعل يستعمل في الله
 تعالى وانه ليس بغائب ولا مذكر (و) مثاله (من المجهول ينصرف
 الى آخره) يضم حرف المضارعة وقمع العين في الكل (مثال
 الاخر الغائب) والمراد بالغائب كما عرفت ما لا يكون مخاطبا فيشتمل
 الغائبة (ينصرف ينصرفون ينصرفون ينصرفون ينصرفون)

٤ لتعذر الحركة الاعرابية فيها
 يلحق الضمير التي كالجزء مما
 اتصلت به فان الارباع
 لا يجري في الوسط تأمل

٤ يفعل الله ما يشاء

(والحاضر انصر انصر انصروا انصرى انصرا انصرن)
 قد عرفت ان اشتقاق الامر من المضارع وسقوط النون القائمة
 مقام الحركة المجزئة والوقف (و) مثال الامر (من المجهول
 لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لتنصرن)
 لامر الغائب (لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرى
 لتنصرا لتنصرن لانصر لتنصر) لامر الحاضر بضم
 حروف المضارعة وقبح العين في الكل كما في المجهول
 المضارع لانه مأخوذ منه ولم يحذف اللام من مجهول امر
 الحاضر لقلة استعماله وانه معرب عند البصريين ايضا لبقاء
 سبب الاعراب (وكذلك النهى) اى كالامر في التنصريف
 (من المعروف والمجهول الا انه زيد في اوله لا) معلوما ومجهولا
 بخلاف الامر (وتقول في) دخول (نون التأكيد المشددة)
 في الغائب (لينصرن لينصرا لينصرن لتنصرن لتنصرا
 لتنصرن) وفي الحاضر انصرن انصرا انصرن
 انصرن انصرا انصرا وكذا المجهول في التنصريف
 مع النون وانما حذفت واو الجمع وباء الواحدة مع ان اول الساكنين
 حرف مد والثاني مدغم كما في التثنية للتحقق عدم الالتباس
 (وتقول في) دخول (الحققة لينصرن لينصرا لينصرن
 بفتح الزاء في الواحد المذكور وضمها في الجمع) المذكور (ولتنصرن
 في الواحدة الغائبة) هذا في امر الغائب (وفي) امر (المخاطب
 انصرن انصرا انصرن) بفتح الزاء في المفرد وضمها في الجمع
 وكسرها في الواحدة للدلالة على الواو والياء المحذوفة وقس
 عليه المجهول (وكذلك النهى) في التنصريف بالنونين

(من المعروف والمجهول) والامثلة غير خفيفة (مثال) نصر يفتح
 اسم (الفاعل ناصر ناصران ناصران) جمع مذكر سالم والجمع
 السالم ما بقيت صيغة مفردة (نصار ونصر ٧ بضم النون وفتح
 الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء)
 مع التخفيف وهذه الثلاثة جمع المذكر المكسر والجمع المكسر
 ما نقصت صيغة مفردة والجمع المذكر المكسر اوزان غير
 ماذكر منها فعلة بالضم ثم الفتح نحو قضاة اصله قضية ٤ وهذا
 الوزن مختص بالناقص وفعل بالضم والسكون نحو يزل جمع يزل
 وهي الناقصة التي دخلت في السنة التاسعة وفعلاء بالضم نحو
 شعراء وفعلان بالضم والسكون صحبان جمع صاحب وفعال
 بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار جمع تاجر وفعول بضم
 الفاء والعين نحو قعود جمع قاعد هذه جوع الفاعل الوصفي
 وقد يجمع على فواعل نحو فوارس ٩ جمع فارس وضوارب جمع
 ضاربة واما الفاعل الاسمي فيجمع على فواعل نحو كواهل
 جمع كاهل وهو مقدم الظاهر مما يلي العنق وفعلان بالضم
 والسكون نحو حجزان جمع حاجز وهو حفر فيها الماء في الصحارى
 وفعلان بالكسر نحو جنان جمع جان وهو ابو الجن وايضا
 اسم الحبة البيضاء (ناصر ناصران ناصران) اصله ناصران
 حذفت التاء الاولى لكراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس
 واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفردة (ونواصر) جمع مؤنث
 مكسر (مثال) اسم (المفعول منصور منصوران منصورون)
 جمع مذكر سالم (ومناصر) بفتح الميم جمع مذكر مكسر (منصورة
 منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم اصله منصورتان

٨ ونحو شهد وجهال وفسقه
 جمع شاهد وجاهل وفاسق
 سله

كذا صحح مظهر الدين في
 شرح المفصل ويساعده
 كتب اللغة وقيل بفتح الفاء
 سله

٥ على وزن لعنه مبالغة اسم
 الفاعل سله
 ٤ وشبان جمع شاب سله

٩ ومنه كواشب جمع كائبة وهي
 الموضع الذي يكون عليه
 مقدم السرج من كف الفرس
 وقد يزل الف التأنيث منزلة
 تائه فيجمع على هذا الوزن نحو
 نوافق جمع نافقاء وهي احدى
 حجر البروع سله

ولما فرغ من امثلة الثلاثي قال (مثال الرباعي د ح ر ج يد ح ر ج
بكسر الراء د ح ر جة بفتح الكل) اى من تحركاته بقرينة قوله
(وسكون الحاء) وما نسخ الى ان لفظه الكل تحريك من لفظ الدال
(ود ح رجا بكسر الدال وسكون الحاء فهو مد ح ر ج) بكسر الراء
(وذلك مد ح ر ج بفتح الراء والامر د ح ر ج بفتح الدال وكسر
الراء والنهي لا مد ح ر ج بضم التاء وكسر الراء) لم يذكر
امر الغائب والنهي الغائب لسهولة فهمهما من المضارع
ونهى الحاضر ولم يذكر مطردات هذا الباب معلوما ومجهولا
ولا تصرف الامر والنهي بالتثنية اكتفاء بما ذكر في الثلاثي
فان الزى يدرك بمثال واحد ما لا يدركه البليد بالف شا هـ
(وكذا تصرف المحققات) اى ملحقات د ح ر ج نحو حوقل
يحوقل الى آخره الا ان المجهول والمفعول كما عرفت يجيء بواسط
حرف الجر و حوقل به حوقل بهما و حوقل بها الى بهن
و حوقل بك الى بكن و حوقل به و حوقل بنا والمفعول نحو
محوقل به وبها الى بهن الجار والمجرور نائب الفاعل وهو
اى الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع
فالفعل المسند اليه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ذكره
التنقيص الى (مثال الثلاثي المزيد فيه) يعنى الحاصل باز ي ا دة
وفي بعض النسخ وقع الثلاثي بدل الرباعي (اخرج يخرج اخرجا
فهو يخرج وذلك يخرج والامر اخرج والنهي لا تخرج بضم
التاء فى النهي وكسر الراء فيهما) اى الامر والنهي ثم اراد الاشارة
الى وجه كون الهمزة مفتوحة فى امر هذا الباب فقال (وقد
حذفت الهمزة) التى هى فاء الفعل (من مستقبل هذا الباب)

قوله بفتح الكل اى بفتح فى كل
ما ذكر من الماضى والمضارع
والمصدر

لانهما على لفظ المضارع كما مر
هـ

٣ الواو يسمى لان الهمزة اذا
انضم ما قبلها كتب على صورة
الواو

فان اصل يكرم يؤكرم ٣ (كلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم) وحده
لان ذلك مستكره لمشابهة بصوت الكلب والقيء اولان في اجتماع
المثلين نقلا على اللسان ولما حذفت من المتكلم حذفت من المخاطب
والغائب وان لم يلزم المحذور اطرادا للباب (وكذلك حذفت)
الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهي) غائبا او حاضرا
(والامر الغائب) مع انه لا محذور فيها اتباعا للاصل والمضارع
واما امر الحاضر فلما لم يبق له مناسبة بالمضارع بحذف حرف
المضارعة اعيدت الهمزة المحذوفة فلم يجتمع الى الهمزة الوصل
فافهم (وخرج بخرج تخريجا) باء التفعيل مبدلة من الحروف
المدغم فيها ونظيره تقضى البازي اصله تقضض (وتخرجة)
بتعويض التاء عن الباء (بكسر الراء وفتح التاء فيهما) اى
في المصدرين (فهو مخرج) بكسر الراء (وذلك مخرج) بفتح الراء
(والامر خرج بكسر الراء والنهي لا تخرج بضم التاء) في النهي
(وكسر الراء فيهما) اى في الامر والنهي (وخاصم يتخاصم
بكسر الصاد مخاضمة بفتح الصاد وحصاما بكسر الحاء فهو
مخاصم وذلك مخاصم بكسر الصاد في الاول وفتحها في الثاني) كما
في معلوم المضارع ومجهوله (والامر خاصم والنهي لا يتخاصم)
ولما كان في مجهول ماضى هذا الباب خفاء قال (ومجهول الماضى
خصوص) لانه لما ضم ما قبل الالف لزم انقلابها واوا (مثال الحماشي
انكسر ينكسر بكسر السين انكسارا فهو منكسر والامر انكسر
والنهي لانكسر بكسر السين في الثلاثة) كما في المستقبل لانها فرعه
(واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذلك
مكتسب والامر اكتسب والنهي لا تكتسب) الا اكتساب

مسالفة الكسب وهو طلب الرزق واصله الجمع (واصفر يصفر
 بفتح الفاء اصفرارا فهو مصفر بفتح الفاء والامر اصفر والنهى
 لا تصفر بفتح الفاء فيهما) حذفت كسرة الراء الاولى من المضارع
 وفروعه وحركة الثانية بالكسر فى الامر والنهى وادغمت الاولى
 فى الراء الثانية ولا يثنى ان الادغام فيما لم يتصل باخره نون الجمع
 المؤنث وناء الخطاب وضمير المتكلم اذ باتصالها يصير ثانى
 المتجانسين ساكنا البتة فيمتنع الادغام (وتكسر بتكسر بفتح
 السين تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين) تعوض
 بكسرها ثلثا بظن انه كسين المستقبل (والامر تكسر والنهى
 لا تكسر بفتح السين فيهما) كما فى المستقبل (وتصلح بتصلح بفتح
 اللام تصلحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذلك متصالح
 بفتح اللام) اى متصالح منه لان تصالح لازم لكن باب تفاعل
 قديم على فيجى المفعول به بلا واسطة نحو مشاركتك فذكر صيغة
 المفعول اشارة الى هذا (والامر تصالح والنهى لا تصالح بفتح
 اللام فيهما) ولما كان من باب التفاعل والتفاعل صيغتان خفيتان
 محتملتان الى البيان اصلا وتعريفا قال (اما ادثر) معناه
 تلفف فى الدثار وهو ثياب فوق الشعار وهو الثوب الذى يلى الجلد
 (واناقل فلاصل الاول نذر كتكسر واصل الثانى تناقل كتصالح
 فادغمت التاء فيهما) اى فى نذر وتناقل (فيما بعدهما) اى فى الدال
 والتاء يعنى بعد قلب التاء اليهما واسكان اول المتجانسين واظهار
 ذلك لم يتعرض (ثم ادخلت همزة الوصل ليكن الابتداء بهما)
 اى بسبب الهمزة (لان الساكن لا يتدأ به) فالهمزة فى اولهما
 لا ابتداء لا لالبناء فلذا لم يعد سدا سدا (وتصر يفه) اى تصريف

كل منهما على الترتيب (اذ ثر يفتح ثاء فيهما اذ ثرا بضم
 الثاء فهو مدثر بكسر الثاء وذلك مدثر يفتح ثاء والامر اذ ثر والنهي
 لا تدثر يفتح ثاء فيهما والبدال مشددة في الجميع واثاقل بفتح
 يفتح القاف والشاء اثا قلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف
 وذلك مثاقل بفتح القاف والامر اثاقل والنهي لا ثناقل بفتح القاف
 فيهما والشاء مشددة في الجميع ومن الخماسي ما زيد على الرباعي
 (و) تصريفه (تد خرج بتد خرج تد حرجا بضم الراء فهو
 متد خرج بكسر الراء والامر تد خرج والنهي لا تد خرج بفتح الراء
 فيهما مثال السداسي استغفر يستغفر بكسر الفاء واستغفارا
 فهو مستغفر بكسر الفاء وذلك مستغفر بفتح الفاء والامر
 استغفر والنهي لا تستغفر بكسر الفاء فيهما) وتصريف الافعال
 (اشهاب) يقال اشهاب الرأس اذا غلب يساضه على السواد
 (يشهاب اشهيابا) الياء مقلوب من الماضي بانكسار ما قبلها كما اشبر
 اليه (فهو مشهاب والامر اشهاب والنهي لا تشهاب) بتحريك
 الآخر الامر والنهي للادغام فسكونهما تقديري (بتشديد الياء
 في الجمع) مما ذكر (الاف في المصدر) لفصل الالف بين المتجانسين
 قدم تصريف هذا الباب على ما بعده مع تأخر ذكره في مقام
 الاجال لان احتياجه الى بيان تصريفه اشد من اخواتها خفائه
 (و) تصريف الافعال (اغد ودن) يقال اغد ودن شعره
 اذا طال واسترسل (يغد ودن بكسر الدال الثانية اغد بدانا)
 اصله اغد ودانا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
 (فهو مغد ودن والامر اغد ودن والنهي لا تغد ودن بكسر الدال
 الثانية في) الكلمات (الثلاث) وهي الفاعل والامر والنهي (و)

واشهابا بالادغام الى اشهابين

سلا

٣ وفي التنية اسلنقا باعادة
 الالف الى اصلها المقلوبة منه
 لزوم تحريكها بلحوق الف
 التنية دفعا للاجتماع الساكنين
 وفي الجمع اسلنقوا اصله
 اسلنقوا قلبت الياء الفالافتاح
 ما قبلها ثم حذفت الساكنين
 وكذلك حذفت الياء من
 سلنقت واسلنقتا ولم تحذف
 من اسلنقتين واسلنقتاه
 واسلنقت اسكون الياء سكونا
 لازما والسكون الاصل وما
 في حكمه يمنع الاعلال
 ٤ في ثنية اسلنقان وتسلنقان
 بفتح الياء لاجل الالف التنية
 وفي الجمع المذكر يسلنقون
 وتسلنقون حذفت الياء بعد
 سلب ضمها السكونها وسكون
 واو الجمع ثم ابدلت كسرة القاف
 ضمة لتسلم واو الجمع وفي الواحدة
 المخاطبة تسلنقين اصله
 تسلنقين استقلت الكسرة
 على الياء الاولى ثم حذفت
 للساكنين

تصرف الافعال (اجلوز بجلوز) بكسر الواو (اجلوازا
 فهو مجلوز والامر اجلوز والنهي لا تجلوز بكسر الواو في الثالث
 والواو مشددة في الجميع) ومن السداسي المحقق بمنزلة الرباعي
 باب الافعال (و) تصرفه (اسخنك) ويقال اسخنك
 اللبل اذا اسود واظلم (يسخنك بكسر الكاف الاولى اسخنكا
 فهو مسخنك والامر اسخنك والنهي لا تسخنك بكسر الكاف
 الاولى في الثالث) ومنه باب الافعال (و) تصرفه (اسلنق)
 بكسرة الالف على صورة الياء للدلالة على انها مقلوب من الياء
 دون الواو ٣ (يسلنق) بسكون الياء بان حذفت الضمة لاستثقالها
 على الياء وعلى هذا تسلنق واسلنق واتسلنق (اسلنقاء) بانقلاب
 الياء همزة (فهو مسلنق) ٤ اصله مسلنق استقلت الضمة
 على الياء فاجتمع ساكنان الياء والتونين فحذفت الياء واعطى
 التونين لما قبلها (والامر اسلنق والنهي لا تسلنق) ٨ تحذف
 الياء فيهما علامة للوقف والجزم (بكسر القاف في الثالث)
 اي الفاعل والامر والنهي ومن السداسي المزيد فيه على الرباعي
 باب الافعال (و) تصرفه (اقشعر يقشعر بكسر العين
 اقشعرا بسكون العين فهو مقشعر والامر اقشعر والنهي
 لا تقشعر بكسر الراء في الثالث والراء مشددة في الجميع الا في المصدر)
 لفصل الفه بين المتجانسين ومنه باب الافعال (و) تصرفه
 (اخرنجم يخرنجم بكسر الجيم اخرنجاما فهو مخرنجم والامر اخرنجم
 والنهي لا تخرنجم بكسر الجيم في الثالث) اخر تصرفه
 عن اقشعر لان المشددة احوج الى بيان تصرفه فكان اقيدم
 في مقام التصريف وفي بعض النسخ لم يذكر تصرف اخرنجم

ووجهه الا كنفاء باسحقك (فصل في القوائد) المتعلقة بالافعال
 السابقة والابواب السابقة فكان ما ذكر في هذا الفصل ثمة لما سبق
 فلذا اخبره (اللازم) من الافعال وهو ما لم يتجاوز الى المفعول به
 (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز اليه (باحد ثلثة اسباب) اى اسباب
 وجودية بقرينة ذكر السبب العددي بعدها على انه لا حصر
 في الكلام فلا ينبغي سيبته بشئ آخر (زيادة الهمة) بدل من قوله
 باحد الخ بدل البعض (في اوله) اى اول اللازم بخلاف همزة اقشع
 فانها زائدة على المتعدي وهى للصبر ورة على ما ذكره الشريف
 ٢ يقال قشعت الريح السحاب اى فرقتهما فاقشع اى صار ذا
 قشع وتفرق اذ لم يثبت في اللغة مجئ افعال مطاوعا وتقل
 ابو الحسن الجارر دى عن الكشف انه لاشئ من بناء افعال مطاوعا
 ولا يتيقن نحو هذا الاجلة كتاب سبويه فقولهم كينه فاكبه
 من باب ابيض الامر ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذا اقشع
 السحاب اذ دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع
 الى هذا الامة (وتشديد عينه) اى عين اللازم لا يخفى ان قوله
 اللازم يصير متعديا قضية مفعلة في قوة الجزئية فلبس هو قانون
 كلئ حتى يرد عليه نحو اصبح الرجل وموت الابل (وحرف الجر
 في آخره) في اكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد العين
 نظرا الى قرب مطاوعه ومقتضى السياق ما اخترناه (نحو اخرجه
 وخرجه وخرجه) والمعنى في الكل صيرته خارجا (من الدار)
 اشار بآياده الى تعدية اللازم بالجار على وجهين احدهما بتضمين
 معنى التصيير لذلك اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا مختص
 بالباء وثانيهما بمجرد الوصلة الى المجرور المتعلق معنى وهذا يحصل

٨ والثنية مسلقان والجمع
 مسلقون بجذ الباء كما في
 يسلقون ولم تحذف الباء
 في مسلقية بل قححت لان ناء
 التأنيث كالجزء مما الحقت هى
 به فتفتح ما قبلها الخفة قبل الفا
 الثانية س

٢ وبعل الباء في الجمع المذكر
 والواحدة وفي الثانية والجمع
 المؤنث كما في المضارع س

٧ في مباحث الغرض العائد
 في المشبهة س

بأى حرف جر كان واما الهمزة والتشديد فتعد بينهما بالمعنى
الاول لا غير الا انهما قد يزدان على المتعدي ؟ لتحصيل مفعول
آخر نحو احقرته بئرا وعلمته القرآن وما ذكره الزنجاني من ان الهمزة
والتشديد مختصان بالثلاثي دون الجار نحو انطلقت به محمول
على تعدية اللازم فلا يثنى ما ذكرناه (ثم قيل) ومن اسباب التعدية
سدين استعمل نحو استخرجت الحجر والف المفاعلة نحو قارت
زيدا فان خرج وقرب لازمان (ويحذف التاء) شروع في السبب
العمى اى وبصير اللازم متعديا بحذف تاء المطاوعة (من تفعل
وتفعل مشددة العين ومكررة اللام) هذا ناظر الى تفعل ومقتضى
التزيب تقديم وصفه لكنه راعى تقديم العين على اللام وانما تعديا
بحذف تاء المطاوعة لا تزيد على اللازم فلا يقال تدرج وتموت
بل المتعدي نحو تد حرج وتكسر فاذا حذف مانع التعدية عاد
الفعل الى تعدية ولا اشكال في يمثل فعلته لان المراد بتفعل ماهو
اللازم على انه يحذف التاء بتعدي الى مفعول آخر فهو بالنسبة
اليه ينحول من اللازم الى التعدية (والمتعدي) اراد به ما كان
تعديه بسبب عارض (يصير لازما بحذف اسباب التعدية) كهمزة
اكرم (ونقله) اى نقل المتعدي مطلقا (الى باب انفعل) نحو
انكسر فان هذا الباب للمطاوعة وهى لازم فيصير المتعدي
النقول اليه لازما لاحتالة وخص هذا الباب بالذكور مع ان باب
افعل ايضا مختص باللازم لان بناءه لمبالغة لازم فلا يوجد متعد
نقل الى مثل هذا الباب (وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء في اوله)
يعنى كما ان حذف التاء يكون سبب التعدية كذلك زيادتها تكون
سبب اللازم ولحقاه لزوم احد المعنيين بالاخر صرح بذلك

٢ نحو مرت بزيد من قبل
الثاني ويجوز ان يراد به معنى
صيرته مارا

٣ اسند التعدية الى السين
دون الهمزة لوجودها في غير
هذا الباب بالاعتدية

٤ يعنى لا يردان من تفعل مالا
يصير متعديا بحذف التاء اذ
ليس باللازم معها

ولم يكتف بقوله وبجذ في التاء من تفعل ولم يقل بنقل فعل الى
تفعل لان تفعل فرعه لبس باصل كانكسر (ولايحي المفعول به)
هذه الفائدة تمت بحث اللازم (و) كذا لا يحي (المجهول من اللازم
لان اللازم) اظهر في موضع الضمير لزياة التمكن في الذهن
ولئلا يتوهم رجوعه الى المجهول (من الافعال هو ما لا يحتاج
الى المفعول به) اذ بدونه يتم تعقل نسبة الى الفاعل واذا لم يحتاج
الى المفعول به لا يبنى له الفعل فلا يحي من اللازم المجهول لان فهم
ذلك مما ذكره اكتفى به (و) اما (المتعدى فهو بخلافه) حيث
يحتاج الى المفعول به في تعقل نسبة الى الفاعل قبل في معرفة
المتعدى واللازم ضابطة وهي ان ما يفعل بجميع البدن فهو
لازم كقام وذهب وما يفعل بعض واحد او قلب او حس فهو
متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرار جاز الخلف والحق
ان متعلق الفعل ان كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم والا
فتعد قيد المفعول به لان المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعه
يحي من اللازم ايضا لان كلا منهما لمزيد الافادة في الكلام
لا يحتاج نسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع في ذكر
فائدة اخرى (يكون) لحصول اصله (بين الاثنين) مسندا
الى احدهما بالقيام والى الآخر بالوقوع (نحونا ضلته) اى رميته
بالسهم فرماني ولا يتخلف عن كونه للمشاركة (الاقليل اى قليلا)
يكون بناؤه للواحد (نحو طارقت النعل) اى كسرنه (وعاقبت الناص)
اى عذبت السارق (وباب تفاعل ايضا) يكون لحصول اصله بين
الاثنين قوله (فصاعدا) في موضع الحال اى فيترق صاعدا
اى متجاوزا عن الاثنين وبذلك يفارق فاعل وفرق بعض الشراح

فالمتعدى ما يتعدى ويتجاوز
عن الفاعل واللازم ما يلزم
الفاعل ولا يتجاوز عنه فلنا
سمي بهما

قوله الاقليل مستثنى من لفظ
العموم نحو الكل وغير تقديره
يكون بين الاثنين في كل
الاحوال الاقليل

بان الفاعل الصريح في فاعل يكون غائبا على الفاعل الضمني
وفي تفاعل يتساويان (نحو تدا فعنا وتضال القوم) يمكن
الاكتفاء بالمثل الاول لانه يصلح لمشاركة بين الاثنين والاكثر لكنه
قصدا التبسّر على فهم المتعلم (وقد يكون) اي يصلح باب التفاعل
(لاظهار ما ليس) بوجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تمارضت
اي اظهرت المرض وليس لي مرض) اصلا ومحصل هذه
الفائدة المنفرقة ٩ بين فاعل وتفاعى بعد اتعا فهما في المشاركة
المنطقية ثم شرع في فائدة متعلق بباب الافعال بقوله (واذا كان فاعلا

الفعل من افعال حروف الاطباق وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء) تسميتها بحروف الاطباق ٣ لانطباق اللسان
معها على الخنك الاعلى (تصير تاء افعال) اي تنقلب (طاء) لان
هذه الاحرف من حروف الاستعلاء والتاء من حروف المنخفضة
اي مما يلتصق باللسان معها الى الخنك الاسفل فينبها وبين
التاء مباعدة في الصفة وهي توجب عسر النطق فوجب ابدال
التاء حرفا تقاربها في المخرج وتوافق ٩ ما قبلها في الصفة وهذه
هي الطاء (نحو اصطبر) اصله اصبر من الصبر قلبت التاء طاء
لقربها مخرجا ويجوز اصبر بقلب الطاء صاد نظرا الى اتحادهما
في الاستعلاء ولا يجوز اطبر بقلب الصاد طاء لعظم الصاد
في امتداد الصوت (واضطرب) اصله اضرب من الضرب
قلب التاء طاء ويجوز اضرب بقلب الطاء ضادا لالعكس لعظم
الضاد كما مر (واطرد) اصله اطرد من الطرد قلبت التاء طاء
ولا يجوز ارد بقلب الطاء تاء لعظم الطاء في الامتداد (واظهر)
اصله اظهر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ثم الطاء طاء ويجوز

٩ وترتيب القوائد حسب اهمية
ذكرها وتعليقها
وهي حروف صط-ضظ
خفق

٣ الاطباق اتفاق اياك اطبق
البلغاء اي اتفقوا ودخى ارتك
ودائم اولق ومنه الجوز المطبق
ويقال اطبق الغيم السماء اي
عطاها واطبقت عليه الحمى
اي دامت والانطباق مطاوعة
ولازمة ومعناه ضد الانفتاح
س

٩ اشارة بالتفسير المذكور الى ان
الانخفاض والاستعلاء صفة
اللسان في الحقيقة فغنى
الحروف المنخفضة مثلا
المنخفض فيها اللسان س

اظهر بقلب المجمة مهملة لتساويهما في العظم ويجوز البيان
 اى ان يظهر نظرا الى عدم الجنسية في الذات والمختار من بين
 الوجوه ما ذكره المصنف (وذا كان فاء افتعل دالا او ذالا او زاء
 يصير ناء افتعل دالا) لان التاء من الحروف المهموسية وهى حروف
 سنشمتك خصفة ٤ وهذه الاحرف الثلاثة من الحروف المجهورة
 وهى ماعدا المهموسية ومباعدة الحرفين في الصفة توجب عنه
 جمعها في التلغظ فابدت التاء حرفا تغار بها في المخرج ونوافق
 ما قبلها في الصفة لسهولة التلغظ وهذه الحروف هى الدال
 (نحو ادمع) اصله ادمع ٩ من دمع قلبت التاء دالا ثم ادغمت
 (واذا كر) اصله اذكر من الذكر قلبت التاء دالا ما مر ثم الدال
 ذالا لان اتحادهما في المجهورية ويجوز اذكر بقلب المجمة مهملة
 والبيان اى اذكر نظرا الى مغايرتهما في الذات (بادغام الذال)
 المجمة (فى الدال) المقلوبة من التاء بعد قلبها بمجمة وذلك معلوم
 بذكر المثال بالمجمة (واذا دجر) اصله ازجر من الزجر قلبت التاء
 دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زاء لالعكس لعظم الزاى فان ادخال
 الكبير في الظرف الصغير تكلف بارد (واذا كان القاء من افتعل
 واوا او باء او تاء قلبت الواو والباء والتاء) لما سئذ كره
 (ثم ادغمت) التاء المقلوبة منها (فى تاء افتعل) لوجوب ادغام
 احد المتجانسين فى الآخر المتحرك دفعا للنقل (نحو اتقى) اصله
 اتقى من وقى قلبت الواو تاء لمجاورتها مخرجا وانما يقع هذا
 القلب كثيرا نحو تراث وتجاه فى وراث ووجاه ولانه ان لم يجعل تاء
 تصير باء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم كون الفعل مرة
 بايا ومرة واويا نحو اتقى وتقى وهذا اختلاف ركبك (وانسر)

٤ الشحث الاخاح فى المسئلة
 وخصفة اسم امرأة اى ستلج
 عليه هذه المرأة فى سؤالها
 سله

٩ ولا يجوز اتمع بقلب الدال تاء
 لان الدال اعظم من التاء
 سله

٨ اخير البيان لعدم الجنسية
 وفى التنزيل مجنون واذا دجر
 سله

أصله يتعسر من يسر قلبت الباء تاء هـ بـ ا من اجتماع الكعبرات
لفظاً أو تقديرًا ولا يشك في بطلان الباء فيه ليست بثابتة فإن
ثلاثية اكل وما جازواله فهو في حكم العدم فلا يجري فيه حكم
الثابت اعني الادغام (أو انفر) أصله انفر قلبت التاء تاء لاتحادهما
في المهموسية ويجوز انفر بقلب التاء تاء واعلم ان القلب غير
مختص بالفعل بل اذا كان فاءً اقفل وتفعّل وتفاعّل من حروف
شدّ ذر شصضطظ يجوز قلب تأثهما الى هذه الحروف
وادغامهما مع اختلاط الهجزة في الابتداء نحو اترس من تترس
واثقل وادثر واذكر وازجر واسمع واشتق ٢ واصدق
واضرع واطهر واطهر (والحروف) شروع في فائدة اخرى
(التي تزداد في الاسماء والافعال) اي تغير الاخاق والتضعيف فانه
يزاد فيها آية حرف كانت صرح به التفازاني وابن الحاجب قالشين
الثاني في اعشوشب حرف تضعيف والداال الثاني في قردد الاخاق
فلا اشكال بمثلها ثم انه قد يزداد منها في الحروف كهمزة لام التعريف
عند من قال يزيادتها لكنه اراد يزيادتها للبناء وتكثير البناء
في الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف
(عشرة مجموعها) حروف (اليوم نساها) قبل هذه العبارة جواب
سبويه للاخفش حين سأل ٧ من حروف الزوائد يعني ان ما زيد
لتكثير البناء ولم يكن الاخاق والتضعيف لا يكون الا من هذه
الحروف (فاذا كانت) اي وجدت (كلمة وعددها) اي والحال
ان عددها (زائدة على ثلاثة احرف وفيها) اي في هذه الكلمة
(حرف واحد) ليس هذا احتراز عما فوقه بل اكتفاء
بغالب الوقوع وباقل ما يطلق عليه الزائد وتذكير وصف

٧ فتذكر الضمير الراجع
الى الحروف بتأويل المسؤل
عنه

الحروف بتأويلها بالزائد اولكون الواحد للنسبة بمعنى ذى الواحد
 كما في بقرة لا فارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بانها
 زائدة) اى احكم بزيادتها في كل حال (الا) حال (ان لا يكون
 لها) اى للكلمة (معنى بدونها) اى بدون تلك الحرف فلا يحكم
 حينئذ بزيادتها كالواو الثانية في (نحو وسوس) والمقصود معرفة
 الزائد بهذه الضابطة بلا قصد تصرف الاصلى بانه انذى
 لا يكون للكلمة معنى بدون فلا ينقص بان ميم جهرها صلبة
 للكلمة معنى بدونها (وابواب الرباعى) التى سبق تصريفها
 من الافعال والتفعيل والمفاعلة وباب فعل (كلها متعدي) لم يقل
 متعدي مع ان الابتداء مؤنث نظرا الى نذكير التأكيدهم دأب المص
 كما ينهت عليه الحكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه
 حذف المثني واقامة مثاله مقامه ٢ فعنى كلامه ههنا ان الغالب
 في ابواب الرباعى التعدية (الا) باب فعل فان الغالب مجيئه اللازم
 نحو (درج) في مختار الصحاح درجت الحمامة لذكرها خضعت
 له وطأ وعنه ودرج الرجل طأ طأ رأسه وبسط ظهره
 وبما ذكرنا لا يرد على الحصر نحو برهم الرجل اى دام نظره (وابواب
 الخماسى كلها) اى مزيدا على الثلاثى او على الرباعى (لوازم)
 لم يكشف بان يقال لازمة مع انه اخصر اشارة بصيغة الجمع
 الى ان لازمها على انواع كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوهما
 (الاثلاثة ابواب افتعل وانفعل وتفاعل فانها) اى ان باب كل
 منها (مشارك بين اللازم والمتعدي) نحو اكتسب وتعلم وتنازع
 الحديث (وابواب السداسى كلها لوازم الا باب استفعل فانه
 مشترك بين اللازم والمتعدي و) (الا) كلمتين من باب افعل فانها

٢ يرشدك الى هذا ان المستثنى
 يكون من جنس المستثنى منه
 ودرج غير معنون بالباب
 شد

متعديان) صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وهما اسرنداه
 واغرندها معناها غلب عليه) تفسير اسرنداه (وقهره) تفسير
 اغرنده واورد على المصير قولهم اخلو لبتيه واعروربتيه
 واعلوطني ٩ من باب الافعال ولافعال قد يمكن ان يقال تعدية
 اخلولى على ما فهم من الصحاح لضمرة الشعر وتفسير شارح
 الهادي اخلوط بقوله اى لزم يشعر ان تعديته بالجار المحذوف
 ودأب الامام ان لا يلتفت الى النادر والضعيف (وهمة افعّل)
 شروع في فائدة اخرى (يحيى لمعان) المعاني الاتية لباب افعّل
 لانهمة اذ ليست من حروف المعاني بل من حروف المباني
 لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعاني اسندت المعاني اليها
 مجازا (للتعدية) بدل من قوله لمعان يدل البعض (نحو اخرجته)
 اى صيرته خارجا (وللصيرورة) اى لصيرورة شئ منسوباً
 الى ما اشتق منه الفعل (نحو امشي الرجل اى صار ذا ماشية)
 ودواب (ولو وجد ان اى او جود الشئ موصوفاً بما يشق عن اصل
 الفعل (نحو اخلته اى وجدته بخيلاً والمجنونة) اى لتكون الشئ
 ذا وقت يقرب منه حصوله (نحو احصد الزرع اى حان) وقرب
 (وقت حصاده) وفرق الصيرورة عن المجنونة ان الاولى لحصول
 الشئ والثانية لقرب حصوله (واللازالة) اى لازالة اصل الفعل
 عن المفعول (نحو اشكته اى ازلت عنه الشكاية وللدخول
 فى شئ) اما زمان (نحو اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح) او غيره
 نحو اظلم الرجل اى دخل فى الظلام (وللكثرة) اى لكثرة اصل
 الفعل عند الفاعل (نحو البين الرجل اذا كثر عنده اللبن) يعنى صار
 ذا لبن كثير فغلب معنى الصيرورة ايضا الا انه يمتاز عما يكون له

٣ ومنه اوراق الشجر اى صار
 ذا ورقة ومنه ابشر وافطر
 وافلم وانجج واجرب اى صار
 ذا ابل جزى ومنه اضاء وانا
 (اى صار ذا ضوء ونور
 وقريب مثل اصبح واظلم
 واترب واكفرو فى الحديث
 اربوا الكتاب فان انجج الحاجة
 اى صبروه ذاتراب
 وللعلب نحو اعجمت الكتاب
 وبمعنى مجردة ومنه ملحق فى
 القنوت على رأى من كسر
 الحاء بمعنى لاحق

يعني الكثرة ويحي افعال للزيادة في اصله نحو اشغلتني اي اشغلتني
 جدا ولتعريض المفعول لامر نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع
 (يوسين استفعل ايضا) اي كهرمة افع (يحي لمعان) اسندت
 معاني الباب الى السين مجازا لا الى الهزمة والتاء وان كان لكل
 منهما مدخل في حصول الباب لان امتياز الباب عن غيره بالسين
 (لطلب) اي اطلب اصل الفعل وهو الغالب في هذا الباب
 (نحو استغفر الله اي طلب المغفرة منه والسؤال) افرد بالذكر لتغاير
 مورد هما فان مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو
 استخبر اي سأل الخبر وللنحول) اي تحول الفاعل الى ما اشتق
 منه الفعل (نحو استخلى الخمر ٧ اي انقلب الخمر خلا) ٤ نصب
 بنزع الخافض لان القلب لازم اي الى الحل (وللاعتقاد)
 يقينيا او ظاهريا (نحو استكرمه اي اعتقدت انه كريم وللو جدان)
 اي لو جدان المفعول متصفا بما اشتق منه اصل الفعل (نحو
 استجذبت شيئا اي وجده جيدا) اصله جيودا اذا اجتمع الواو
 والياء والسابق ساكن فقلت الواو ياء وادغمت واصل استجذبت
 استجذبت نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفاء وحذفت
 اللساكنين (وللاسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند
 المصيبة) اي وجدوا في انفسهم انهم راجعون الى ربهم فبدا
 لهم اظهار الاتقياء والتسليم لامر الموت وفي بعض النسخ
 وللتسليم نحو قولهم الخ اي قالوا ان الله اي عن عبيد وملاكه (وانا اليه
 راجعون) في الآخرة قبل ويحي استفعل للحنونة نحو استرقع
 الثوب اي حان له ان يرقع ولما وعده افعل نحو انتح الجمل
 فاستنخ اي ابركته فبرك وبمعنى مجردة نحو قر واستقر (وحروف

٧ اما حقيقة نحو استخلى الخمر
 او مجازا نحو استخبر الطين اي
 صار كالخمر في صلابته وفي
 عرايس المحصل هذا مثل
 للرجل الضعيف اذا اشتد
 وقوى
 ٤ وما وقع في بعض النسخ
 من استخلى الخمر خلا غلط
 س

المد واللين والزوايد والعللة واحدة) يعني متصادقة على الطائفة
 من الحروف (وهي الواو والياء والالف) اما تسميتها بحروف العلة
 فلان من شأنها ان تنقبأ بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير
 الشيء عن حاله واما بالزيادة فظاهر ولا اشكال بكون الزوائد
 اعم منها لان المراد كما عرفت بيان تصادقهما على طائفة
 من الحروف واما باللين فلما فيهما من اللين لاتساع مخرجها وذلك
 انما يكون اذا كانت ساكنة واما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك
 انما يكون اذا اسكنت ويكون حركة ما قبلها من جنسها ولا يكتفي
 في كونها حرف مدسكونها فقط فالعلة اعم من المد واللين لصدقها
 على المتحرك والساكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوقف حركة
 ما قبلها اياها ثم المد لاشتراطها بذلك الا انهم يطلقون على هذه
 الحروف هذه الاسامي الاربعة مطلقا على الساهل والمصنف جرى
 على ذلك (وكل فعل ماض) اي ثلاثي (في اوله حرف من هذه
 الحروف) ظاهر العبارة يوهم وجود الالف فاه لكن الالتفات
 بمثل هذا الوهم لظهور ان الساكن لا يكون مبتدأ به بل الالف
 لا يقع عينا ولا ما في الفعل الا مقلوبا ولكن لو وقع ظاهرا
 في ما بعد الاول اطلق الحروف ولم يقل في اوله واوا اوياء (يسمى)
 ذلك الفعل (معتلا) لو جود حرف العلة فيه ولو جودها في اوله
 صار احق بهذا الاسم من الاجوف وغيره (ومثالا) لمائة ثلثة الصحيح
 فما تحمّل الحركات) كما تقول وعد بضمها في مجهول وعد وفي مصدره
 وعدا بكسرها غير انها تحذف تبع الاعلال المضارع لا ستقال
 الكسرة عليها ولذا لا تحذف في الوصال مصدر واصل (نحو وعد)
 يعد (ويقظ) ييقظ من الباب الرابع (وان كان) اي حرف العلة

(في وسطه) أي وسط الماضي (يسمى) هذا النوع (اجوفا)
 حلقو الوسط الذي هو بمنزلة الجوف في الحيوان عن الحرف
 الصحيح (نحو قال وكال) الاصل قول وكيل (وان كان في آخر
 يسمى ناقصا) لنقصان آخره غالباً عن الحركة الباقية (نحو
 غزا ورمى) الاصل غرور ورمى فكل من الاقسام الثلاثة نوعان
 واوى وبأى ويقال للاول المعتل الفاء وللثاني المعتل العين
 وللثالث المعتل اللام بالاضافة اللفظية كالحسن الوجه أي الذي
 اعتل فاؤه وعينه ولامه (وان كان فيه) أي في الماضي (حرفان
 من هذه الحروف) المذكور (فان كان) ما ذكر من الحرفين
 (عينه) أي عين ذلك الفعل (ولامه يسمى) هذا النوع
 اللفيف المقرون) اما باللفيف فلف حرفي العلة أي جمعها واما
 بالمقرون فلا قترانهما فيه (نحو طوى وان كان) أي الحرفان
 (فاء ولامه يسمى) هذا النوع (الفيف المفروق) لان حرفي
 العلة فيه تفرقان بالحرف الصحيح (نحو وفي) آخر ذكر المفروق
 مع ان كون احد حرفي العلة في الفاء يستدعي التقديم اشعاراً
 بفعله ولما فرغ من اقسام المعتل شرع فيما يلحق به بقوله
 (وكل فعل ماضٍ عينه ولامه حرفان من جنس واحد ادغم
 اولهما في الآخر الثقل) أي لثقل التكرار بخلاف مضاعف
 الرباعي وهو ما كان عينه مع لامه الثانية جنس واحد نحو زلزل
 فانه لا يلحق بالمعتل ولا ثقل فيه المفصل بين المتجانسين ولذا
 لا يقع فيه الابدال والحذف كما في اعلبت وظللت ويخلاف
 ما تكرر الالحاق نحو جلبب فانه لا يدغم (يسمى مضاعفاً)
 ما خوذ من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين سمي به

الاصل املت وظللت قلبت
 اللام الثانية ياء في الاول
 وحذفت في الثانية

(نحو مد وعض) تضاعف بعض حروفه (وكل فعل)
 ماض (فيه همزة) يسمى مضموزا آخره عن المضاعف لانه
 انواعا والواحد قبل المتعدد (فان كانت) اى الهمزة (فى اوله) يسمى
 مضموز الفاء (نحو اخذ) وان كان فى وسطه يسمى مضموز
 العين (نحو سأل) وان كان فى آخره يسمى مضموز اللام (نحو
 قرأ) اهل امثلة المضموز بانواعه اعتمادا على ظهورها (وكل فعل)
 ماض (خال من هذه الاقسام الستة) يعنى خال من حروف
 العلة والهمزة والتضعيف (يسمى صحيحا) لصحته وعدم تغير
 حروفه ویراد به السالم لانه الذى سلمت حروفه الاصلية
 عن حرف العلة والتضعيف والهمزة وعند البعض لا يشترط
 فى الصحيح خلوه من الهمزة والتضعيف فيكون اعم من السالم
 اخر ذكر الصحيح فى التقسيم مع سبقه فى التصريف لان التقسيم
 باعتبار المفهوم ومفهومه عدمى وهو ما لم يكن فيه حرف علة
 وتضعيف وهمزة ومفهوم المعتل وجودى وفى الوجود شرف
 واما التصريف فبا اعتبار الذات وذات الصحيح مقياس للمعتل
 وما يلحق به واعتبر فى التقسيم الماضى لانه بخلوه عن الزائد ادخل
 فى الضبط (وقد مر بحثه) اى بحث الصحيح وذكر احكامه
 فى باب الصحيح (وسنذكر بحث الاقسام الستة) قريبا (على سبيل
 الاختصار) لسهولة ضبطها ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا
 مغايرا للصحيح عنوان بحثه فى الباب فقال (باب المعتلات) الباب
 اسم لنوع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل
 من اعتل اى مرض سمي به ما احد اصوله حرف علة لانه ذو
 تفسير كالعلل اى هذا باب المعتلات (و) ذكر احكام ما يتعلق

بها من (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب
من تغيرات حروف العلة وكانت لا تتغير اذا وقعت في الاول
بل في الوسط والاخر شرع اولاً في حكم الاجوف والناقص
واو يين او يائين بقول (الواو والباء اذا تحركا وانفتح ما قبلهما
قلبا الفاء) اى تبدل الالف منهما لكن لا مطلقا بل بشرائط سبعة
احدها كونهما في وزن الفعل لانه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط
يخرج نحو الحوكة جمع حائك لخروجه بالتاء عن وزن الفعل وكذا
نحو جدى ٢ وتائيهما اصلية حركتهما اذ العارض كالعدم
فالحففة حاصلة هنا بلا اعلال كما في دعوى القوم فان حركة الواو
لاجل الساكنين وتائيهما ان لا يكون فتحه ما قبلهما في حكم
السكون اذ لا يبقى في الحركة حينئذ قوة استدعاء القلب فيخرج
نحو عوروا جتور ٩ فان ما قبل الواو فيهما في حكم عين اعور والفاء
تجاوز وابعها ان لا يكون في معنى الكلمة تحرك واضطراب كبلا
يفوت الغرض من تحركهما نحو الجوان فانه لا يعمل لبديل حركة
اللفظ على الحركة والاضطراب في معناه واما في نحو موتان فبالجمل
على نقبضه وخامسها ان لا يجتمع في الكلمة اعلالان لتلايؤدى
الى انحافها فتخرج نحو طوى اذ لو اعل الواو لحذفت للساكنين
وسادسها ان لا يلتزم ضم حرف العلة في مضارعه اذ هو مرفوض
فلا يعمل نحو حى اذ لو قلت حاي لقلت في مستقبله يحاي مثل
يخاف وسابعها ان لا يفوت الدلالة على اصلهما فلا يعمل نحو
استحوذ والقود ليعلم انهما واوى وعدم هذه الشروط مانع
من الاعلال وارتفاع المانع معتبر في القواعد وان لم يذ كر هربا
من التطويل والمصنف اکتفى عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون

٣ ولم تقلب ياء ليس مع انها
مكسورة في الاصل بل اسكت
لبدل بكونه على وزن الحرف
مثل ليت على انه غير متصرف
لايجزى منه المضارع وغيره
سـ

٩ يحتمل ان يكون عدم الاعلال
في نحو عور وجور الالتباس ببناء
آخر وجعل مزيدا اتهمنا تابعا
لهما سـ

بتقديم الجسيم الاهلا
والاستيصال كذا في المغرب
سـ

في بعض المواضع لا يتغير المعتلات الى آخره (نحو قال وكال) الاصل
 قول وكل قلبت الواو والياء الفا انواع خفة (ومثالهما) اى مثال
 الواو والياء المتقلبين الفا (من الناقص غزا ورمى ٢) ولما كان
 في التثنية حكم آخر قال (وتقول في تنيهما غزوا ورميا فلا تقلبان)
 اى الواو والياء (الفا) ولا تحذف الالف للساكنين فيلبس
 التثنية بالمفرد (ولا تقلبان ايضا في الجمع المؤنث) الغاية نحو غزرون
 ورمين (ولا في المواجهة) عبر بها ٤ يدل على الخطأ ب لانه
 يستلزم المواجهة نحو غزوت الى آخره (ولا في نفس المتكلم) نحو
 رميت رميا (لان الواو الساكنة والياء) الساكنة (لا تقلبان الفا الا
 في موضع يكون سكونهما غير اصلي) قوله (بان نقلت حركتهما
 الى ما قبلهما) دفع ما عسى ان يقال ان سكونهما في هذه الامثلة
 غير اصلي لعروضه باتصال الضمائر فوجب ان تقلبا الفا فاجاب
 بان المراد بعروض سكونهما ما يكون نقل الحركة الى ما قبلها
 لاجل القلب (نحو اقام وابع) الاصل اقوم وابع ولو كان
 سكونهما اصليا لما احتجج الى القلب لحصول الخفة بدونه
 (وتقول في الجمع المذكور) الغائب من غزا ورمى (غزوا ورموا)
 بسكون واو الجمع مع فتح ما قبلها (والاصل غزوا ورموا قلبا)
 اى الواو والياء المضمومتان (الفا لتحركهما وافتتاح ما قبلهما
 فاجتمع ساكنان احدهما الالف المقلوقة) من الواو والياء (والثاني
 واو الجمع) حذفت الالف المقلوقة لاجتماع الساكنين (دون
 واو الجمع لانهما ضمير فاعل فلا يحذف الانشائب كما في اغزن
 وله نائب ههنا مع ان حذف الالف معين (فبقى) الاصل المذكور
 بعد الحذف (غزوا ورموا) بفتح ما قبل الواو ولم يضم حتى يجانس

٢ تكتب الالف المقلوقة من
 الياء على صورة الباء ولذا كتب
 بالياء نحو اعطى مع ان اصله
 اعطوا قالوا اولما وقعت رابعة
 في الطرف قلبت ياء وقلب الياء
 الفا فاعتبر الاصل القريب

معه

الواو لتدل الفحة على الالف المحذوفة (نقول في ثنية المؤنث
 غزنا ورمتا والاصل غزمتا ورمتا قلبت الواو والياء الفا لتحركهما
 وانفتاح ما قبلهما محذفت الالف لسكونيهما وسكون الياء)
 تقديرا واعتبارا وان كانت متحركة صورة (لان الياء ساكنة
 في الاصل) لانها علامة تأنيث وهي ساكنة في الفعل (فحركت
 الالف الثنية) اى لاجتماع الساكنين من علامتي التأنيث والثنية
 ولا مجال لحذف احد بهما اذ العلامة لا تحذف بل يلزم اللبس
 (فحركتهما عارضة والعارض كالمعدوم) فنظرنا الى الاصل
 فحذفنا الالف المقلوبة لتحصيل الخفة ونظرنا الى الصورة
 وحال التحرك فلم نحذف احدى علامتيه واكمل من النظرين
 داع فعملنا بمقتضاها (ونقول في الجمع المؤنث من الاجوف قلن)
 بضم القاف (وكنن) بكسر الكاف (والاصل قولن وكيكن) بفتح
 الواو والياء) فقلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت
 الالف لسكونيهما وسكون اللام فبقى قلن وكنن بفتح القاف والكاف
 ثم نقلت فتحة القاف الى الضمة) اى بدلت الضمة منها (وفتحة الكاف
 الى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على
 الياء) المحذوفة وذلك (لان الواو متولدة من الضمة والياء
 من الكسرة) وكذا (الالف) متولدة (من الفحة) والاصل بدل
 على اثره المحذوف * اعلم ان الاعلال بالقلب اى قلب الواو والياء
 القافى مثل قلن وكنن مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين
 نقل فعل بفتح العين الى فعل بضمها ان كان اجوفاً واواياً الى فعل
 بكسرها ان كان يائياً فاصل قلن وكنن عندهم قولن وكيكن
 بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما الى ما قبلهما بعد سلب

حركته ثم حذف للسالكين وهذا الطريق يسير الا ان في نقل
الباب من مفتوح العين الى مضمومها او مكسورها شبهة تغير
المعنى للاختلاف في معاني الابواب فاختاره المتأخرون اشبه
ثم شرع في بيان حكم خاص لكل من الواو والباء بقوله (والياء
اذا انكسر ما قبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغير (ساكنة
كانت) تلك الباء (او متحركة) لكن ابقاؤها متحركة (اذا كانت
الحركة فتحة) لانها غير ثقيلة على الباء فلا تغير (نحو خشى) بفتح
الباء (وخشيت) بسكونها مع كسر ٣ ما قبلها فيهما اذا كانت
الحركة ضمة كما في بخشى او كسرة كما في ترمى ففعل الباء بقلبها
الفا او بحذفها بعد الاسكان لاستئصال الضمة والكسرة عليها
(والياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت واوا) لان الباء حرف
علة ضعيفة خصوصا لينت عربيتها بالسكين والضم حركة
قوية تستدعي ان توافق لها ما بعدها مع ان الباء الساكنة يعسر
نطقها بضم ما قبلها (نحو ايسر يوسر اصله يسر) قلبت
الباء الثانية واوا والسكونها وانضمام ما قبلها ولم تحذف الواو
مع وقوعها بين ياء وكسرة ثلث يلزم انحاف الكلمة فاعتبر الهيرة
من مضارع افعل كالموجود ولم يعتبر ذلك في حق القلب للتخفيف
وانما ذكر الماضي مع انه لا مدخل له في المثالية لينضح كون الواو
منقلبا من الباء وللتنبية على ان الباء الساكنة لا تقلب الفا في مثله
(ونقول في مجهول الاجوف الواوى قبل والاصل قول)
بضم القاف وكسر الواو (فاستقلت ضمة القاف قبل كسرة
الواو) لان في النزول من العلوا الى السفلى تعسر (فاستقلت
القاف ونقلت كسرة الواو اليها) لكونها حرف علة وما قبلها

والقياس ضم الفاء في باب
خفت لانه واوى الا انه لما كان
في فعل مكسور العين وكانت
الدلالة على حركة العين اولى
من الدلالة على كون البناء واويا
لان الاولى راجعة الى المعنى
والثانية الى اللفظ نقلوا كسرة
العين الى الفاء واللام بعد النقل
في مثل قلن وكلن الدلالة على
الحركة العين لعدم مخالفة
حركة العين لحركة الفاء
قصدا والدلالة على الحرف
المحذوف لثلافتي الغرض
بالكسبة
٣ قدم مثال الباء المتحركة لان
في عدم تغيرها نوع استعداد
فكان حقها ان يتأخر اليها
بالمقال

صحيحاً ساكناً (فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) بنقل
 كسرتها (ثم قلبت الواو ياءً لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها
 قلبت ياءً) للين عريكة الساكن مع أنه حرف علة ضعيفة واستدعى
 كسر ما قبلها إلى جنس الكسرة وهو الياء (والواو المتحركة)
 باي حركة كانت (إذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها
 قلبت ياءً) للين عريكة حرف العلة فإن كانت متحرراً وحصول
 الخفة لأن الياء خفيف بالنسبة إلى الواو كما لا يخفى (نحو غي والاصل
 غيو) قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسر ما قبلها واشتقاقه
 (من الغباوة) ذكره استشهدا على أن أصله واوي إذا مصدر
 مما يرد الأشياء إلى أصولها (والغباوة عكس الإدراك) وعدم الزكاء
 أظهر في موضع الضمير تنبيهها على أن المراد بالاول اللفظ والثاني
 المعنى (ونحو دعي مجهول دعا والاصل في مجهوله دعو بضم الدال)
 ولم يقل من الدعوة لأن الف دما دليل على أنه واوي قلبت
 الواو ياءً لتطرفها وانكسر ما قبلها ومن هذا القبيل نحو يعطى
 ويعتدى ويسترشى فإن الياء فيها مقلوبة من الواو وكذا في نحو
 غاز أصله غازو قلبت الواو ياءً ثم اسكنت وحذفت إذا الكسرة
 ندل على الياء ولا تدل على الواو (ونقول في جمع المذكر في مجهول
 الناقص غزوا والاصل غزوا) لم يقل أصله غزوا لأن الاعلال
 المفرد سابق على الحاق ضمير الجمع والاشكال بآناء الضمير في نحو
 غزوت لأنها ٧ ليست بعارضة على صيغة الغيبة (فا سكنت
 الزى) بسلب كسرتها لدفع الخروج منها إلى الضمة (ثم نقلت
 ضمة الياء إلى الزى) لأن الحرف الصحيح اولى بالحركة (وحذفت
 الياء لسكونها وسكون الواو) التي هي ضمير الجمع (فبقى غزوا)

بالضمتين (وكل واو وياء متحركتين) قوله (يكون ما قبلهما حرف
 صحيح ساكن) صفة أخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما إلى
 الحرف الصحيح الساكن) لأنها أول بتحميل الحركة (نحو يقول
 ويكيل ويخاف والأصل يقول ويكيل ويخوف) يسكون القاف
 والكاف والحاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء في الأولين إلى ما قبلهما
 ونقلت فتحة الواو في الثالث إلى الخاء ثم قلبت الفاء (وإنما قلبت
 واو ويخاف الفاء) مع أنه سبق أن الساكنة لا تنقلب (لكون سكونها
 غير أصلي) أي طارض فوجد الشرط الأول وكذا الثاني أعني
 (وانفتاح ما قبلهما) في الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا
 في لام الفعل وما قبلهما حرف متحرك) قوله (أسكننا) خبر لكل
 (مالم يكن) أي لام الفعل (منصوبا) إذ لو كان منصوبا لانسكان
 للآء لغو عمل التناصب (نحو يغزو ويرمي ويخشي) يسكون الواو
 والياء (إنما أسكننا لاستئصال الضمة على الواو والياء) لكون لهما
 حرف علة ضعيفة ٤ والأصل فيها يغزو ويرمي ويخشي بضم
 الواو والياء ثم أسكننا (قلب ياء يخشي الفاء لتحررها) يعني
 في الأصل كما هو مقتضى سياق كلامه أوفى الحال ويعمم اسكان
 الحرف لقلبهما الفاء (وانفتاح الشين) ما قبل الياء (ويحركه
 الواو والياء بالفتح إذا كان) ٢ أي لام الفعل (منصوبا نحو
 لن يغزو ولن يرمي لحقة الفتحة عليهما) ولم يذكر حكم لن يخشي
 لظهور أن الألف لا تقبل الحركة فيكون نصبه تقديرا (وتقول
 في النسبة) من يغزو ويرمي ويخشي (يغزو أن ويرمي أن ويخشي أن)
 بفتح الواو والياء لاجل الف النسبة ولذا لا تنقلب ياء يخشي أن
 القال أنها ساكنة تقديرا والياء الساكنة لا تنقلب الفاء (وتقول في الجمع

بالضمتين (وكل واو وياء متحركتين) قوله (يكون ما قبلهما حرف صحيح ساكن) صفة أخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن) لأنها أول بتحميل الحركة (نحو يقول ويكيل ويخاف والأصل يقول ويكيل ويخوف) يسكون القاف والكاف والحاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء في الأولين إلى ما قبلهما ونقلت فتحة الواو في الثالث إلى الخاء ثم قلبت الفاء (وإنما قلبت واو ويخاف الفاء) مع أنه سبق أن الساكنة لا تنقلب (لكون سكونها غير أصلي) أي طارض فوجد الشرط الأول وكذا الثاني أعني (وانفتاح ما قبلهما) في الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا في لام الفعل وما قبلهما حرف متحرك) قوله (أسكننا) خبر لكل (مالم يكن) أي لام الفعل (منصوبا) إذ لو كان منصوبا لانسكان للآء لغو عمل التناصب (نحو يغزو ويرمي ويخشي) يسكون الواو والياء (إنما أسكننا لاستئصال الضمة على الواو والياء) لكون لهما حرف علة ضعيفة ٤ والأصل فيها يغزو ويرمي ويخشي بضم الواو والياء ثم أسكننا (قلب ياء يخشي الفاء لتحررها) يعني في الأصل كما هو مقتضى سياق كلامه أوفى الحال ويعمم اسكان الحرف لقلبهما الفاء (وانفتاح الشين) ما قبل الياء (ويحركه الواو والياء بالفتح إذا كان) ٢ أي لام الفعل (منصوبا نحو لن يغزو ولن يرمي لحقة الفتحة عليهما) ولم يذكر حكم لن يخشي لظهور أن الألف لا تقبل الحركة فيكون نصبه تقديرا (وتقول في النسبة) من يغزو ويرمي ويخشي (يغزو أن ويرمي أن ويخشي أن) بفتح الواو والياء لاجل الف النسبة ولذا لا تنقلب ياء يخشي أن القال أنها ساكنة تقديرا والياء الساكنة لا تنقلب الفاء (وتقول في الجمع

المذكور منها (يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزون ويرمون
 ويخشون) بضم ما قبل الواو والجمع (فاسكنت الواو والياء) يعنى
 فى الاولين (للاستئصال الضمة على واو وياء) اى على اطلاقهما
 لا على المذكورين بعينها ولذا ظهر فى موضع ٤ الاضمار (وقلت
 ياء يخشون الفا لتحركها واقتتاح ما قبلها) وهو الشين فصارت
 يخشاون (فاجتمع) فى كل من الثلاث (ساكنان) احدهما
 (الواو والياء) ادرج فيها الف يخشاون باعتبار انها مقلوب منها
 (وبعدهما) يعنى ان الساكن الثانى (واو الجمع) خذفت ما كان قبل
 واو الجمع من الواو والياء والالف التى لام الكلمة فبقى يغزون بضم
 الزاى ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين (وضمت الميم
 من يرمون) مع ان كسرهما دليل الباء (لتصح واو الجمع) لان كسر
 ما قبلها يقتضى قلبها ياء فابدلت الضمة منها لالتسليم علامة الجمع
 وفى اعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الباء الى ما قبلها بعد
 حذف حركته وهذا السهل الا انه لما فهم بما ذكر فى غزوا اوردهمنا
 وجه غير ما ذكر اشارة الى توسع دائرة الاعلال وفى بعض النسخ
 وقع قوله وقلت ياء يخشون الفا بعد قوله خذفت ما كان قبل
 واو الجمع فعدم التعرض لحذف الفه الاكتفاء بما ذكر فى اخويه
 (وتقول فى الواحدة المخاطبة) من يغزو (يغزون والاصل يغزون)
 بضم الزاى وكسر الواو (فاسكنت الزاى) لاستئصالهم الضمة قبل
 واو مكسورة (نقلت كسرة الواو اليها) لانها حرف الصريح
 اولى بالحركة (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وانما حذفت
 الواو دون الياء لانها ضمير الفاعل كواو الجمع عند الجمهور ٦ علامة
 الخطاب عند الاخفش وعلى المذهبين المناسب حذف لام الفعل

٤ اظهر انه لا حاجة الى
 الاسكان فى مثل يخشون

سك

اى نأخذ ما قبل الواو والياء
 بضم ما قبل الواو والياء
 نأخذ ما قبل الواو والياء
 نأخذ ما قبل الواو والياء

٦ علامة الخطاب عندهم التاء
 وعند الاخفش ضمير الفاعل
 المستتر

المستتر

وفي اعلاله وجه آخر وهو سلب حركة الواو وحذفها وابدال
 الضمة الزاى كسرة تسليما بالمخاطبة ولم يذكر اعلال ترمين ونحشين
 لأن اسكان الياء الاولى وقلبها الف قد استغنى عن اعلال جمع
 المذكور فاكثف به (وتقول في اسم الفاعل من الاجوف قائل وكائل)
 اعلم ان الهمزة ان كانت مقلوبة من الواو لا تكتب تحت مركزها
 نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالة على الاصل
 (وكان) الاول (في الماضي) لم يقل وكان في الاصل (قال)
 تنصبها ٨ على ان اصله الماضي عنده لانه خلاف مذهب القوم
 (فزبدت الالف) بين القاء والعين (لاسم الفاعل فاجتمع القان
 الف اسم الفاعل والالف المقلوبة من عين الفعل) وحذف
 احدهما محل بالعرض من الزيادة ومؤدى الى اللبس (فقلبت
 الالف المقلوبة من عين الفعل همزة) لقرينها من الالف
 ولم تقلب الف الفاعل لان التغيير لا يناسب العلامة وكتبت
 الهمزة بصورة الياء لان الهمزة المتحركة اذا سكن ما قبلها تكتب
 بصورة حرف من جنس حركتها (وكذلك) اعلال (كائل)
 عنده وعند البعض اصلهما قاول وكابل قلبت الواو والياء الف
 ثم الالف همزة او قلبتا همزة ابتداء لوقوعهما بعد الف رائدة
 كما في كساء ورداء (واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة
 النصب نحو رأيت غازيا) ياؤه منقلبة عن الواو لتطير فيها وانكسار
 ما قبلها (وراميا فلا يتغير) اى الياء لحقة الفتحة عليها وتغير
 في الجمع المذكور نحو غازين اصله غازيين لاستئصال الكسرة عليها
 (وتقول في) حالة (الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام)
 بتغير الياء وحذفها رفعا وجرأ (والاصل غازى ورامى) بضم

٨ اذ لو قال في الاصل قال زدنا
 حل كلامه بناء على مذهب
 القوم على ان الحذف من
 المضارعة ويصير الباقي على
 لفظ الماضي

لتحريكهما وانفتاح ما قبلهما
 اذا اعتبار بالف الفاعل لانها
 ساكنة ليست بحايزة
 حصينة

الباء رفعا وبكسرهما جرا (فاسكنت الباء كما ذكرنا) اى
 فى مضارع الناقص بقوله اسكتنا ما لم يكن منصوبا يعنى لاستثقال
 الضمة والكسرة على الباء وذلك لان الكسرة تحتاج الى تحريك
 شفة والضممة الى تحريك الشفتين فكرهوا ابقاء هما على الحرف
 الضعيف بخلاف الفتحة حيث لا يحتاج الى تحريك شفة
 اصلا فلم يعدوها ثقيلة (فاجتمع ساكان الباء والتونين) لانها
 تون ساكنة (فحذفت الباء وبقيت التونين) لانها علامة التمكن
 وذكر التفازنى ان التونين حرف صحيح فحذف حرف العلة
 اولى وفى بعض النسخ ونقلت التونين الى ما قبلها اى ما قبل
 الباء المحذوفة فصار غاز ورام بكسر ما قبل الباء رفعا وجرا وعلى
 هذا اعلال جمع المؤنث نحو غواز اصله غوازى (فان ادخلت
 الالف واللام) على مثل غاز ورام (سقط التونين) لانه يقتضى
 التنكير الذى يتنافى المقصود من ادخال حرف التعريف ٩ (وتعود
 الباء ساكنة) لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو
 اجتماع الساكنين بالتونين التى قد جعلت عوضا عنها (فنقول
 هذا الغازى والراى) فى الرفع (ومررت بالغازى والراى) فى الجر
 (وتقول فى مفعول الاجوف) الواوى (مقول والاصل مقول
 ففعل به ما ذكرنا) اى فى مضارعه يعنى نقلت صمة الواو الى القاف
 فالتنى ساكان واو الاجوف وواو والمفعول فحذفت واو المفعول
 عند سببويه لانها زائدة ويستغنى عنها بالميم فحذفها اولى من حذف
 الاصل بخلاف ٨ التونين فى نحو غاز لانها علامة التمكن
 لا يستغنى عنها وعند ابى الحسن الاخفش حذفت واو الاجوف
 لان تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على انها مع الميم

٩ وان لم تعد الحركة المحذوفة
 لبقاء موجب حذفها وهو
 الاستثقال

٨ واما سقوطها باللام فلان
 اللام ايضا علامة التمكن فيجوز
 الابدال لدى الحاجة

علامة المفعول الثلاثي ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة ان تبقى ولا تستغنى بحذف واو الاجوف ادخل في القياس واوى (تقول من بناء) الاجوف (الباقى مكبل والاصل مكبول فنقلت حركته الياء الى الكاف) لان الصحيح اولى بالحركة كما مر (فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) منها ومن واو المفعول فصار مكبول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها هذا على رأى الاخفش وعند سبويه تحذف واو المفعول وتكسر ما قبلها الياء لثلاثي قلب واو قلبتس البناء بالواوى واختيار الامام مذهب الاخفش لما مر واقلاب واو المفعول ياء هون من حذفها هذا وينوهم لا يغيرون البناء الباقى ويقولون مكبول لحذف بناء الباقى وتبدل كون في ذلك بقوله واخال لك سيد معبود معيب (واذا اجتمعت الواو ان الاولى ساكنة والثانية متحركة ادغمت الاولى في الثانية) للتحفيف برفع التكرار ولا يحذف احدهما كما في مفعول ٤ لعدم الموجب ههنا (نحو غزوه والاصل مغزوه) ادغمت الواو الساكنة في المتحركة (واذا اجتمعت الواو والياء) اى في كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزوه يوما ويقضى وطرا (الاولى ساكنة) سواء كانت واوا كما سيجئ مثاله اوباء نحو صبي اصله صبيو لانه من الصبوة بمعنى المبل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليتمكن الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لان البناء خفيف من الواو فابقاء الخفيف اولى (وكسرها قبل الاولى) من اليائين يعنى اذا انضم ما قبلها بانقلابها عن الواو (لتصح البناء)

وعلمة الشئ ما لا يوجد في غيره
 لا يسير الى ان ذكر ضابطه
 الادغام ههنا لدفع توهم
 حذف احد الواوين مطلقا
 والا فالقيام مقام الاعلال
 لا الادغام

وتسليم عن الانقلاب الى جنس الضمة اما اذا انفتح ما قبلها فلا يغير
 اذ الباء الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب القاف نحو طوى وريان
 اصل طوى ورويان (واد غمت الباء في الباء) (لتخفيف) (نحو
 مرعى ونحشى والاصل مر موى ونحشوى) قلبت الواو وياء
 ثم ابدلت ضمة ما قبلها كسرة ٨ لتسلم الباء ثم ادغمت (وتقول
 في الامر الغائب) من الاجوف (لبقل والاصل لبقول وفي
 امر الحاضر قل والاصل اقول) بسكون القاف وضم الواو
 فيهما (فتقلت حركة الواو الى القاف فحذفت الواو لسكونها
 وسكون اللام وحذفت الهمزة) لحصول الاستغناء بها عنها
 (بحركة القاف وتقول في التثنية) اى تثنية قل (قولاً فعاد الواو
 لحركة اللام) اى زال ما منع بقاء الواو وهو النقاء الساكنين
 بتجريك اللام لالف التثنية فجعلت حركتهما في حكم الاصلية
 نظرنا الى ان السكون عارض بخلاف حركة ناء غزنا ورمسا
 فاعتبرنا السكون الاصلى فلم تعد ما حذفت منهما وقس
 امر الاجوف الباقى على الواوى نحو بيع وبيعاً (وتقول في امر
 الغائب من الناقص ليمز وليرم وفي امر المخاطب اغز وايم)
 بضم الزاى وكسر الميم فيهما (بمحذوف الواو والياء) في امر
 الغائب والمخاطب (لان جزم الناقص) ناظر الى امر الغائب
 (ووقفه) ناظر الى امر المخاطب (سقوط لام فعله) لكونها
 حرف علة ضعيفة بمنزلة الحركة فسقط في الجزم والوقف كل الحركة
 (وفي الناقص الواوى) متعلق بقوله (تقلب الواو ياء) قدم
 الظرف على عامله لان القلب بلا موجب ظاهر ونحو خصوص
 بذلك (في المستقبل والامر والنهى المجهولان) مع ان ما قبل

٨ قدم الكسرة على الادغام
 لا بعد تخفيف الجنسية وهى
 لا تكون تاممة مالم يسلم المدغم
 عن الانقلاب منه

الواو فيها ليس بمكسور حلا لها على المجهول الماضي (لأنهن
 فروع الماضي وفي الماضي المجهول) الذي هو متبوع الأفعال
 المذكورة (يصبر الواو ياء تطر فيها وانكسار ما قبلها
 نحو غزى والاصل عزو) قلبت الواو ياء لما ذكر مثال مجهول
 المستقبل يغزى يغزى يغزى يغزى يغزى يغزى يغزى يغزى يغزى يغزى
 تصاريفه ثم الباء الفاء في مقاريدته ولذا تكتب على صورة الباء
 وإنما لم تقلب الواو ولا الفاء راية لتبعية مجهول الماضي وت حذف
 لام الفعل اعني الباء بعد قلبها الفاء من جمع المذكر وواحدة
 المخاطبة لا جماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع
 والباء المخاطبة ومثال مجهول الامر لبغز لبغز يا لبغز واو لا غز
 لبغز ومجهول النهى لا يغز لا يغز لا يغز لا يغز لا يغز لا يغز لا يغز لا يغز لا يغز لا يغز
 لام الفعل ٧ المجزم قيد بكونها مجهولات ادق معلوماتها بنضم
 ما قبل الواو فلا قلب ياء ولما فرغ من اعلان باب الاجوف والناقص
 قال (واما المعتل) الذي يقال له (المثال فيسقط فاء فعله في المستقبل
 والامر والنهي المعروفات) بخلاف مجهولاتها نحو يوعد
 وليوعد ولا يوعد لعدم موجب الحذف وهو استئصال الواو بين
 ياء وكسرة ولم يذكر المصدر نحو وعدة اصله وعدة لان
 حذف الواو منه تبعاً واطراداً للاستئصال وان نظره مقصور
 على المشتقات وادرج في المستقبل التني والجدلان هما على لفظه
 وذلك السقوط (اذا كان فائوه واوا) بخلاف ما اذا كان ياء نحو
 يمسر لعدم ثقلها كالواو (يسقط من ثلثة ابواب) متعلق بيسقط
 احدها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر
 نحو وعد بعد) اصله يوعد حذف الواو لوقوعها بين ياء

٧ وكذا يحذف نون الثاني
 ونون جمع المذكر وواحدة
 المخاطبة من الامر والنهي
 سجد

وكسرة واما حذفها من الخطاب والمنكلم فللاطراد والمشاكلة
 بالغائب (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر
 نحو وهب يهب) حذف الواو لتقلها بين ياء وحرف حلق
 مفتوح حنين كما يشهد به الذوق لان بين مخرجي الواو والفتحة
 بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة أثقل واما الحذف
 في يذر فللحمل على يدع لانه بمعناه والمشهور في ان حذف الواو
 لان العين مكسورة في الاصل فلما حذف الواو فتح العين لوجود
 حرف الحلق حقيقة او حكما كما في يذر يرد على ظاهره ان القياس
 حينئذ اعادة الواو بزوال الكسرة كما في لم يوعده اللهم الا ان يجعل
 الفتحة الضرورية العارضية في حكم الكسرة الاصلية وايضا
 قلب كسرة العين فتحة يؤدى الى التباس الابواب (و) ثالثها
 (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث)
 اصله يورث (وتقول في الامر والتهى) من الافعال الثلاثة
 (عدلا تعد وهب لا تهب ورث لا ترث) بخلاف الواو كما في المستقبل
 لانهما فروعه ولم تحذف في اسم الفاعل واسم المفعول نحو
 واعد وموهوب لان المفعول مشتق من المجهول والواو ثابت فيه
 واسم الفاعل ان اشتق من المضارع فتبوت الواو واصبانه
 ما بعد ها فافهم (وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر
 العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو وطأ بطأ) اصله يوطأ
 (ووسع يوسع) اصله يوسع حذف الواو لاستثقالها مع ياء
 وحرف حلق بخلاف وجل يوجل ولذا اتى كلمة قد المقبدة
 للبعضة والتقليل في المستقبل (واما اللغيف المقرن)
 من المعتلات (حكم عين فعله حكم الصحيح) حبث (لا يتغير)

بالاعلال لان لامه اولى تغيرا من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير
 العين يلزم نقض البناء (وحكم لام فعله حكمهم فعل الناقص)
 في قلبه الفاء وحذف حركته للاستئصال (نحو طوى يطوى)
 وكذا في الحذف علامة الجزم والوقوف في الامر والنهي او التثنية
 الساكنين نحو يطوون اصله يظويون كبرميون وكذا في آيات
 اللام اذا كان ياء وانكسر ما قبلها نحو روى مثلاً رضى ثم ان المصنف
 لكون نظره مقصورا على المشتقات لم يلتفت الى تغير عين المصدر
 نحو طوى طبا ونوى نية قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما
 بالسكون (واما اللقيف المقروق فحكم فاء فعله حكمهم فاء فعل
 المعتل) اى المثال فتحذف اذا كانت واوا من مضارعه والامر
 والنهي اذا وجد موجب الحذف كوقوعها بين ياء وكسرة بخلاف
 ويجى يوجى (وحكم لام فعله حكمهم لام فعل الناقص) في قلبه الفاء
 وفي حذفه وحذف حركته وفي ثبوته على حاله اذا انكسر ما قبلها
 نحو ولى (نحو ولى يلى) اصله يولى حذف الواو كما في بعد واسكت
 اللام كما في يرمى (وتقول في الامر) اى امر هذا الباب (فه فتحذف
 فاء فعله) اذا صله توفى (كالمعتل الفاء) اى كما يحذف من المثال
 وحذف لامه في الجزم والوقوف) نحو ليق وق (كالناقص) كما يحذف
 لامه في الحالين نحو ليرم وارم (فبقى القاف) بعد حذف ما حذف
 من امر المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف)
 لان الوقف على المتحرك بمنوع صناعة ولا محال لاسكان الحرف
 المتبداء به فزيدت حرف خفية الخروج ليكون كان لم يزد شئ
 (فى الواحد المذكور) بزيادة الهاء فيه قد علمت من خصوص
 المثال الا انه اراد به التنبيه على انها لا تزداد في غيره وان تبادر الى

الفهم زيلتها اطرادا (وتقول في التثنية قبا) يعود الياء لخروجها
عن الآخرة باتصال الضمير الفاعل (وفي الجمع المذكر قوا)
والاصل قيو انقلت ضمة الياء الى القاف بعد حذف كسرتها ثم
حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما في ارموا (وفي الواحدة المؤنث في)
والاصل قى استقلت الكسرة على الياء الاولى وحذفت لالتقاء
الساكنين (وفي الجمع المؤنث قين) باعادة الياء لمخوق ضمير الجمع
ايضا ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (واما المضاعف ٧ وهو
ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احر واقصر
(اذا كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة) كصدر مدد (او)
كانت (كلتاهما متحركتين فالادغام) في صورتين (لازم) ويقال
له واجب ايضا وذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرار فانه كان يعبد
مقيد الرجل قدمه الى موضع ثقلها وذلك مما يشق على النفس
ولا يمكن حذف احدهما فادرج اولهما في الآخر والفرق بين
الصورتين ان الادغام ضروري في الاولى وان وقع التماثلان
في كلتين نحو واذكر ربك بخلاف الثانية فانها قد لا ندغم لمانع
نحو قردد وجدد ٢ ثم لفظ الادغام بسكون الدال من عبارات
الكوفيين وبتشديد ها من الافعال من عبارات البصريين
ذكره التتازاني وهو اى الادغام لغة الاخفاء والادخال يقال
ادغمت الجام في الفرس اى ادخلته في فيه وادغمت الكتاب
في كى اى اخفيته فيه وفي الاصطلاح اسكان الحرف الاولى
وادراجها في الثانية (نحو مدد والاصل) في الاولى (مدد)
سلبت حركة الدال الاولى لثلاث فصل بين المتجانسين اذ الحركة
بعد الحرف على المختار ٣ ثم ادغمت في الثانية (و) في الثاني (يمدد)

٧ ويقال له الاصم لاحتياجه
الى الصوت الشديد كمن في اذنه
وقراى ثقل ومضاعف الرباعى
نحو ززل يسمى تطابقا لكثرة
المطابقة

وفي عرايس المحصل اذا ترك
المتكلم مخرج حرف وعاد وكان
بمثلة من قطع مسافة ثم رجع
القاهرة ولا يخفى ثقله
٢ فان ادغامه يبطل الاخلاق
بجعفر بادغام جدد جمع جدة
بمعنى الطريق يؤدى الى اللبس
بالجد

٣ اسكانها بمقتضى الوضع
فيدخل فيه سكون مدم مصدرا
بمعنى

٦ وقبل انهما معا من غير ان
يتقدم الحرف على الحركة
بمعنى

فقلبت حركة الدال الاولى الى الميم وبقيت ساكنة فادغمت الدال
 الاولى في الثانية (فصار ممد ويعلم بذلك ادغام الماضي وادغام
 ما يكون اول المتجانسين ساكناً فلا حاجة الى ذكرهما) (وذا كان
 عين فعلة متحركة ولامه ساكنة) سكوناً لازماً باتصال ضمير الفاعل
 (فلاظهار لازم) اى الادغام ممتنع (نحو مددن الى مددنا) لان
 ما قبل ضمير الفاعل لازم السكون لثلاثى اربعة حركات
 وفي الادغام لابد من حركة الثانية كما سيجي (وان كانت) اى العين
 واللام منه (ساكنين) الاولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم
 او الوقف (فحركة الثانية) اى فالحكم ان تحرك الثانية حيث لا
 الساكنة كالمت لا يظهري في نفسه فكيف يظهر غيره وهو المدغم
 الساكن (وادغمت الاولى فيها) اى في الثانية وهذا القسم يسمى
 ادغاماً جائزاً لانه يجوز ان ينظر الى ان سكون الثانية علامة فلا تحرك
 فلا تدغم فيها وهذا لغة اهل الحجاز ويجوز ان ينظر الى ان سكونها
 عارض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بني تميم والاول اقرب
 الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر (نحو لم يمد ٤ والاصل
 لم يمد فقلبت حركة الدال الاولى الى الميم) لاجل الادغام فبقينا
 اى الدالان (ساكنين فحركة الدال الثانية وادغمت الاولى فيها)
 اى في الثانية لا يقال لو حركت الاولى وادرجت الثانية فيها يحصل
 اقصود من الادغام فاسبب ترجيح عكسه لانا نقول حركة الاولى
 لتأخرها عنها فاصلة بينهما كما في فلا مجال لاندراج الثانية
 في الاولى المتحركة (ثم فتح) اى اختير كون تلك الحركة فتحة لان
 الفتح اخف الحركات (ويجوز تحريكها) اى تحريك الثانية
 بالضم (نبع العين مضارعه) (والكسر) لانه اصل في تحريك الساكن

٧ قال سعد الملة والدين وذلك
 لتدلان السكون على ان الضمير
 كالجزء مما اتصل به فلو حرك
 زال الغرض

٨ وقيل لان سكون الثاني المدغم
 لازم وسكونه يؤدي الى اجتماع
 الساكنين باتصال الف الضمير
 وواوه ولا يخفى ما فيه فان
 الساكن بعد حيث لا يأتي
 الضمير الا المتحرك

وذلك للمناسبة بين الكسر والسكون من حيث ان السكون
 اصل في البناء والكسر ابعد الحركات من المعربات ولذا لايدخل
 المضارع وغير المنصرف وقيل في اصلته لان الساكن كالميت
 وتحريكه من اسفله (كما يذكرون) اى جواز التحريك بالثلاث
 (فى الامر) من هذا الباب ثم اورد بحثه بقوله (وتقول فى الامر)
 الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال
 ومد بكسر الدال) والاصل امدد نقلت ضمة الدال الاولى الى الميم
 فاستغنى عن الهزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به فى لم يمدد
 قدم ذكر الضم ههنا دفعا لما يتوهم من السباق من انه جائز على
 ضعف (والميم مضمومة فى) الصور (الثلاث) لان الحركة المنقولة
 اليها هى الضم (ويجوز امدد بالاظهار) كما هو رأى الحجازيين
 وفى كلامه اشعار بان اكثر استعماله بالادغام كما هو منذهب بنى نعيم
 (وتقول فى الامر من يفعل بكسر العين فربالكسر) اى بكسر
 الراء تبعا لعين مضارعه ولاصلته فى تحريك الساكن (وفربالفتح)
 لحقيقته ولايجوز ضم الراء لاستلزام الخروج من الكسرة الى الضمة
 مع انه لا داعى له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) اى فى صورتى
 كسر الراء وفتحها لان المنقول اليهما هو الكسر (ويجوز افر
 بالاظهار) لسكون الثانى فى الاصل (وتقول) فى الامر الحاضر
 (من يفعل بفتح العين) اى من الباب الرابع لان المضاعف لايجوز
 من الباب الثالث كما صرحوا به (عض بالفتح) للاتباع بعين
 مضارعه والحقفة (وعض بالكسر) لاصالة فى تحريك الساكن
 ولم يضمن لعدم داعيه (والعين مفتوحة فيهما) لان الاصل
 اعضض بفتح الصاد الاولى ثم نقلت الى العين (ويجوز اعضض

بالإظهار) كما مر هذا في الثلاثي (وتقول) من المضاعف (عن افعال
 احب يحب والاصل احب يحب) على وزن اكرم بكرم
 (نقلت حركة الباء الاولى الى الخاء وادغمت الباء في الخاء)
 اي في الماضي والمضارع (وتقول في الامر) منه (احب) بكسر
 الخاء المنقولة من الباء الاولى والباء المدغم فيها اما مفتوحة
 او مكسورة على قياس فر (واحب) على وزن اكرم (بالادغام)
 في الاولى (والإظهار) بالثاني ومثال الممتنع احبب الى احببا
 وقس على هذا مضاعف الخماسي والسداسي نحو نجاد واستعد
 ولم يتعرض المضاعف الرباعي نحو ززل اذ ليس له حكم خفي
 ولم يذكر حذف احد التجانسين وابتداءه بحرف العلة للتخفيف
 نحو ظلت واحست والاصل ظلت واحسست ونحو امليت
 وتنضي البازي والاصل امليت وتنفض لقلة وقوعهما واقتصار
 على بيان كون احد التجانسين في كلمة لان حال كونهما في كلمتين
 معلوم بالمقايضة نحو الم اقل لك في الواجب ورسول الحسن
 في الممتنع والمال لزيد في الجارز وقد يجري الادغام في المتقار بين
 مخرجا كالجيم والشين في اخرج شطاءه ومن لم يدغم ينظر الى عدم
 تجانسهما وعدم تلازم الكلمتين ومن الادغام الجارز نحو ولي ي زيد
 وعد ووليد باسكان الشدد لفظا وادراجا فيما بعده ويسمى
 اخفاء وشانه ان لا يشدد المدرج فيه كما يشدد في الادغام ولذا قال
 (وكلا ادغمت) انت (حرفا في حرف ادخل) امر من الادخال
 وفي بعض التسخ ادخلت (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه
 كما ذكره الشريف في بحث تقدير المسند اليه اي فكان المدغم
 (تشديدا) ليكون عوضا عن لفظ المدغم وقريضة له ولما فرغ

٣ وقد عرفت ان نحو واسد ليس
 بمضاعف اصطلاحا لان احد
 التجانسين زائد
 بفتح الفاء على الاصل
 وبكسرها ينقل حركة
 المحذوف اليه

من المضاعف قال (واما المهموز) اخره عن المضاعف لان
حرف التضعيف فلما يخلو عن تغير باسكان وادراج او قلب
او حذف والهمزة كثيرا ابتكر على حالها فالمضاعف
اقرب الى المعتل ثم المهموز ما يكون احده حروفيه الاصلية
همزة (فان كانت الهمزة) الواقعة فيه (ساكنة يجوز تركها
على حالها) لحصول الخفة بسكونها في الجملة لاخفة الكاملة
لان الهمزة نفسها حرف شديد من اقصى الحلق (ويجوز قلبها)
الفاء او ياء او واو لانها حروف حقيقة فالقلب الى احدهما ابلغ الخفة
من ابقاء الهمزة ساكنة ثم فصل القلب بقوله (فان كان ما قبلها)
اي ما قبل الهمزة (مفتوحا قلبت) الهمزة (الفاء وان كان) ما قبلها
(مكسورا قلبت ياء وان كان مضموما قلبت واوا) اي قلب
حرفا من جنس حركة ما قبلها اللين عريكة الساكن واستدعاء
حركة ما قبلها ذلك القلب (نحو يا كل) بقلب الهمزة الفاء
(ويومن) بقلبها واوا (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياء
امر من اذن) بكسر الدال اخر مثال المكسور عن المضموم
مع تقديم المكسور اشارة الى انه كالخارج عما نحن فيه من حيث
انه ليس من جائز القلب بل من واجب القلب كامن واومن وايانا
لشدة الثقل يا جماع الهمزتين فوجه ابراهه ههنا التنبيه
على ان الواجب لا ينافي الجواز فيصح التمثيل بمثله للجواز وانما
نبه بقوله امر من اذن ليتصح ان اصله بالهمزتين المكسورتين
اولهما (وان كانت الهمزة متحركة فان كان ما قبلها حرفا
متحركا لا يتغير الهمزة كا) لحرف (الصحيح) لقوة عريكتها
بسبب حركتها (نحو قرأ) الا ان يكون حركتها فتحة وحركة

ه عند قول السكاكي كما اذا
قلب بدل قولك زيد منطلق الخ
سك

معناه لا بورئلك في الملك
فلا تمنع به وهو بعض من بيت
فرزدق

ما قبلها ضمة او كسرة نحو جؤر ومثراً فحينئذ يجوز قلبها واوا
وباء لان الفتحة كالسكون في اللين ولا تقلب الفاء اذا انفتح
ما قبلها القوة ففتحها بفتحة ما قبلها اذا الشئ يتقوى بحسنه
ونحو لا هنالك المرتع شاذ والمصنف اطلق عدم تغير الهمزة
ولم تستثن نحو جؤن ومثراً قلتهما لعدم وزنهما في المشتقات وبخس
مقصود عليها ثم ان الهمزة المتحركة اذا تحرك ما قبلها قد تخفف
في غير الصورتين المذكورتين يجعلها بين بين والمشهور فيه
ان يجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج حرف هي جنس
حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والباء واو ثم بين الهمزة
والواو وسأل بين الهمزة والالف وهي اعني الهمزة التي جعلت
بين بين متحركة عند البصر بين بحركة ضعيفة يعنى بها
السكون ولذلك لا تقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا
ذكر شارح المراح وهذا الجعل ليس تغيراً كاملاً لبقاء الهمزة
مع حركتها ومما اذ المصنف بقوله لا يتغير الكامل ان تغير حرف العلة
فافهم (وان كان ما قبلها حرفاً ساكناً يجوز تركها على حالها)
لحصول الخفة في الجملة بسكون ما قبلها غير ان باب يرى لما كثر
استعماله او جوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل حركتها
الى ما قبلها) اى لاجل حذفها بقرينة سياق كلامه (مثاله
قوله تعالى وسل القرية) بحذف همزة الوصل وهمزة العين
(والاصل واسئل القرية) بفتح همزة العين فنقلت حركتها
الهمزة الى السين (تخفيفاً لها لانها حرف شديد كاسم فاستغنى
عن همزة الوصل بتحريك مدخولها) وحذفت الهمزة (التي
هي العين) لسكونها وسكون اللام بعدها (وصل الى القرية

حركة اللام لانتقاء الساكنين وبالكسر لاصالته (وقد قرئ)
 اى المثال المذكور (بأبواب الهمزة) على الاصل (وتركها)
 بالاعلال المذكور فثبت بالقراءتين الاصل المذكور من الهمزة
 المتحركة اذا اسكنت ما قبلها يجوز ابقاؤها وحذفها ثم ان قوله
 ويجوز نقل حركتها مقيد بان يكون ما قبلها قابلا للحركة فخرج
 الالف في نحو سائل والباء في نحو خطبة واقئس والواو في نحو
 مودة لانها ممنوعة عن الحركة فالهمزة في الاول نجعل بين بين
 وفيما عداه نقلب يجنس ما قبلها وتدغم جوازا ومحصل كلامه
 ان الهمزة اذا تفردت فلا تخلو من الحركة والسكون فعلى الاول
 ان كان ما قبلها ساكنا غير ممنوع عن الحركة يجوز حذفها
 وتركها على حالها وان كان متحركا لا تتغير الهمزة كما تغير
 حرف العلة الاناد را وعلى الثاني يجوز تركها على حالها وقلبها
 يجنس حركة ما قبلها وان اجتمعت الهمزتان في كلمة والثانية
 ساكنة فقلبها يجنس حركة ما قبلها واجب نحو آدم واوثر
 وايدن الا ان تشذ فتحذف والى هذا اشار بقوله (والامر
 من الاخذ والاكل والامر خذ وكل ومر) بحذف الهمزة الثانية
 (على غير القياس) والاستغناء عن همزة الوصل وذلك الحذف
 لكثرة الاستعمال والمثال الثالث لما لم يبلغ مبلغ الاولين في كثرة
 الاستعمال قد يستعمل على الاصل قال الله تعالى وأمر اهلك
 بالصلوة وان كانت الثانية متحركة فان انكسرت او انكسر
 ما قبلها نقلب ياء والافواوا نحو اوادم جمع آدم وان كان اجتماعهما
 من كلمتين نحو جاء احد يجوز تحقيقهما لغرض الاجتماع
 وتخفيفهما وتام بحثه في المفصلات (ويأتى تصريح المفهوز

٨ والواو والباء مقلوبة
 من الهمزة

على قياس الصحيح) اذ الهرة ليست بحرف العلة من كل الوجوه
 ولذا لا تحذف في مثل تقرأون وتقرئين باستثناء ال الضمة
 والكسرة عليها فلا تتغير في ما عدا المذكور ولما فرغ من تفصيل
 الاقسام الستة اراد ضابطا اجالية ليكون اعون للمحفظ فقال
 (وكما وجدت فعلا غير الصحيح) من المعتلات وما يلحق بها
 (ففسه على) الفعل (الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب
 الصحيح من التصريف) بيان للوجوه اى من تصريف الماضى
 والامر وغيرهما (فان اقتضى القياس) ودعى ٧ (الى ابدال
 حرف) بحرف كقلب الواو واياء اذا انكسر ما قبلها كما في قبل
 (او نقل) اى نقل حركة حرف العلة كما في يخوف (او اسكان)
 بلا نقل كما في برى (فا فعل) كلا منها على مقتضى القياس
 المعلوم من باب المعتلات (والا) اى وان لم يقتض القياس شيئا
 منها (صرف الفعل عبر الصحيح كالصحيح) نحو خشى فانه
 لا موجب لتغير ياءه وكذا واو يوجل فصرف فهمما تصريف
 علم يعلم في مطرداتهما (وقد يكون) اسمه ضمير الشأن المحذوف
 (في بعض المواضع) اى الكلمات الظرف متعلق بقوله (لا تتغير
 المعتلات) الجملة خبر كان (فيه) اى في ذلك (مع وجود المقتضى)
 الظاهر الا لعل (نحو عوروا وعورواستوى ونحو ذلك)
 نحو مقوال اسم آله وما اقوله فعل تعجب ٣ ونحو القضا ن
 والميلان وباب جواد (فبعضها) اى بعض تلك الكلمات
 (لا تتغير لصحة البناء) نحو استوى اذ لو قلب واوه القا لا جمع
 ساكنان فيحذف احدهما ولا يعلم انه افعل واستفعل (وبعضها)
 لا تتغير (لعلة اخرى) كالمحافظة على الوزن والدلالة على اضطراب

٨ يشير الى ان استعمال اقتضى
 بكلمة الى بتضمين معنى دعى
 ونحوه
 ٣ وفي الكفاية ولا يعمل صبغة
 التعجب لعدم تصريفها نحو
 ما اقوله وابيع به ولا افعل سواء
 كان صبغة مشبهة نحو اسود
 وابيض وللتفصيل نحو احوط
 واقبس لئلا يلبس من المنكلم
 ولا يصغى اسم الالة نحو
 مقوال ونحوه

معناه والالتباس وقد نبهت على تفصيل مواضع الاعلال
في اول الباب وليكن هذا آخر الكتاب الحمد لله
على الاختتام والصلاة على رسوله
افضل الانام وآله وصحبه
الكرام النجباء
الفخام

قد تم طبع هذا الشرح المسمى بروح الشروح * بعون من بامر
تنزل الملائكة والروح * بدار الطباعة العامرة * في زمن حضرة
السلطان ابن السلطان * السلطان الغازي عبد المجيد خان *
لا زالت مؤيدا الى آخر الدوران بنظارة محمد رجا في
في اواخر جادى الآخره * لسنة اثنتين

وسبعين ومائتين
والف





William Watson Smith
Class of 1892
Memorial Fund

(4873)

PJ6131
.K333
1858

Princeton University Library



32101 075918183